
ثورة
٢٥ يناير
محمد مصيلحي



محمد مصيلحى

إهـــداء

إلى شباب ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ المباركة

تحية إجلال واعتزاز وتقدير، وبعد

بدمائكم الزكية سطرتم أروع الصفحات فى البطولة والتضحية والصمود والثبات من أجل الحرية والديمقراطية والعزة والكرامة والتغيير إلى الأفضل والعدالة.

فرفعتم رءوسنا المُنكسة الذليلة، عالية عزيزة، ووضعتم بداية لمحاربة الفساد الذى استشرى فى جميع نواحى الحياة المختلفة من مصرنا الحبيبة، وكتبتم نهاية لنظام ظالم فاسد مستبد، جثم على صدورنا أزماناً طويلة، ومَنَعَنَا أن نتنفس حرية صافية نقية، وحَرَمَنَا عيشاً كريماً أبيًّاً، وأعاقنا تقدماً منشوداً فَتيًّاً، وأسقطنا فى غياهب التخلف سقوطاً مُذْرِيًّاً، وأفقدنا بين الأمم مكاناً عَلِيًّاً.

يا شباب الثورة الأحرار، لقد كانت ثورتكم مِشعلاً أضاء جوانب الحياة فى مصر بعد ليل مُظلم خَيَّمَ عليها عقوداً عديدة، وَرُوحاً دَبَّتْ الحياةَ فى أجسامنا بعد أن ماتت سنين مديدة، وقلباً ينبض بالنشاط بعدما توقف أعواماً كثيرة، ودماً يتدفق فى الشرايين بعدما تَجَمَّدَ فيها عهوداً بعيدة، وفَرَجَاً وانفراجاً بعدما عِشنا ضنكاً وذُلاً وهموماً وأياماً شديدة، ومثالاً رائعاً أذهل العالم فى روعته ودِقته وتنظيمه وثورته الرشيدة.

يا شباب الثورة الشجعان البواسل، طِبتُم وطاب مسعاكم، وكَلَّلَ الله جهودكم بالخير والتوفيق وحباكم، وسَدَّدَ على طريق الحق والإصلاح والنصر خُطاكم، ووفقكم لخير البلاد والعباد ورعاكم، وأصلح أحوالكم وبالكم وقلوبكم وهداكم.

أخوكم

محمد مصيلحى

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأشهد أنَّ لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شئ قدير، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله؛ بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلاَّ هالك، صلى الله عليك يا علم الهُدى، ويا إمام المرسلين، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾، اللهم صلِ وسلم وبارك وأنعم عليه، وعلى آله وصحبه وأزواجه الطيبين الطاهرين، وعلى مَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّــــا بعـــد

لقد يُسعدنى أن أقدم كتاب "ثورة ٢٥ يناير" للجماهير، كتبتُه مُؤرِّخاً لهذه الثورة المباركة، بدأتُهُ بإهداء لشباب الثورة، ثم مقدمة، ثم بالأسماء التى أُطلقت على الثورة، ثم لماذا كان اختيار يوم ٢٥ من يناير؟، ثم أسباب الثورة، ثم أحداث الثورة تحدثتُ فيها عن الأحداث قبل رحيل مبارك ثم الأحداث بعد رحيل مبارك، ثم شهداء ثورة ٢٥ يناير، وأسمائهم، ثم الثورة وكشفها لتلاحم وأخلاق الشعب المصرى، ثم الردود المحلية على ثورة ٢٥ يناير، ثم الردود الدولية على ثورة ٢٥ يناير، ثم ماذا قالوا عن ثورة ٢٥ يناير؟، ثم اللجان الشعبية، ثم الثورة المضادة، ثم كلمة إلى القادة والرؤساء، ثم تحية إلى القوات المسلحة المصرية، ثم لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، ثم التعديلات الدستورية، ثم الإعلان الدستورى، ثم طريق الإصلاح، ثم مميزات ثورة ٢٥ يناير، ثم مصر للشرفاء.

أسـأل الله عـز وجـل أن يكتـب لثورتنـا المباركـة النجـاح والتوفيـق، وأن تحقق أهدافها المرجوة، وأن يحفظنا وبلادنا من كل مكروه وسوء، وأن يجعل مصرنا الحبيبة آمنة مطمئنة، وأن يرزق أهلها من الثمرات لعلهم يشكرون.

مع تحيات أخيكم

محمد مصيلحى

كفر الزند – الزقازيق

ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م

إزاء الفساد المتفشى فى أنحاء الدولة المصرية، والظلم البَيِّنِ الواقع على الشعب المصرى الصبور الأبى، واستبداد الحاكم ونظامه، وإحساس المصريين بأنهم غرباء فى وطنهم، وأنهم لا يُسمع لهم، ولا اعتبار لرأيهم، خرجت جماهير الشعب الغاضبة فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ من يناير سنة ٢٠١١م، الموافق ٢١ من صفر سنة ١٤٣٢هـ فى كل أنحاء جمهورية مصر العربية فى مظاهرات عارمة؛ لتطالب بالتغيير والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكانت مظاهرات سلمية، لا عنف فيها ولا تدمير ولا تخريب، تحيطها قوات الأمن، وأخذت المظاهرات تجوب الشوارع والميادين الرئيسية فى كل المحافظات، تهتف بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتغيير، ولكن قوات الأمن استعملت العنف المُفْرِطَ مع هذه المظاهرات، وأطلقت على الثوار القنابل المُسيلة للدموع، والرصاص المطاطى والحى، ودهست العديد من الثوار بالعربات المصفحة، فأصابت الآلاف من الثوار وقتلت المئات منهم،وما زادت هذه الممارسات والحماقات من جهة قوات الأمن – الثوار إلاَّ إصراراً وثباتاً، وقوت من عزائمهم، فارتفع سقف مطالبهم حتى وصل إلى إسقاط النظام ورأسه الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، وتغيرت دَفَّةُ الأمور عندما انقلبت المظاهرات السلمية إلى عنف متبادل بين الثوار وقوات الأمن؛ ليدفع الثوار عن أنفسهم القتل أو الجرح، فهجموا على قوات الأمن بصدور عارية، فهربت قوات الأمن أمام الجماهير الغاضبة، وانسحبت من مواقعها، وأشعل الثوار النار فى الأماكن التى كانت رمزاً للعنف والقسوة والقهر والجبروت والفساد:مثل أقسام الشرطة، ومقار أمن الدولة، ومقار الحزب الوطنى الديمقراطى، وبعض دواوين المحافظات.

وتمركزت المظاهرات فى المحافظات فى الميادين الكبرى، وكانت أشهرها التى فى ميدان التحرير بالقاهرة بصفتها عاصمة البلاد ومحط أنظار العالم كله.

وأسفرت الثورة فى آخر إحصاء لها عن سقوط أكثر من ٨٠٠ شهيد، وحوالى ٦٧٥٠ جريح، وقيل عن القتلى: أكثر من ٣٨٠ مدنى و ١٢ رجل شرطى و ١٢ هارب من السجن، و ١ مدير سجن بحسب مصادر غير مؤكدة.

أسماء الثورة

أُطلق على ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م العديد من الأسماء منها:

١- **ثورة ٢٥ يناير**: وهو أشهر أسماء الثورة؛ لأنها انطلقت شرارتها يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م، فَنُسِبَتْ إلى تاريخ بداية انطلاقها.

٢- **ثورة الغضب**: وسُمِّيت بهذا الاسم؛ لأن جماهير الشعب والثوار، خرجوا إلى الشوارع والميادين؛ فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية يُعَبِّرُونَ عن غضبهم فى مظاهرات عارمة نتيجة الأوضاع السيئة فى شتى نواحى الحياة فى مصر.

٣- **ثورة الشباب**، وسُميت بذلك؛ لأن الشباب هم المُحَرِّكُ الأساسى والعمود الفقرى للثوار، من بينهم حركة شباب ٦ أبريل، وحركة كفاية، وشباب الإخوان المسلمين، ومجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعى على الإنترنت (فيس بوك)، والتى من أشهرها مجموعة "كلنا خالد سعيد"، ومجموعة "الرصد"، وغيرهم من الشباب المصرى الناقم على الأوضاع السيئة فى مصر.

٤- **ثورة اللوتس:** وهى اسم لزهرة فرعونية، اتخذها المصريون القدماء شعاراً لحضارتهم القديمة؛ ليدل على أن الثورة المصرية تنتمى لحضارة عريقة ضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ.

٥- **الثورة البيضاء:** وسُميت بهذا الاسم؛ لأنها كانت ثورة سِلمية حضارية، تَحَلَّىٰ فيها ثوراها بالأخلاق الحميدة، وتمسكوا فيها بالمعانى السامية الراقية.

٦- **ثورة الـ١٨ يوماً:** وسُميت بهذا الاسم؛ لأن الفترة من بداية الثورة إلى سقوط رأس النظام الحاكم الرئيس السابق **حسنى مبارك** استغرقت ١٨ يوماً، بدأت من يوم ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير سنة ٢٠١١م.

٧- **الثورة الضاحكة:** وسُميت بهذا الاسم؛ لأن بعض الثوار فى ميدان التحرير كان يحمل بعض الشعارات الضاحكة والساخرة من الرئيس السابق **حسنى مبارك** تطالبه بالرحيل مثل: "ارحل إيدى وجعتنى" و "ارحل زوجتى وحشتنى" وغيرهما من الشعارات الساخرة.

لماذا كان اختيار يوم ٢٥ من يناير؟

كان اختيار يوم الخامس والعشرين من يناير سنة ٢٠١١م ميعاداً لبدء الثورة مقصوداً ومُتعمَّداً؛ لأن فى هذا اليوم تحتفل الشرطة بعيدها السنوى، فأراد الثوار أن يُفسدوا على رجال الشرطة احتفالاتهم، ويعكروا عليهم صفوهم، ويُذيقوهم بعضاً مما كسبت أيديهم من جرائم وأهوال؛ لأن الشرطة كانت الأداة التى يقمع بها النظام الحاكم شعبه، فكم مِن برئ قتلوه أو عذبوه!!.. وكم مِن عزيز أهانوه وأذلوه!!... وكم مِن صاحب رأى اعتقلوه بدون محاكمة، وتركوه فى المعتقل السنين الطوال!!... وكم من شريف ابتزوه وإلاَّ التُّهَمُ المُلَفَّقَةُ الجاهزة أو الغرامة والسجن والحبس ينتظره!!... وكم مِن بائع متجول أخذوا بضاعته وقسموها فيما بينهم وتركوه يندب حظه العاثر، حزيناً مكلوماً باكياً،

يحترق فؤاده ضِيقاً وغماً وكَمَداً!!... وكم مِن صاحب حق كَمَّمُوا فاه، وعَصَبوا عينيه، وألقوه إلى المجهول!!... وكم مِن صاحب قلم حُرٌ قصفوا قلمه وحاكموه!!... وكم مِن صحيفة يومية أو أسبوعية أو شهرية صادروها ومنعوها مِنَ النشر!!... وكم مِن حزب سياسى ضَيَّقُوا عليه أو جمَّدُوا نشاطه أو منعوا ظهوره إلى النور!!... وكم مِن عجوز أفجعوها بأخذِ ولدها فلذة كبدها من حضنها وألقوا به فى غياهب السجن، وهى تُنادِى: ولدى ... ولدى... يا حبيباهُ!!... وكمِ مِن عروس أفسدوا عليها فرحتها وسرقوا منها سعادتها بأخذِ زوجها إلى المُعتقل!!...

وكم مِن أطفال أرهبوهم وروَّعوهم وأفزعوهم، اقتحموا عليهم منازلهم – وهم مُدججون بالسلاح – للقبض على أبيهم المسكين، وتركوهم يصرخون: أبى أبى، ولا حياة لمن تُنادِى!!... وكم مِن شاب برئ – كل ذنبه أنه ينادى بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية – عَذَبُوه حتى تركوه جُثة هامدة لا حِراكَ فيها!!... وكم من رجل دين يتكلم بكلمة الحق أخرسوا لسانه، وألجموا فاه، وشَلُّوا يديه وقدميه؛ وأرجفوا فؤاده!!... وكم مِن بيوتٍ انتهكوا حُرمتها!!... وكم مِن أعراض اعتدوا على شرفها!!... وكم مِن حوادث هَزَّتْ أركان الدولة افتعلوها، وأُلصِقَتْ تُهَمُهَا إلى الأبرياء، لِيُحْكِمُوا قبضتهم على الحُكم، وكم مِن حقوق للإنسان ضَيَّعُوها!!، وكم مِن حدودها تَعَدُّوها!!... وكم مِن حُرُمات انتهكوها!!.. وكم مِن حرية قيدوها.. فبسبب كل هذه الجرائم والمآسِى والأهوال التى ارتكبها رجال الشرطة ازدادت كراهية الشعب لهم.

أسباب الثورة

لقد اشتعلت ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م لعدة أسباب منها:

١- طول فترة حالة الطوارئ المفروضة على الشعب:

وحالة الطوارئ المفروضة على الشعب المصرى كانت بالقانون (قانون الطوارئ) رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨م – ومعمول بها (حالة الطوارئ) منذ سنة ١٩٦٧م باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهراً فى أوائل الثمانينات.

وبِمُوجَبِ فَرْضِ حالة الطوارئ: توسعت سلطات الشرطة المخولة لها، وعُلِّقَتْ الحقوق الدستورية، وفُرِضَتْ الرقابة، وَقُيِّدَ بشدة أى نشاط سياسى غير حكومى مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المُرَخَّصِ بها، وحُظِرَ – رسمياً – أى تبرعات مالية غير مُسجلة.

وبموجب فرض حالة الطوارئ فقد تم احتجاز حوالى ١٧ ألف شخص مُحتَجَزٍ، ووصل عدد المسجونين السياسيين كأعلى تقدير حوالى ٣٠ ألف مسجون سياسى.

وبموجب حالة الطوارئ فإنَّ للحكومة الحق أن تحتجز أى شخص لفترة غير مُحددة، بسببٍ أو بغير سبب واضح.

وبموجب حالة الطوارئ أيضاً–: لا يمكن للشخص المعتقل الدفاع عن نفسه، وتستطيع الحكومة أنْ تُبقيه فى السجن دون محاكمة لأجل غير مُسمىً.

وبموجب حالة الطوارئ فإنَّ للحكومة الحق فى محاكمة مَنْ تراه أمام أى محكمة تروق لها، سواء كانت محكمة عسكرية أو مدنية أو أمن دولة!!.

وكانت الحكومة تعمل على بقاء حالة الطوارئ المفروضة على الشعب بحُجة حماية الأمن القومى المصرى، ولكن ظهر فى الحقيقة أنها كانت تعمد

إلى بقاء حالة الطوارئ لكى تتستر خلفها فى ممارسة أوسع فساد عرفته مصر فى تاريخها!!.

وبموجب حالة الطوارئ أحكمت الحكومة والنظام الحاكم قبضتها على الحُكم، وأقصت أى حزب سياسى أو حركة أو جماعة سياسية كالإخوان المسلمين عن منافسة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على حُكم البلاد، فكانت تقوم بالقبض على الناشطين من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو حركة كفاية أو حركة ٦ أبريل أو مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعى (فيس بوك) على الإنترنت مثل الشاب خالد سعيد الذى تم تعذيبه حتى الموت على أيدى اثنين من مُخبرِى قسم شرطة سيدى جابر بالإسكندرية، ومصادرة أموال وممتلكات من يقوم بتمويل هذه الجماعات والحركات السياسية، وكذلك الحد من استقلالية السلطة القضائية، وعدم تنفيذ أحكامها المتعلقة بحرية الشعب وحقه فى المعيشة الكريمة مثل: إلغاء الحرس الجامعى من شتى جامعات مصر، وجعل الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه، ونحو ذلك من الأحكام.

وهذه الممارسات وغيرها تتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية والعدالة التى تكفل للمواطنين الحق فى محاكمة عادلة أمام القاضى الطبيعى، وحقهم فى التصويت لصالح أى مُرشح يرونه مناسباً لخدمة بلدهم، وتكفُلُ للمواطن أيضاً حقه فى الترشيح للمحليات أو البرلمان أو رئاسة الجمهورية.

٢- سوء معاملة الشرطة ورجال الأمن وإرهابهم للشعب:

ففى ظل حالة الطوارئ المفروضة على الشعب عانى المواطن المصرى من الظلم، وانتهاك حقوقه الإنسانية، وسوء المعاملة، والقهر، والبطش والإرهاب والإجرام والوحشية والبربرية، وسفك الدماء على أيدى رجال

الشرطة، وأكبر دليل على سوء معاملتها للشعب: حادث مقتل الشاب خالد محمد سعيد، الذى تُوفى على يد الشرطة فى منطقة سيدى جابر بمحافظة الإسكندرية، وذلك فى يوم ٦ من يونيو سنة ٢٠١٠م، فقد قام اثنان من مخبرى قسم شرطة سيدى جابر بتعذيب الشاب خالد محمد سعيد حتى مات على أيديهم دون رحمة أو شفقة أمام العديد من شهود العِيان.

وكذلك مقتل الشاب "السيد بلال" على أيديهم، وهو شاب فى الثلاثين من عمره، تم احتجازه فى مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، فظلوا يعذبونه حتى مات على أيديهم،وقد انتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب فى رأسه وبطنه ويديه.

وكذلك مَقْتَلُ أحد شباب مدينة السويس على أيديهم أيضاً، فاندلعت بسبب مقتله مظاهرات عارمة فى السويس قبل قيام الثورة بأيام، مهدت لقيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م.

وفى ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١م بلغ إجمالى ضحايا عنف وبلطجة وزارة الداخلية المصرية حوالى ٨٤٥ شهيد.

٣- طول فترة حُكم الرئيس السابق حسنى مبارك

فقد حكم الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك مصر حوالى ثلاثين عاماً منذ أكتوبر سنة ١٩٨١م إلى ١١ من فبراير سنة ٢٠١١م، وظل يحكم البلاد فارِضاً على الشعب حالة الطوارئ طوال هذه المدة، فى ظل نظام حكم بوليسى يعتمد على حوالى مليون ونصف رجل شرطة، مسلحين بأحدث الأسلحة؛ لتدعيم حُكمه الظالم؛ وليفعل ما شاء فى البلاد، ومن يعترض على نظام حُكمه المُستبد الظالم يكون عقوبته إما السجن والتعذيب وإما القتل،

بينما كان عدد القوات المسلحة المصرية لا يتعدى نصف مليون جندى، فقد كان البوليس (الشرطة) المصرى دولة داخل الدولة المصرية.

فقد أدى نظام الحكم البوليسى لمبارك إلى سجن شخصيات سياسية، وناشطين من الشباب بدون محاكمة، وأدى أيضاً إلى وجود مراكز احتجاز خفية غير مُوَثَّقَةٍ وغير قانونية، وكذلك أدىٰ إلى رَفْضِ مباحث أمن الدولة إعطاء الموافقة للمواطنين على العمل بالجامعات أو المساجد أو الصحف ونحو ذلك من الوظائف العامة بالدولة بسبب ميولهم السياسية المُخالِفة والمُعَارِضة لنظام حُكم مبارك، وذلك من خلال ما يُسمىٰ "باستطلاع الرأى".

وهو نظام معمول به فى الدولة لِمَن أراد أن يتقدم لأى وظيفة فى الدولة، فعليه أن يتقدم بما يُسمىٰ "باستطلاع رأى" فإذا أخذ المواطن موافقة أمن الدولة تم تعيينه فى الوظيفة، وإذا لم يُوافقوا لم يتم تعيينه.

وعلى المستوىٰ الشخصى فى ظل حالة الطوارئ المفروضة على الشعب: كان بإمكان أى فرد من الشرطة أو أى ضابط أن ينتهك خصوصية أى مواطن فى منطقته باعتقاله فى أى وقت دون شرط أو سبب.

وقد اشتهرت حكومات مبارك المتعاقبة بحملاتها الشرسة على المتشددين الإسلاميين وقد تميز حُكمه بإقامة علاقات متميزة مع الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوربية، وكذلك دعمه لإسرائيل، وتنفيذ ما تطلبه منه تلك الدول من سياسيات تخدم مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط، فى مقابل غض الطرف عما يفعله مبارك فى شعبه من جرائم وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يندىٰ لها الجبين خجلاً؛ لضمان بقاء حُكمه، وتوريثه من بعده لابنه.

وقد كان لنظام حُكم مبارك البوليسى الأثر الكبير فى حالة التدهور المستمر فى كل نواحى الحياة فى مصر.

وقد أظهر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية[1] فى سنة ٢٠١٠م قَيَّمَتْ فيه مصر بدرجة ٣،١ فى مؤشر الفساد، حيث أنَّ درجة ١٠ فى مؤشر الفساد تعنى: أن الدولة نظيفة جداً من الفساد، ودرجة صفر فى مؤشر الفساد تعنى: أنَّ الدولة شديدة الفساد، فكلما اقتربت الدولة من درجة ١٠ فى مؤشر الفساد كانت الدولة قريبة من نظيفة جداً من الفساد، وكلما اقتربت من درجة الصفر فى مؤشر الفساد كانت الدولة قريبة من شديدة الفساد، وتحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مُدْرَجٍ فى التقرير.

٤- ارتفاع معدل البطالة والفقر فى البلاد:

تحتل مصر ثانى أكبر دولة فى أفريقيا فى عدد السكان بعد نيجيريا، وهى أكبر دولة فى منطقة الشرق الأوسط فى عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها قبل ثورة ٢٥ من يناير سنة ٢٠١١م حوالى ٨٥ مليون نسمة، حيث أن هناك إحصائية تقول: أن مصر تزداد طفلاً كل ٢٣ ثانية، أى: أنها تزيد حوالى مليون ونصف نسمة فى السنة الواحدة، مما يُشكل خطراً كبيراً على الموارد المحدودة فى مصر إذا لم توجد حكومة رشيدة واعية تستغل هذه الثروة البشرية فيما يعود على الوطن بالخير والنفع.

ولكن أُصيبت مصر بحكومات فاشلة لم تستغل هذه الثروة البشرية الهائلة فى إيجاد فرص عمل مناسبة لها، فارتفع معدل البطالة بنسبة ١٠%

---

[1] وهى منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد استناداً إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومُحللى الدولة.

وارتفعت الأسعار، وعض الغلاء الشعب بأنيابه المفترسة، وتَدَنَّىٰ مستوىٰ الأجور بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب فارتفع معدل الفقر فى مصر ليصل إلى أكثر من ٨٠% من الشعب فقراء، منهم ٤٠% تحت خط الفقر أى أن دخل الفرد لا يتجاوز ٢ دولار فى اليوم الواحد، بينما تملك أقلية من الشعب – تُمثل حوالى ٢٠% – كل شئ.

وعلى هذا انقسم المجتمع المصرى إلى طبقتين لا ثالث لهما: أقلية تملك كل شئ، وغالبية لا تملك إلاَّ الفُتات الذى يتبقىٰ من الأقلية، وهذا هو النظام "الأوليجاركى" بعينه، الذى يُسيطر فيه قِلة على الثروة، مُستولين على حق الشعب الكادح، وهذا ما يُطلق عليه "بالرأسمالية الاحتكارية" التى يحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرين – الاحتكار والسيطرة على هيئات ومؤسسات ومُقَدَّرات ونظم الدولة، محاولين إدارة دَفَّةِ الحُكم لمصلحتهم، وبذلك يُسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، بل وحتى قضائية، وهذا واضح جلِيٌّ فى نواب مجلسى الشعب والشورى (السلطة التشريعية) الذين قاموا بشراء أصوات الناخبين، وكذلك هذا واضح جلِي فى وزارة أحمد نظيف وهى آخر وزارة قبل الثورة، الذى كان معظم وزرائها من رجال الأعمال، ولذلك سُميت بوزارة رجال الأعمال، وهذا خطأ فادح فى السياسة وهو "المزاوجة بين المال والسلطة"، فانشغلت الوزارة بجمع المال وتكوين الثروات، وتركت الشعب يقتله الفقر والمرض والجهل والحزن والفساد.

٥- تصدير الغاز المصرى لإسرائيل بأقل من سعره العالمى بكثير

فمنذ عام ٢٠٠٤م أبرمت مصر أربعة عقود، تقوم بموجبها بتصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل بسعر أقل بكثير من سعر السوق العالمى، ويمتد العمل بهذه العقود حتى عام ٢٠٣٠م.

ولقد تسببت هذه العقود فى أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية، حيث قُوبلت بمعارضة شديدة من خبراء بترول وسفراء سابقين؛ لأن تصدير الغاز لإسرائيل يبدأ فى حالة وجود فائض، وهذا ما لم يتوفر فى مصر.

وقد اعتبر الخبراء تلك العقود المُبْرَمَةَ لتصدير الغاز المصرى لإسرائيل إهداراً للمال العام، ومجاملة لإسرائيل، فضلاً عما يشوب تلك العقود المبرمة من فساد وعدم شفافية؛ هذا، مما دعا المحكمة الإدارية العليا فى مصر إلى أن تُصدر أحكامها ببطلان قرار وزير البترول السابق المهندس، سامح فهمى تكليف مديرى شركات البترول والغاز العامة ببيع الغاز المصرى لشركة حسين سالم[1]، والتى بدورها تقوم بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

وقد طالبت المحكمة الإدارية العليا فى مصر الحكومة المصرية بإعادة النظر فى أسعار تصدير الغاز لإسرائيل، حيث يُصَدَّرُ الغاز المصرى لإسرائيل بسعر أقل بكثير من سعر السوق العالمى، إذ يتم تصدير الغاز لإسرائيل بمبلغ ٢,٥ دولار للمتر، بينما سعره فى السوق العالمى يبلغ ١٠ دولارات للمتر، ولكن الحكومة المصرية لم تستجب لحُكم المحكمة الإدارية العليا فى مصر، وضربت به عُرض الحائط، ومضت فى تصديرها للغاز

---

(١) وحسين سالم هو ضابط سابق بالمخابرات المصرية، وأحد أصدقاء الرئيس السابق حسنى مبارك المقربين، ويمتلك العديد من الشركات والمُنتجعات من أهمها: خليج نعمة بشرم الشيخ بجنوب سيناء، حيث أهدى للرئيس مبارك قصراً هناك؛ ليكون المُنتجَع الشتوى للرئيس!!.

لإسرائيل بالأسعار المشار إليها، وكان ذلك من أسباب **غضب وثورة الشعب** المصرى فى ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م.

مع العلم بأن تصدير الغاز المصرى لإسرائيل كان أحد بنود مُعاهدة السلام الموقعة (اتفاقية كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل، والتى قام بتوقيعها الرئيس الراحل أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحم بيجن سنة ١٩٧٩م.

٦- غياب الديمقراطية ودولة المؤسسات وسيادة القانون

فالدولة يحكمها فرد وهو رئيس الجمهورية، ويتحكم فى كل شئ فيها وكأنها عزبة مملوكة له ولأسرته، فَيُعطِى من يشاء، ويمنع من يشاء، ويُعِزُّ ويُكرم مَنْ يشاء، ويُذل ويهين من يشاء، ويُطلق سراح من يشاء، ويسجن من يشاء، له أن يحل مجلس الشعب، وله أن يُبقِي عليه، وله أن يُعين نائباً له، وله ألاَّ يُعين، فله السلطة المُطْلَقَةُ فى البلاد، وهو فوق القانون، لا رقيب عليه، ولا مُحاسِب له، وكم مِن أحكام قضائية صدرت ولم ينفذها سيادة الرئيس مبارك ولا حكوماته الفاشلة، وإنما كل هم وشُغل الرئيس السابق مبارك هو جمع المال وتكوين الثروات هو وأسرته وحاشيته، أمَّا الشعب الكادح الفقير الذى هو مصدر السلطات فهو لا يعنيه مِن قريب ولا مِن بعيد، ولا يهتم بشئونه، ولا يعرف شيئاً عن مشكلاته ولا معاناته، فهو منفصل تماماً عن الشعب، غارق فى شهواته وملذاته وثرواته.

ومن العجب العُجاب: أن له فى كل بلد من بلاد العالم المتحضر أموالاً بالمليارات، فأمواله لم تستوعبها – لكثرتها – بلد من البلدان، بل فرقها على بلاد العالم لتستوعب كل هذه الأموال، و٨٠% من الشعب المصرى فقير محروم، يقف بالساعات الطوال من أجل شراء رغيف الخبز، منهم ٤٠%

تحت خط الفقر، فهل هذا بالله عليكم رئيس يحب شعبه، ويحرص عليه، ويهتم بمصالحه، ويرعىٰ شئونه؟!!.

٧- تزوير انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠م

لقد قام أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى حزب النظام الحاكم بتزوير انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠١٠م لصالحهم، وحصل الحزب الوطنى الحاكم على نسبة ٩٧% من مقاعد مجلس الشعب فى الانتخابات التى أُجريت قبل شهرين من بداية ثورة الخامس والعشرين من يناير سنة ٢٠١١م، مما أصاب المواطنين بالإحباط؛ لأنها تُناقض الواقع فى الشارع المصرى.

ولقد تمكن الحزب الوطنى الحاكم من تزوير هذه الانتخابات لعدم وجود الإشراف القضائى الكامل عليها، مما أتاح الفرصة لهم لتزويرها لصالحهم.

والدليل على تزوير هذه الانتخابات: هو صدور أحكام مِن القضاء المصرى بعدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية، وللأسف ضَرَبَ به رئيس مجلس الشعب عرض الحائط بحجة أن المجلس سيد قراره.

وقد بثت قناة الجزيرة الفضائية بالصوت والصورة إحدىٰ اللجان الانتخابية فى مركز بلبيس بمحافظة الشرقية وأعضاؤها يُزَوِّرُونَ فى الأصوات الانتخابية للمواطنين وُيقَفِّلُونَ صناديق الانتخابات لصالح أعضاء الحزب الوطنى الحاكم، مما أثار غضب الشعب المصرى، وأشعرهُ أنه لا قيمة لصوته الانتخابى، وأن أعضاء الحزب الوطنى الحاكم يفعلون ما يريدون، وينجحون فى الانتخابات رغم أنف الشعب.

٨- شعور المواطن المصرى بأنه غريب فى وطنه

مسكين المواطن المصرى، يشعر فى بلده أنه غريب، لا قيمة له، ولا وزن، ولا رأى له يُحترم، فحريته مُكَبَّلَةٌ، وكرامته مُهْدَرَةٌ، ولا أحد من المسئولين يسمع صوته، ولا قيمة لصوته الانتخابى، وإنْ قال لأحد من المسئولين إنَّ ما تفعلونه فى هذا الشعب حرام عليكم، قالوا: إنْ هذا أصولى مُتشدد إرهابى، فيتم القبض عليه، ويذيقونه صنوف العذاب الذى لا يخطر على بال، ويخرج من المعتقل – إنْ خرج – منكسر القلب، منكس الرأس، يمشى جنب الحيط، يكتم أنفاسه، ويكظم غيظه، ويدعو على الظالمين بقلبه حتى لا يسمعه أحد، ويسير فى الشارع يشعر بالوحشة والغُربة، لا ملجأ له إلاَّ الله، يقول فى نفسه: هل لهذا الليل من آخر؟! لقد طال ليل مصر، ثلاثون سنة ينتظر الفجر، ولما بدأ نور فجر مصر يطلع فى ميدان التحرير فى يوم الثلاثاء الموافق الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، وقف ينتظره هناك فى الميدان، وكله شوق ولهفة لطلوعه.

٩- قيام الثورة الشعبية فى تونس

لقد اندلعت الثورة الشعبية فى تونس فى ١٨ من ديسمبر سنة ٢٠١٠م أى: قبل ٣٨ يوماً من اندلاع ثورة ٢٥ من يناير المصرية؛ احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة؛ وتضامناً مع المواطن التونسى محمد البوعزيزى، الذى أضرم النار فى نفسه بسبب سوء أحواله المعيشية، وعدم توفير الدولة له حياة كريمة عزيزة، وقد استطاعت الثورة التونسية – فى أقل من شهر – أن تُطيح بالرئيس التونسى زين العابدين بن على، الذى حكم البلاد طِيلة ٢٣ سنة بقبضة من حديد، هذا النجاح الذى حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أنَّ قوة الشعب العربى تكمن فى تظاهره

وخروجه إلى الشارع، وأظهرت الثورة الشعبية التونسية أيضاً أنَّ الجيش هو قوة مُساندة للشعب، وليس أداة لدىٰ النظام الحاكم لقمع الشعب، كما أعطت تلك الثورة الشعب العربى الأمل والحافز والثقة فى قدرته على تغيير الأنظمة المستبدة والفاسدة، الجاثمة على سُدَّةِ الحُكم أزماناً طويلة، وأعطته الثقة أيضاً فى قدرته على تحقيق تطلعاته وما يصبو إليه.

١٠- ظاهرة البوعزيزية فى مصر

وقبل أسبوع من اندلاع ثورة ٢٥ من يناير المصرية قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء الموافق ١٨ من يناير سنة ٢٠١١م بإشعال النار فى أنفسهم بشكل منفصل؛ احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة، وهؤلاء الأربعة هم:

- محمد فاروق حسن (من القاهرة).
- سيد على (من القاهرة).
- أحمد هاشم السيد (من الإسكندرية) وهذا المواطن قد تُوفِّيَ فى نفس اليوم؛ متأثراً بالحروق التى أُصيب بها.
- محمد عاشور سرور (من القاهرة).

كما يوجد مواطن آخر قام بتخييط فمه، واعتصم أمام نقابة الصحفيين؛ مُطالباً بإسقاط وزير الصحة الأسبق حاتم الجبلى.

وذلك اقتداءً بالمواطن التونسى محمد البوعزيزى، الذى أشعل الثورة التونسية بإحراق نفسه، وقد أُطلق علماء الاجتماع والكُتَّاب الصحفيون اسم "ظاهرة البوعزيزية" على الحوادث المتكررة فى الوطن العربى، والتى فيها يحرق المُحتجون أنفسهم؛ احتجاجاً على البطالة والأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية السيئة؛ تقليداً لمحمد البوعزيزى مُفَجِرّ الثورة التونسية، وقد انتشرت هذه الظاهرة حتى شملت عدة دول عربية.

وعلى الرغم مِن أنَّ ظاهرةِ البوعزيزية ظاهرة يخجل التاريخ منِ ذِكْرِهَا، إلاَّ أنها كانت البداية لانطلاق شرارة الثورات العربية، وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية فى عدة دول عربية.

١١- المواقع الاجتماعية (الفيسبوك) على شبكة الإنترنت

قام كُلٌّ مِن: المواطن المصرى وائل غنيم، والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة بعنوان: "كلنا خالد سعيد" فى الموقع الاجتماعى "فيسبوك" على شبكة الإنترنت، وكان الشاب خالد سعيد قد قُتِل فى الإسكندرية فى ٦ يونيو عام ٢٠١٠م بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على أيدى اثنين من مخبرى شرطة قسم سيدى جابر بالإسكندرية؛ مما أثار احتجاجات واسعة كانت تمهيداً لاندلاع الثورة المصرية.

كما دعا كل من: وائل غنيم، والناشط عبد الرحمن منصور من خلال "الفيسبوك" على الصفحة نفسها المشار إليها آنفاً إلى مظاهرات يوم الغضب فى ٢٥ من يناير عام ٢٠١١م، وكان لكلٍ منهما دور كبير فى التنسيق مع الشباب لتفجير الثورة فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١م.

فالثورة عندما بدأت فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ من يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة "كلنا خالد سعيد" فى الموقع الاجتماعى (الفيسبوك) على شبكة الإنترنت، وأُطلق عليهم شباب "الفيس بوك"، ومِن ثَمَّ تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع الشباب ثم تحولت إلى ثورة شارك فيها الشعب المصرى بجميع أطيافه.

١٢- فساد الدولة المصرية

لقد تفشى الفساد قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى شتى نواحى الدولة المصرية، فقد استطاع النظام الحاكم قبل الثورة أن يستخرج من الشعب المصرى أسوأ ما فيه، ففى كل مكان تذهب إليه فى مصر ترى الفساد يطل عليك بوجهه القبيح، وتشم رائحته المنتنة فتصيبك بالغثيان، فقد انتشر الفساد فى جسم الدولة المصرية انتشار النار فى الهشيم، وضرب بجذوره فى جميع ربوعها، وتمكن من جميع أجهزتها ومؤسساتها ودواوينها ووزاراتها، فأتى على كل شئ جميل نَقِيّ فيها، وطارد بأنيابه المفترسة ومخالبه الجارحة كل مُصلِحٍ شريف، ينادى بحياة نظيفة طاهرة عطرة، فأصاب منهم مَنْ أصاب، وهرب منه كثير، بعضهم جلس فى بيته وأغلق عليه بابه، وبعضهم فى خارج البلاد، ليبحث لنفسه عن بيئة صالحة نقية يجد فيها ضالته وبُغْيَتَهُ.

وقد أخذ الفساد مظاهر شتى منها: فساد فى التشريع، وفساد فى أجهزة الأمن، وفساد فى الإدارة، وفساد فى الاقتصاد، وفساد اجتماعى، وفساد ثقافى، وفساد إعلامى، وفساد سياسى، وفساد أخلاقى، وفساد فى التعليم، وقد أظهر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهى منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد) فى سنة ٢٠١٠م قَيَّمَتْ فيه مصر بدرجة ١، ٣ فى مؤشر الفساد، حيث أن درجة ١٠ تعني أن الدولة نظيفة جداً من الفساد، ودرجة صفر تعني أن الدولة شديدة الفساد، فكلما اقتربنا من درجة ١٠ يعنى أننا قريبون من نظيفة جداً من الفساد، وكلما اقتربنا من درجة الصفر، فهذا يعنى أننا قريبون من شديدة الفساد وتحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مُدْرَج فى التقرير.

أولاً: الفساد فى التشريع:

ومن مظاهر الفساد فى التشريع ما يلى:

١- تركز جميع السلطات فى يد رئيس الدولة، فهو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ونحو ذلك، فهذه السلطة المُطْلَقَةُ جعلت من رئيس الدولة فرعوناً، يُسَخِّرُ جميع مُقدَّرات الدولة فى خدمته ومصلحته الشخصية، وفى خدمة ومصلحة حاشيته، ولا تتم صغيرة ولا كبيرة فى الدولة إلاَّ بموافقته.

٢- عدم تحديد مدة معينة لنهاية ترشيح رئيس الجمهورية لنفسه للرئاسة، فرئاسة الجمهورية فى النظام السابق لمدىٰ الحياة، والذى يُرشح نفسه من الشعب ضد رئيس الجمهورية يكون محل اضطهاد، وتُلَفَّقُ لهم التُّهَمُ جُزافاً من جهة أجهزة النظام الحاكم، فيكون مصيرهم السجن أو التعذيب، لأنهم تجرءوا وسولت لهم أنفسهم منافسة سيادة الرئيس (الذات المقدسة) على منصب الرئاسة!!، كما فُعِلَ بأيمن نور رئيس حزب الغد، وبنعمان جمعة رئيس حزب الوفد الأسبق وغيرهما.

٣- يقوم نواب النظام الحاكم فى الحزب الوطنى حزب الأغلبية فى مجلسى الشعب والشورى بسن القوانين التى تخدم مصالحهم وأغراضهم دون الالتفات إلى مصلحة الشعب؛ ولذلك قاموا بالاستيلاء على أموال الدولة بالقانون، فازدادت ثرواتهم، وعظمت بطونهم وكروشهم، وهذا ما سماه الكاتب الكبير محمد حسانين هيكل بـ "فساد الدولة"؛ لأنه فساد مُقَنَّنٌ، ولذلك سمعنا عن بعض رموز النظام الحاكم والذين تُقَدَّرُ ثرواتهم بالمليارات قد أخذوها بالقانون.

٤- عدم أهلية معظم النواب لأن يكونوا أعضاء فى البرلمان؛ نظراً لأُميتهم البرلمانية والتشريعية، ففاقد الشئ لا يُعطيه، ومن هنا سادت الفوضى فى التشريع، وعادت على الشعب المصرى بالشقاء والبلاء والوبال، وعانى من سوئها المواطن البسيط الذى تحمل بسببها النكد والإعياء وسوء الأحوال المعيشية.

٥- الحصانة التى يتمتع بها نواب البرلمان، هى وسيلة يستخدمها أصحاب النفوس الضعيفة والمريضة، والنوايا السيئة من نواب البرلمان لممارسة فسادهم.

٦- الامتيازات الواسعة التى يحصل عليها النواب وخصوصاً نواب الحزب الوطنى، لدرجة أن بعض المرشحين للبرلمان ينفق الملايين لكسب أصوات الناخبين، فأسأل نفسى: لماذا ينفق كل هذه الأموال الطائلة من أجل الحصول على مقعد فى البرلمان؟!... فلاشك: أنَّ المكاسب عظيمة، والمزايا كبيرة وواسعة، والملايين التى أنفقها ستعود عليه أضعافاً مُضاعفة... وعند استعراضى لأحوال بعض نواب البرلمان من الحزب الحاكم – في دائرتى – وجدتُ أنهم قبل دخول البرلمان شئ، وبعد دخولهم البرلمان شئ آخر هو أفضل، فقد عظمت ثرواتهم، فبعد أنْ كانوا لا يملكون إلاَّ القليل، أصبحوا يملكون الكثير والكثير والكثير، فمِن أين حصلوا على ذلك؟... من هذه الامتيازات الواسعة الممنوحة لهم.

فالعجيب: أنَّ الشعب قد اختارهم نواباً عنه، يدافعون عن حقوقه ومطالبه ومصالحه، ويقفون بجانبه، ويرفعون عنه الظلم الواقع عليه، فخانوا الأمانة، وضيعوا ثقة الشعب فيهم، وراحوا يجمعون الأموال والثروات، وتركوا الشعب فريسة للظلم والبطش والفقر والمرض والجهل، فويل كل الويل،

والعاقبة الوخيمة والمُهينة للذين لا يرعون الأمانة، ولا يُقَدِّرون ثقة الشعب فيهم، وكما قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَـٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ **الأنفال: ٢٧ ــ ٢٨**.

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: (لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانة له، ولا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ له) (حديث صحيح) (رواه أحمد، وابن حبان، وابن أبى شيبة عن أنس، وصححه الألبانى).

٧- مبدأ أنَّ مجلس الشعب "سيد قراره" يعني: أنه فوق والدستور والقانون والمحاسبة، وأنَّ ما يراه هو المُعتمَدُ، وأنَّ الأحكام القضائية النهائية – عنده- لا وزن لها ولا قيمة ولا اعتبار؛ لأنه سيد قراره، ولا قرار فوق قراره، مما أتاح له التستر على جرائم الفساد التى يمارسها أعضاؤه وخصوصاً من الحزب الوطنى، وهذا خطأ فادح، فالقانون يجب أن يُطبق ويَطُولَ كل فرد من أفراد الشعب من رئيس الجمهورية وحتى أقل مواطن، فكم مِن أحكام قضائية صدرت ولم تُنفذ!! وضُرِبَ بها عُرض الحائط، وكم من مخالفات تمت ولم يجرؤ أحد أن يتكلم بكلمة؛ لأن المجلس سيد قراره، وعجبى!!.

٨- لم أرَ طوال حياتى حتى الآن أنَّ رئيس الجمهورية تمت محاسبته من أية مؤسسة من مؤسسات الدولة، وكأن رئيس الجمهورية نبى معصوم من الخطأ، ومَلَكٌ مُنَزَّلٌ مِن السماء!! مع أنَّ كل بنى آدم خَطَّاءٌ، ولم أر كذلك أن البرلمان قد حَجَبَ الثقة عن حكومةٍ ما، مع أنَّ الحكومات كم أخطأت أخطاء فادحة فى حق الشعب!! وهذا يدل بالدليل القاطع الذى

لا ريب فيه على تبادل المنافع والمصالح الشخصية بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، وأن الشعب ومصالحه فى طى النسيان وليس فى الحُسبان، فكم أنت مسكين أيها الشعب!!.

فغياب المحاسبة من جهة البرلمان هو الذى أدى إلى فساد الحياة فى الدولة المصرية، وضاعف من مأساة الشعب ومعاناته، فهل خلا التشريع من مبدأ المحاسبة؟! أم الكبار فوق المحاسبة؟! أم الضعفاء هم الذين يُحاسَبون ويُنَكَّلُ بهم؟! وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل: (إنما أهلك الذين مِن قبلكم، أنهم كانوا إذا سَرَقَ فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد[1]). (رواه أحمد والبخارى ومسلم وأصحاب السنن عن عائشة).

٩- فُقْدَانُ بعض التشريعات للعدالة، وإنما كانت التشريعات لخدمة النخبة الحاكمة، مما جعل كاتبنا الكبير محمد حسنين هيكل يطلق عليه "الفساد المُقَنَّن"، وإذا فقدت التشريعات بعضاً من العدالة استشرىٰ الفساد، وَعَمَّ الظلم، وتملك اليأس من النفوس، وهانت ورخصت الحياة فى نظر كثير من أبناء الشعب، فكان لابد مِن الانفجار والثورة على هذه الأوضاع السيئة؛ لأن العدل أساس الملك، وأنَّ الله يُقِيمُ الدولة العادلة وإنْ كانت كافرة، ويُزيل الدولة الظالمة وإن كانت مُسْلِمَةً، فهذه سُنة الله، لا تبديل لها ولا تحويل، فغياب العدالة عن بعض التشريعات كان إيذاناً بزوال هذا النظام الفاسد الظالم، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ

---

(١) الحد: العقوبة.

رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ (١٠١) وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ (١٠٢) إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ **هود:** ١٠١ ــ ١٠٣.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١١١) فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (١١٢) وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ **هود** ١١١ ــ ١١٣.

وقوله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ (١١٥) فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ (١١٦) وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ **هود:** ١١٥ ــ ١١٧.

ومصداقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ الله تعالى ليُمْلِي[1] للظالم، حتى إذا أخذه[2] لم يُفلته[3]) (رواه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجة عن أبى موسى).

فالعدل هو قانون السماء، إذا اختل فسد كل شئ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[4].

---

[1] يملى: يمهل ويؤخر عقابه.

[2] أخذه: عاقبه وأهلكه.

[3] لم يفلته: لم يهرب الظالم من عقاب الله وعذابه.

[4] سورة النحل، آية ٩٠.

١٠- بقاء حالة الطوارئ مما ساعد على انتشار الفساد؛ لأن بقاءها كمم الأفواه، وأعمىٰ الأبصار عن ممارسات أفراد النظام الحاكم شتى ألوان الفساد، وإلاَّ الاعتقالُ والتُّهَمُ المُلَفَّقَةُ لِمَن يعارض النظام على ممارساته الفاسدة.

ثانياً: الفساد فى أجهزة الأمن (الشرطة)

لاشك فى أن هناك الشرفاء والأتقياء والنبلاء والكرام فى رجال الشرطة وغيرهم من رجالات مصر فى المواقع المختلفة، هذا ما نُقِرُ ونعترف به أولاً، فليس الكلام عن الفساد فى أجهزة الأمن أو أى جهاز أو مؤسسة أو وزارة على عمومه، ولكن نتكلم عن السمة السائدة فى كل ذلك. فجهاز أمن الدولة كانت وظيفته الأساسية هو خدمة النظام وحمايته، والمحافظة على بقائه، فكل صاحب رأى أو موقف مُخالِفٍ للنظام، كان يُستبعد من أى عمل حكومى أو قيادى أو تطوعى، ويتم فتح ملف له والتحقيق معه، وكانت التُّهَمُ تُلفق له لمحاكمته والزج به فى غياهب الحبس والسجن، فضلاً عن المعاملة السيئة، وألوان التعذيب المختلفة التى يُلاقيها، ولذلك لما قامت الثورة أُحرقت بعض مقار أمن الدولة فى الأماكن المختلفة كرد فعل على هذه الممارسات التعسفية.

أمَّا أجهزة الشرطة المختلفة فقد تعاملت مع الجماهير (الشعب) بقسوة وعنف وشدة وغلظة وسوء أدب وتعالى، فأساءت المعاملة لها (للجماهير) بما فيه امتهان وتَعَدِّى على كرامتها وعزتها، وخدش لحيائها، وكم أحزننى كثيراً عندما رأيت رجال شرطة المرافق تأخذ من بائع متجول بضاعته، وهو رجل فقير يسعىٰ بشرف لكسب قُوتِهِ وقُوتِ أولاده مِن حلال، مع إهانته وشتمه

بأفظع عبارات السب والشتم، وهذا المشهد متكرر يومياً مع الباعة الجائلين الشرفاء، سواء كانوا رجالاً أو شباناً أو نساء. فضلاً عن انتشار الرشوة بين بعض رجالها، فالمسئول عن عمل المحاضر فى قسم أو نقطة الشرطة لا يعمل لك محضراً أو يقدم لك خدمة إلاَّ إذا أخذ منك مبلغاً من المال (رشوة)، وكذلك الجنود، لا يؤدون لك أى خدمة إلاَّ إذا أخذوا منك مبلغاً من المال (رشوة). وكذلك فى إدارة المرور، لا يتم لك استخراج رخصة قيادة أو رخصة سيارة إلاَّ بعد أن تدفع مبلغاً مِن المال (رشوة)، وكذلك رجل المرور المتواجد في كمين في الشارع في بعض الأماكن، إذا لم تعطه مبلغاً من المال وإلاَّ أخذك مُخالفة، أو أخذ منك الرخصة!!. وهناك بعض الضباط والمخبرين السريين لهم رواتب شهرية من تجار الممنوعات، وهناك بعض كبار الضباط من يبعث جنوده لشراء كل ما يحتاجه مِن طعام وشراب وكساء وغير ذلك مما لذ وطاب بالمجان مِن التجار (نظام فردة) وإلاَّ التُّهَم المُلَفَّقَة وإغلاق محلاتهم ودكاكينهم.

ولا عجب فى ذلك، إذا كان وزير الداخلية الأسبق (حبيب العادلى) المسئول عن الأمن قد اتهمه النائب العام بالاستيلاء على المال العام، وبكثير مِن تُهَمِ الفساد، فلاشك فى أن الناس على دِين ملوكهم، فإذا كان رئيس القوم صالحاً كانت السمة الغالبة فى القوم هى الصلاح، وإذا كان رئيسهم فاسداً ومُفْسِداً كانت السمة الغالبة فيهم هى الفساد والإفساد.

ولذلك يحضرنى موقف من أيام الزمن الجميل والفاضل: لمَّا فتح الله على المسلمين مدينة (المدائن) عاصمة الفرس، أُتِيَ بتاج كِسْرَىٰ (ملك الفرس)، وسُلِّمَ إلى عمر بن الخطاب، فاستعظم الناس قيمته (التاج)؛ لِمَا كان فيه من الجواهر الثمينة الغالية، فقال عمر مُتعجباً: "إنَّ قوماً أتوا بهذا التاج لَأُمناء"!!.

فقال له على بن أبى طالب: "إنك عَفَفْتَ فَعَفَّتْ الرعية، ولو أخذتَ ما شئتَ وَتَنَعَّمْتَ لأخذوا ما شاءوا وَتَنَعَّمُوا مِثْلَكَ". أ.هـ.

كما أن بعض رجال الشرطة قد أساءوا استغلال حالة الطوارئ التى تعيشها البلاد طوال حكم الرئيس السابق مبارك فاعتقلوا مَنْ شاءوا وجعلوه رهن الاعتقال دون محاكمة، وكذلك هناك مِن أفراد الشعب الذين تمت محاكمتهم، وحكم لهم القضاء بالبراءة فيما نُسِبَ إليهم من تُهَمٍ، ومع ذلك لم يتم الإفراج عنهم؛ لأنهم أعادوا اعتقالهم مرة أخرى بِتُهَمٍ جديدة.

وكم مِن أحكام قضائية صدرت ولم يقم رجال الشرطة بتنفيذها، فأنا أعرف كثيراً من الناس حكم القضاء لصالحهم فى كثير من الأحكام ولم يستطيعوا تنفيذها.

والكلام عن الفساد فى أجهزة الأمن يطول ويصعب حصره، ولكننا اكتفينا ببعض الأمثلة التى توضح انتشار الفساد فى أجهزة الأمن؛ حرصاً

مِنَّا على عدم الإطالة، لأن التطويل فى أى شئ يفقده بريقه وإثارته، وكما قال النبى صلى الله عليه وسلم: (ما قَلَّ وكَفَىٰ خيرٌ مما كَثُرَ وأَلْهَىٰ) (حديث صحيح) (رواه أبو يعلىٰ، والضياء عن أبى سعيد الخدرى، وصححه الألبانى).

وبالجملة: فإنَّ أجهزة الأمن قد تعاملت مع الجماهير بوحشية وتعسف وصلف واستبداد وظلم وقهر وتعالى، وبالغت وتجاوزت الحدود فى الإساءة إليها (للجماهير) مما عَمَّق الكراهية الشديدة بين الشعب ورجال الأمن، ولذلك كان ليس مِن المستغرب لمَّا قامت الثورة أن يُشعل الثوار النار فى كل مكان كان رمزاً للاستبداد والطغيان والبطش وإرهاب الشعب والفساد.

ثالثاً: الفساد فى الإدارة

ومن أهم مظاهر الفساد الإدارى ما يلى:

١- يتولىٰ المناصب القيادية فى الدولة مَنْ هم أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم، فالقيادة لا تُراعَىٰ فيها الأقدمية ولا الكفاءة، وإنما تُراعَىٰ فيها الولاء للنظام الحاكم؛ ولذلك فإن اختيار الكوادر القيادية يكون مكافأة على الولاء للنظام الحاكم، لا على الكفاءة والخبرة والجدارة والاستحقاق.

٢- اعتبارُ المنصب القيادى غنيمة، فكل هَمِّ القائد هو جَمْعُ المال وتكوين الثروات، وليس هَمُّهُ مصلحة البلاد والعباد، فهو دائم التفكير فى مِن أين يحصل على المال بأى وسيلة؟، ولذلك فالقائد غير مُتفرغ للنهوض بمؤسسته، ولا يعمل من أجل ذلك، وإنما الذى يعمل له هو تكوين أكبر ثروة مُمْكِنَةٍ، والاستفادة مِن موقعهِ القيادى لتحقيق مصلحته الشخصية قبل أن يترك هذا المنصب ويرحل.

٣- المركزية الشديدة فى الإدارة، فالقيادات الصغيرة لا تتصرف فى أى شئ ينهض بالعمل فى المصلحة أو المؤسسة، ويرفع من مستواه إلاً بعد أن يأخذ إذن القيادات العليا.

٤- ليس للعاملين رأى فى اختيار قائدهم، بل يُفرض عليهم فرضاً، فقد يُبتلى العاملون بقائد مريض نفسياً، لا يُحسن التعامل مع العاملين، فَيُعَوِّق العمل، وتكثر المشاكل بينهم، وإذا حدثت الفرقة والاختلاف بين العاملين فى المؤسسة كان الفشل الذريع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ **الأنفال:** ٤٦.

٥- المُبالَغَةُ فى الروتين والبيروقراطية، وفى هذا تضييع للوقت والجهد؛ لأن الوقت فى الاقتصاد عبارة عن مال، وكلما تأخر الوقت خسرنا مالاً كثيراً.

٦- الشِّلَلِيَّةُ ونظام العصابات فى العمل؛ نظراً لتعدد القيادات فى المؤسسة الواحدة، كل عصابة أوشلة لها أتباعها وأنصارها، ومن هنا يأتى الفساد، وفى ذلك يقول الله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ **الأنبياء:** ٢٢.

٧- انتشار المحسوبية والرشوة فى الجهاز الإدارى للدولة، فمن أراد أن يتوظف فى البترول يدفع ٥٠ ألف جنيه- مثلاً -، ومن أراد التوظف فى الكهرباء يدفع ٤٠ ألف جنيه، ومن أراد التوظف فى الأوقاف يدفع ٧ آلاف جنيه، ومن أراد التوظف فى كذا يدفع كذا وكذا، ومن أراد أن يلتحق بكلية الشرطة يدفع كذا، ومن أراد أن يلتحق بالقضاء يدفع كذا، ومن أراد أن يلتحق بالنيابة يدفع كذا، ومن أراد أن يلتحق بالطيران يدفع كذا، ومن أراد أن يلتحق بالكلية الحربية أو الجوية أو الفنية العسكرية أو

الدفاع الجوى يدفع كذا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(لعن الله الراشِي والمُرتشِي في الحُكم) (حديث صحيح) (رواه أحمد والترمذى والحاكم عن أبى هريرة، وصححه الألبانى).**

٨- توريث الوظيفة، فابن القاضِى والمستشار يُعَيَّنُ فى القضاء أو النيابة، وابن الدكتور فى الجامعة يعين مُعيداً فى الجامعة، وابن المذيع يُعين فى الإذاعة والتلفيزيون، وابن ضابط الشرطة يُعين فى الداخلية، وابن رئيس مجلس إدارة البنك يُعين فى البنك أو أحد فروعه، وهكذا، نظام التوريث، دون النظر إلى الكفاءة والخبرة والعلم!!.

٩- سوء استغلال المناصب فى إرهاب الشعب والإضرار به، وجلب مصلحة شخصية لصاحب المنصب.

١٠- إغلاق كثير من القيادات المكاتب عليهم، ويمنعون أصحاب الحاجات من الوصول إليهم، أو السماع لشكواهم، أو يُدْخِلُونَ عليهم مَنْ شاءوا، ويَحْرِمُونَ مَنْ شاءوا، ولكن المُهِم مِن أين يأتى المال؟ فيهرولون إليه؟ ويغرفون منه، بفواتير مُبالَغ فيها، أو يُشْرِكُون أنفسهم فى أى نشاط فيه مال كثير، دون عمل أو جُهد، فالمال العام سايب، والشاطر – فى نظرهم–مَنْ يَحْصُلُ على أكبر قَدْرٍ ممكن منه.

١١- المبالغ الطائلة التى تُدفع فى التطوير والتحسين، مع أنهم قبل ذلك بفترة قصيرة قد قاموا بتطوير وتحسين نَفْسِ هذا الشئ، وإنما كان الغرض مِن هذا التطوير والتحسين هو تطوير وتحسين الثروات والأوضاع المالية والمعيشية للقائمين على هذا التطوير والتحسين.

رابعا: الفساد فى الاقتصاد

ومن مظاهر الفساد فى الاقتصاد ما يلى:

١- الربح السريع والمُبالَغُ فيه.

٢- الزيادة المستمرة فى الأسعار دون مُبَرِرٍ.

٣- الجَشَعُ والاحتكار، فالشركات وكبار التجار المُحْتَكِرَة لإنتاج السلع والخدمات يتحكمون فى السوق، ويبيعون بأسعار مُبالَغٍ فيها؛ مما يرهق كاهل المواطن البسيط ويزيد من أعبائه وهمومه، وَيُنَكِّدُ عليه معشيته؛ لأن ٤٠% من الشعب المصرى تحت خط الفقر.

٤- عدم وجود آليات تضبط السوق، فالشركات والتجار يبيعون بالأسعار التى تروق لهم دون ضابط ولا رادع.

٥- تَحَكُّمُ قِلَّةٍ صغيرة مِنَ المستثمرين الْمُقَرَّبِينَ مِن النخبة الحاكمة فى النشاط الاقتصادى.

٦- الأرباح الطائلة من عوائد النشاط الاقتصادى تذهب إلى جيوب قلة قليلة من رجال الأعمال والطبقة الحاكمة والمقربين منها، وأَمَّا السواد الأعظم من الشعب يكدح ويتعب وربما لا يكْفِي حاجاته الضرورية!!.

٧- قِلة الأجور التى يتقاضاها العمال والموظفون المصريون، فهى لا تتناسب بأى شكل من الأشكال مع ما يبذلونه من جهد ووقت.

٨- التفاوت الرهيب فى الأجور، فمواطنون يتقاضون أجورهم بالملايين، وآخرون يتقاضون أجورهم بالملاليم، فمن العجيب أن المحاسب - مثلاً - فى شركات البترول أو الكهرباء يتقاضى أجره بالآلاف، والمحاسب فى التربية والتعليم أو الشباب والرياضة أو غيرهما يتقاضى أجره بالجنيهات، فنفس المؤهل ونفس طبيعة العمل، ولكن الأجر فيه تفاوت شاسع كما بين السماء والأرض!!.

٩- تدمير زراعة القطن المصرى طويلة التيلة، وعدم زراعة الأراضى المستصلحة، ولكن تم البناء عليها.

٩- عدم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعدم تدعيم الدولة لها- فمثلاً – شاب يريد عمل مشروع ما بعد دراسة جدوى؛ فإنه لا يجد مَنْ يُمَوِّلُهُ، وإذا ذهب إلى البنك يضع عراقيل ومصاعب شتى تُحبطه وتصرفه عن مشروعه، بينما يقوم بعض مديرى البنوك بتسهيل وتمويل بعض رجال الأعمال اللصوص بملايين الجنيهات، فالغلبان قبل ثورة يناير ليس له أكل عيش فى هذا البلد!!.

١٠- عدم استغلال الثروة البشرية الاستغلال الأمثل، وعدم تأهيل وتدريب جيش هائل من الشباب العاطلين وتوفير فرص عمل لهم، مع العلم بأن النظريات الاقتصادية تقول: "إن أعظم استثمار يكون فى التنمية البشرية"، فالثروة البشرية الهائلة الموجودة فى بلادنا لو أَحْسَنَّا استثمارها لعادت علينا بالخير الوفير، ولكن مَنْ يسمع ومن يُبصر!!.

ومن العجيب أن رئيس الجمهورية السابق وحكوماته الفاشلة – قبل الثورة المباركة – كان دائماً يصرخ ويشتكى من الزيادة السكانية!!. ولو أنه – فِعْلاً – كان يعمل لمصلحة شعبه هو وحكوماته الفاشلة لجعل من هذه الزيادة مصدر خير ورخاء، ولكنه كان دائماً هو وحكوماته مشغولاً بنهب ثروات البلاد، ويُفَصِّلُ ويخترع القوانين- من خلال ترزية القوانين التى تُقَنِّنُ نَزْفَ ونَزْحَ هذه الثروات إلى الجيوب والبنوك لصالحه وصالح أعضاء حكوماته وحاشيته.

١١- عدم قيام البنوك بدورها المتوقع منها فى دَفْعِ عجلة التنمية، فبعض مديرى البنوك يقدمون التسهيلات لبعض رجال الأعمال غير الجادين

بالملايين مقابل عمولات يأخذونها منهم، ثم يأخذون هذه الملايين ويهربون بها إلى الخارج، أمَّا الغلابة أصحاب المشروعات الصغيرة والجادة، يضعون أمامهم ملايين العراقيل!!.

١٢- عدم قدرة الحكومة على ضبط السوق، لعجزها عن وضع الآليات والضوابط التى تتحكم فى السوق، لأنها مشغولة بجمع المال وتكوين الثروات، أما مصلحة البلاد والعباد ليست فى الحُسبان!!.

١٣- عدم استغلال الثروات الطبيعية لمصر الاستغلال الأمثل الذى يعود على جميع أفراد الشعب بالخير والرخاء، وإنما استغلتها النخبة الحاكمة لمصلحتها الخاصة؛ لِتَكُونَ أرباح هذه الثروات فى جيوبها وفى أرصدتها فى البنوك الأجنبية.

١٤- فُقدان الشعب المصرى للأمن الغذائى، فهو مُهدد فى أى وقت بنقصٍ فى الغذاء وحدوث المجاعات، لأنه يستورد معظم غذائه من الخارج.

١٥- عدم تنفيذ الحكومة لمشروعات قومية فى نواحى الحياة الاقتصادية المختلفة لتعود بالخير الوفير على أبناء الشعب.

١٦- كثرة الضرائب المفروضة على الشعب، وكثرة الجمارك التى تؤخذ على الواردات، مما يزيد مِن معاناة الشعب ومأساته.

١٧- شيوع الغش بكافة أنواعه وألوانه فى الحياة الاقتصادية، منها غش فى الكيل والميزان، وغش فى المحتوىٰ للسلع والخدمات، وغش فى الخامات ونحو ذلك.

خامساً: الفساد الاجتماعى

ومن أهم مظاهر الفساد الاجتماعى ما يلى:

١- انتشار الإدمان بين الشباب، فالشباب لمَّا كانوا يتعلمون فى المدارس والمعاهد والجامعات كانت لديهم أحلام وطموحات، فلمَّا تخرجوا اصطدموا بواقع مرير، سرق أحلامهم، وحطم طموحهم، فلم يجدوا فرص عمل حقيقية تناسب قدراتهم وإمكانياتهم ومواهبهم وشهاداتهم، فلجأوا إلى تعاطى المخدرات والمسكرات ليغيبوا أنفسهم عن هذا الواقع المرير.

٢- انتشار الجرائم مِن سرقة وقتل ونصب واحتيال وزنا وغش وتزوير، وكل هذه الجرائم ترجع إلى الضغط الاجتماعى المؤلم، وتحت وطأة أنَّ المواطن غير قادر على توفير حياة كريمة له ولأسرته، فيلجأ إلى هذه الجرائم نتيجة ضغوط اجتماعية وسوء أحوال معيشية.

٣- انتشار أعمال البلطجة فى المجتمع، فالمواطنون يرون بعض الناس يكسبون – والله أعلم بهذا الكسب – الملايين، ويعيشون حياة الترف والرفاهية، ومعظم الشعب يعانون الفقر والحرمان وعدم الوفاء بمتطلبات أُسَرِهِمْ، أو مُتطلبات أنفسهم الضرورية، فيلجأ إلى استخدام العنف والبلطجة.

٤- هجرة بعض الشباب إلى الخارج؛ لأنه لا يجد فرصة عمل يحيا بها حياة كريمة، ولذلك يلجأ إلى الهجرة وخصوصاً غير الشرعية إلى الخارج؛ مُعَرِّضَاً حياته للخطر، وهجرة الشباب من أوطانهم سُبَّةٌ وعيب وعار وشَنَارٌ فى جَبِينِ وطنه الذى هاجر منه؛ لأن الوطن لم يستطع أن يوفر له الحياة الكريمة.

٥- ضَعْفُ الانتماء للوطن؛ لأنه يعيش فى وطنه غريباً، خير الوطن ليس له، ولا يملك فيه شيئاً، وليس له دور فيه، بينما تتمتع قلة قليلة– وهى النخبة الحاكمة، والمقربون إليها – بخير الوطن ويعيشون حياة الترف

والرفاهية، والذى يفقد انتماءه لوطنه يكون خطراً على هذا الوطن، فقد يستغله أعداء الوطن لصالحهم بشتىٰ الطرق والوسائل!!.

٦- سوء العلاقات داخل الأسرة الواحدة، فربُ الأسرة يكدح ويتعب ويخرج من بيته مبكراً ويعود إليه فى ساعات متأخرة من الليل، ومع ذلك لا يَفِي بمتطلبات الأسرة، فتكثر المشاكل بينه وبين زوجته وأولاده؛ لأنه لا يَفِي بمتطلباتهم.

٧- كثرة حالات الطلاق، لأن الرجل لا يفى بحاجات زوجته الضرورية، لذلك تلجأ المرأة إلى طلب الطلاق، والذى يذهب إلى محكمة الأحوال الشخصية أو محكمة الأسرة يجد عدداً كبيراً جداً مِنَ الحالات التى تطلب فيها الزوجة الطلاق، ومعظمها يرجع إلى العامل الاقتصادى، ومِن كثرة هذه الحالات يظن الظان أنه لا يوجد أحد مازال مُتزوِّجاً فى المجتمع.

٨- ضَعْفُ العلاقات الاجتماعية، فانشغال المواطن بِكَسْبِ لُقمة عيشه، ومكثُهُ فى تحصيل ذلك وقتاً طويلاً خارج بيته، يجعله ينشغل عن أهله وأقاربه وأحبابه، وقد تتطلب زيارته لأهله وأقاربه وأصدقائه شراء الهدايا لهم، وحالته المادية لا تُطِيقُ ولا تتحمل ذلك، فينشغل كل إنسان بنفسه، ولا يهتم ولا يسأل عن غيره، فيسود الفتور العلاقات بين الناس.

٩- ارتفاع نسبة العُنُوسَةِ بين الفتيات، وعُزوف كثير من الشباب عن الزواج، وهذا يرجع إلى أن الشباب ليس عندهم المقدرة المادية المطلوبة للزواج وتكوين أسرة؛ ونتيجة ذلك كثرة الانحرافات والعادات والعلاقات المُحَرَّمَةِ بين الفتيان والفتيات مثل الزواج العرفى، واللواط، والزنا، واستعمال العادة السرية (الاستمناء) والسِّحاق ونحو ذلك.

١٠- ارتفاع مُعدل الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية والعقلية المختلفة، وكذلك ارتفاع مُعدل إقدام العديد من الناس على الانتحار، لعجز بعض الناس عن التكيف والتوافق والانسجام مع هذا الواقع المرير، ومع هذه الأوضاع المعيشية الصعبة التى يحصل فيها المواطن الشريف الكادح على الجنيه بِشِقِّ الأنفس، بينما غيرهم مِنَ الطبقة الحاكمة والمقربين منها يلعبون بالملايين من الجنيهات والدولارات لعباً... وعجبى!!.

١١- الهزيمة النفسية، وفقدان الأمل، والشعور بالدونية والذِلة والمهانة والصَّغَار والتهميش لكثير من أبناء الشعب، وأنَّ الإنسان فى وطنه ليس له قيمة، ولا وزن، ولا رأى يُحترم، وأن الطبقة الحاكمة والمقربين منها يتحكمون فى كل شئ فى البلاد، ويفعلون أىَّ شئ فيها يريدونه، ولا يعملون للشعب أى حساب، ومَنْ يعترض على تصرفاتهم وممارساتهم الفاسدة والفاشلة مِن أفراد الشعب يكن مصيره الاعتقال، ولا يعرف له الذباب الأزرق مكاناً!!.

١٢- ومِنَ الفساد الصارخ أنَّ الأغنياء من أصحاب الملايين والمليارات يُعالَجُونَ على نفقة الدولة، فسيادة رئيس الدولة المخلوع "مبارك" يُعالج على نفقة الدولة فى ألمانيا بالملايين، ووزير المالية السابق "يوسف بطرس غالى" كذلك يعالج على نفقة الدولة، بينما الفقراء والمساكين يُمْنَعُونَ مِنَ العلاج علىٰ نفقة الدولة، وإنْ عُولِجُوا فمبالغ زهيدة محدودة؛ لأنَّ البند لا يسمح، أمَّا سيادة الرئيس والوزير، فالميزانية له مفتوحة لا حدود لها!!.

١٣- كثرة العشوائيات على مستوىٰ الجمهورية، فنظراً للفقر المُدْقِع، يعيش كثير من أبناء الشعب فى أكواخ وعشش مِن صفيح، وبعضهم يعيش فى

المقابر، بينما الطبقة الحاكمة والمقربون منها يعيشون فى فِيَلل وقصور، ويركبون أحدث السيارات الفارهة، ويتناولون أشهىٰ المأكولات التى يأتون بها مِن كُبرىٰ مطاعم باريس ولندن على مُتُونِ الطائرات، بينما يعيش معظم أبناء الشعب حياة البؤس والشقاء، ويعانون مِن سوء التغذية وفقر الدم (الأنيميا)، والمرض يَسْرِي فى أجسامهم، ويدق عظامهم، ويهد قُوَاهُم، وينال منهم نيلاً، ثم يأتى عليهم.

فإفقار الشعب كان سياسة مُمنهجة؛ لإلهاء الشعب فى كَسْبِ قُوتِهِ بِشِقِّ الأنفس، ليخلو الجو للصوص مِنَ الطبقة الحاكمة والمقربين منها للاستيلاء على أملاك الدولة وأموالها دون رقيب ولا حسيب، فإذا كان لا يراهم أحد مِنَ الشعب، فإنَّ الله يراهم، وإنْ كان لا يستطيع أحد من الشعب أنْ يقدر عليهم، فإنَّ الله تعالىٰ هو أقدر عليهم، وسيحاسبهم على كل صغيرة وكبيرة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ من أتىٰ الله بقلب سليم، وكفىٰ بالله حسيباً.

١٣- كثرة الأزمات بسبب الفساد المُتفشِي فى كل مناحِي الحياة المختلفة، فكان هناك أزمة إسكان، وأزمة صحة، وأزمة تعليم، وأزمة مياه وصرف صحى، وأزمات كثيرة يصعب حصرها.

١٤- تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع وتعاظمها حتى أصبحت قنبلة موقوتة تهدد كيان المجتمع وأمنه، والذى ينتج عنها انتشار أعمال البلطجة والسرقة والنهب والسلب والإدمان وتعاطِى المخدرات وقَطْعِ الطريق والاغتصاب وغير ذلك من الجرائم.

سادساً: الفساد الثقافى

وتثقيف الإنسان معناه: تأديبه وتهذيبه وتعليمه، والثقافة هى: العلوم والمعارف والفنون التى يُطْلَبُ العِلْمُ بها والحِذْقُ فيها.

ومن أهم مظاهر الفساد الثقافى ما يلى:

١- إفساد الذوق العام فى مصر من خلال الأغانى والأفلام والمسلسلات الهابطة، فَمِنَ المُغنين مَنْ يتغنىٰ بالحِمَارِ والمُخدرات والخمور والتَّوَهَانِ.

٢- فُقدان الشعب المصرى الإحساس بالجمال، فأينما يذهب المواطن يرىٰ الفساد، فالبيئة فاسدة لا تصلح للحياة؛ لأنَّ عوادم السيارات والدخان تملأ أنف المواطن وعينيه ورئتيه، ويرى فساداً فى الأخلاق، وفساداً فى الاقتصاد، وفساداً فى كل شئ.

٣- إهمال القراءة، لانشغال الناس بتوفير لقمة العيش بدلاً من شراء كتاب، والذى أصبح ثمنه يفوق قدرة المواطن العادى، والمواطن ليس عنده وقت للقراءة، فهو فى سعيٍ مستمر من أجل لقمة الخبز.

٤- نَشْرُ الإباحية والعُرْيّ والسُكْرِ والعربدة فى المجتمع من خلال الأفلام والمسلسلات، فنرىٰ على الشاشات القُبُلات الساخنة، والمشاهد الجنسية المثيرة التى تخدش الحياء، والأجسام العارية التى تُثير الشهوات المُحَرَّمَةَ، وكاسات الخمور تُحتسىٰ، وسجائر البانجو والحشيش المحشوة تُدَخَّنُ، وترىٰ أبطال الأفلام سُكارىٰ تائهين يَهْذُونَ، يريدون بذلك تغييب العقول، وَفَصْلِ الناس عن واقعهم، بدلاً من إعمال الفكر والعقل لتغيير هذا الواقع المرير !!.

٥- انتشار الجهل فى كل شئ، فيُستشار الجُهَّال وغير المتخصصين، أمَّا العلماء والمتخصصون يُنسون، وهذا نظام عام معمول به فى الدولة؛ لذلك كانت الدولة تنتقل مِنَ السئ إلى الأسوأ.

٦- إهمال تاريخ وحضارة هذا الشعب العريق، الذى إذا عرف تاريخه وحضارته العظيمة جيداً لاستلهم منها العِبَرَ والدروس التى تفيده فى صُنْعِ حاضر مشرق، وحضارة عظيمة.

٧- الاتجاه إلى العلمانية للقضاء على التدين المتعمق فى القلوب، والمغروس فى الفِطَرِ، وضَرْبِهِ فى مَقْتَلٍ، والذى يستمده الفرد من الدين وتعاليمه، وهو (التدين) الذى يوجه قيمه وعاداته وتقاليده، والذى لا ينصلح حال المجتمع إلاَّ به، لأنه يدعو إلى كل جميل وإلى كل عمل صالح، ومنه العلم النافع الذى يعود بالخير على الجميع، مع العلم بأن الحقائق العلمية لا تتعارض إطلاقاً مع نصوص القرآن الكريم؛ لأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِن خلفه تنزيل مِن حكيم حميد.

وتتجه العلمانية إلى تشكيك الناس فى دينهم وعقيدتهم مِن خلال التفسير الخاطئ لنصوص القرآن الكريم، والطعنِ فى السُّنَّة النبوية، وكبار الصحابة وأهل العلم، وليس عجيباً أن نرىٰ وزارة الثقافة ووزيرها الأسبق فاروق حسنى أن تسمح بعرض ونشر وبيع رواية مثل "أعشاب البحر" لحيدر حيدر، وغيرها من الروايات والكتب فى مصر لخدمة هذا الاتجاه العلمانى.

٨- الترويج للكذب والتضليل، فَهُمَا المخرج مِن كل مشكلة فى رأى النظام، ونرى ذلك واضحاً فى الأفلام والمسلسلات، حتى أصبح ذلك سمة للنظام الحاكم.

٩- عدم تثقيف أفراد الشعب سياسياً، فمعظم أفراد الشعب تجهل حقوقها وواجباتها السياسية، ولا تفقه شيئاً عن الأحزاب ودورها فى المجتمع، ولا تفقه شيئاً عن كيفية تكوينها ولا عن نظام العمل داخلها، ولا تفقه شيئا

عن الدستور ومواده، ولا عن القوانين المُنَظِّمَةِ لها، وكان ذلك مُتعمَّداً مِنَ النظام الحاكم؛ لأنَّ الأُمية السياسية فى مصلحته وتضمن له بقاء حُكمه.

١٠- توجيه الثقافة فى مصر، فالثقافة فى مصر مُوَجَّهَةٌ وتصب كلها فى خدمة النظام الحاكم، فهى تُبرز محاسنه وتُضَخِّمَهَا، وتغض الطرف عن مساوئه وعيوبه، ولا تشير إليها مِن قريب ولا مِن بعيد.

١١- الثقافة فى مصر ثقافة مادية تقدس المادة (المال)، وتجرِي وراءها، وتسعىٰ لتحصيلها بأى ثمن، وبأى وسيلة مهما كانت رخيصة أو مُحَرَّمَةً؛ ولذلك نسمع على ألسنة العامة: (هذا ولد شاطر يكسب ،رشه مِنَ الهوا) و (هذا ولد فهلوِي يلعب بالبيضة والحجر) و (إنْ كان لك عند الخسيس حاجة فقل له: يا سيدى) و (امشِ وراء الحِيط) و (قُول يا حِيطة دارينى) وغير ذلك مِنَ الأمثلة والموروث الشعبى، الذى يُبين لك مدىٰ تمكن المادة مِنَ النفوس، وسيطرتها على القلوب، وشدة الحرص عليها، والشغف بها، حتى ولو كان فى الحصول عليها المهانة والذِلة والصَّغار والخضوع والاستكانة والخزيِ والعار والشَّنار، وتقبيل الأحذية، وهذا ما حاول النظام الحاكم تثقيف الشعب به، وغَرْسَهُ فى نفوسهم.

ثقافة الخوف، والجبن، والخَوَرِ، والعجز، والنفاق، والتملق، والغش والخداع، والانهزامية، والخنوع، حتى كتب أحد – فى قلبه نخوة وذرة من عِزة- لافتة على أحد الجدران: (حاكم ظالم وشعب جبان)، ولمَّا رأت أحد النساء هذا هو حال الشعب، صاحت بأعلىٰ صوتها وهى تصرخ: (يا شعب مات، يا شعب مات، يا شعب مات)!!.

ولكن الشعب لم يمت، ولكنه كان ينتظر البداية، وأن تنطلق الشرارة.

كلمة فى حلقى

يا سيادة الرئيس مبارك:

إنَّ الأرض المصرية التى بعتُموها أنتم والعصابة الحاكمة وَمَنْ حولكم مِنَ الحاشية للمستثمرين الأجانب قد رُوِيَتْ بدماء مئات الآلاف مِنَ الشهداء لكى يُحرروها من المحتل الغاصب على مر الزمان، ولو كُنتَ وطنياً حقاً تحب مصر – كما تَدَّعِي أنت وعصابتك – تغار على تُرابها،ما فرطتَ فى شبرٍ واحدٍ من أرضها ومَلَّكتَهُ للأجانب وقبضتم الثمن:المليارات من الجنيهات؛ لأنَّ الأرض كالعِرض، ومن يُفَرِّطْ فى أرضه يُفَرِّط فى عِرضه، فبعد أن حررها أبناء مصر وجنودها البواسل وأُرِيقت دماؤهم الذكية على تلك الأرض المقدسة، تُملِّكُهَا للأجانب مرة ثانية وتقبض الثمن!! وتُعِيد احتلالها مرة أخرى وبأسلوب آخر؟!!، وإلاّ فما معنىٰ التمليك فى رأيك؟!.

فأين قَسَمُ الولاء الذى قسمتَهُ (وأن أُحافظ على أرض مصر مخلصاً)؟ وأين حق الشهداء وأبنائهم الذين ضحوا بأرواحهم فداءً لهذه الأرض العزيزة؟!

واسمح لى– يا سيادة الرئيس – أن أُوَجِّهَ لك وللعصابة الحاكمة والحاشية التُّهَمَ الآتية:

١– الخيانة العُظمىٰ؛ لأنك خُنْتَ الأمانة وقَسَمَ الولاء (وأن أحافظ مخلصاً على أرض الوطن)، وقد بِعْتُمْ الأرضَ للأجانب وَمَلَّكُوهَا (احتلوها من جديد)!!.

٢– إنكم عُملاء وغير شرفاء، ولو أنكم وطنيون حقيقيون تُحبون هذا البلد ما فرطتُم فى شبر واحدٍ وبعتُموه للأجانب وملَّكتُموه لهم، فالأرض عِرضٌ، والشريف يَفْدِي عِرْضَهُ بروحه ودمه.

٣- السرقة لشعب مصر كله؛ لأن هذه الأرض ليست مِلْكاً لك ولا لحاشيتك، وإنما هى مِلكٌ لأبناء مصر كلهم.

٤- الغش والخداع؛ لأنكم دلستُم على هذا الشعب، وغررتُم به، وأوهمتُمُوهُ أنكم وطنيون شرفاء مخلصون له، وترعون مصالحه، وقد أفقرتُمُوهُ وجعلتُموه يعيش سنين عِجافاً علىٰ مدار ثلاثين عاماً، وهو يُعانِي الفقر والمرض والضنك والحِرْمان!!.

٥- أرواح الشهداء (ثورة ٢٥ يناير) التى أزهقتُمُوها بأوامر منكم وبتحريضكم، أنتم تتحملون تَبِعَاتِهَا، وتُسألون عنها- قانونياً- بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد؛ لأن إطلاق الشرطة النار على الثوار كان بالرصاص الحى، ومُرَكَّزَاً على منطقة الرأس والرقبة والقلب، وهى مناطق قاتلة ومُمِيتة.

كما أنتم الذين اضطررتُموهم (أبناء مصر) إلى أن يخرجوا عليكم ويثوروا ضدكم بسبب ظُلْمِكُم واستبدادكم وقهركم وفسادكم وجبروتكم، لقد أَنَّتْ الأرض ومَنْ عليها مِنْ صَنِيعِكُمْ، ومِنْ حُكْمِكُمْ الظالم، فقد ملأتُم الأرض جَوْرَاً وفساداً، وأفسدتم على الناس حياتهم ومعايشهم، وعكَّرتُم عليهم صفوهم، وجعلتُموهم فى هَمٍّ وغمٍّ وضِيقٍ وحُزنٍ وكَرْبٍ وفقر شديدٍ على الدوام، فماذا كنتم تنتظرون منهم إلاَّ الثورة؟ وهم الأحرار الشرفاء الأعزاء الذين يرفضون الضَّيْمَ والذُّلَ والاستعباد!!

سابعاً: الفساد الإعلامى

ومن أهم مظاهر الفساد فى وسائل الإعلام ما يلى:

١- الكذب والتضليل والخِداع والتعتيم والضحك على الشعب، حتى انعدمت الثقة تماماً بين وسائل الإعلام الحكومية وبين الشعب، وسُمِّيَ كلامهم

"كـلام جرايـد" أى: كـلام لا يُؤْخَـذُ بـه، ولا يُعَـوَّل عليـه، ولا يُعْتَـدُّ بـه، ولا يُصَـدَّقُ، ومِنْ أعجـب مـا قرأتُـهُ فـى الصـحف الحكوميـة وخصوصـاً فـى جريـدة الجمهوريـة: أنَّ زميلاً لنـا (ونحن طـلاب) فـى كليـة التربيـة جامعـة الزقـازيق قسم اللغـة العربيـة حَدَثَتْ بينـه وبين طـالب آخر فـى نفس الكليـة مِنْ قِسْمٍ آخر مُشاجرة علـى انتخابـات اتحـاد طـلاب الكليـة، ففُقِئت عينُ زميلنا فى هذه المشاجرة – وكان زميلنا هذا من التيار الإسلامى – فكتبت جريـدة الجمهوريـة فـى هذا الوقت عن هذه المشـاجرة: بـأنَّ زميلنـا هذا هو الذى قام بفقأ عين الطالب الآخر، مع أن زميلنا هو المفقوء عينه!!، ومنذ هذا الوقت، قطعتُ صِلَتِي بالصـحف القوميـة، وكذلك لم أعد أُصدق ما يُقال فى أى وسيلة مِن وسائل الإعلام الحكومية.

٢– التفـانِي فـى خدمـة النظـام الحـاكم، والـدفاع عـن سياسـاته وممارسـاته، والتصدِي ببسـالة وباستماتة لكـل مَنْ يُعارضـها، ويُحْرَمُ مِنَ الحـديث فـى الإذاعـة أو التليفزيـون كـل مُنـاهض لحكـم النظـام وسياسـاته وممارسـته أو مُخالِفٍ له فى الرأى.

٣– التصفيق والهُتاف والتهليل والطَّبْلُ والزَّمْرُ لِمَا يقوم بـه النظـام الحـاكم مِن سياسـات وممارسـات ولـو كانـت خاطئـة، واستضـافة مَنْ يُبـارِكُون هـذه الأعمـال التـى يقـوم بهـا النظـام الحـاكم، ويوضـحون أسـباب القيـام بهـا، ومُبرراتهـا، ومـدىٰ صـحتها وصـوابها، والثنـاء الجميـل عليهـا، وأنهـا تخـدم الشـعب ولا تضـره، ولكـن الشـعب فـى الحقيقـة يُعَانِي ويلاتهـا، ويَئِنُّ تحـت وَطْأتِهَا، ويصرخ مِن جسامتها، ويُقاسِي العذاب والمرارة مِن عواقبها.

٤- التستر على فساد النظام، وإظهار وتلميع وتضخيم ما يقوم به من إنجازات – فى نظر الإعلام – وهى فى نَظَرِى: أعمال تافهة لا تستحق هذه الضجة الإعلامية.

٥- إظهارُ رئيس الجمهورية فى صورة الناسك، العابد، الزاهد، الوطنى، المخلص الشجاع النظيف الطاهر، الجسور، حلال المشاكل، الفذ الذى لا مثيل له، والذى يعمل على خدمة مصر ورفع شأنها ليل ونهار، وأنَّ مصر بدونه تضيع وتعتريها المصائب والمشاكل والكوارث، وهو فى الحقيقة غير ذلك، فهو الحريص على الدنيا، والمتمسك بالكرسى والمنصب حتى النهاية، الخائن لوطنه، البائع لأرض مصر للأجانب (احتلال من نوع آخر)، الجبان الذى خضع واستجاب لضغط أمريكا وإسرائيل ونَفَّذ لهم ما يريدون منه، اللص الذى نهب ثروات مصر وهَرَّبها خارج البلاد، الفاسد الذى فتح أبواب الفساد على مصراعيها للفاسدين والمُفسدين، الأنانِي الذى لا يحب إلاَّ نفسه، فقد أبعد كل رجل مُخلص مُحب لوطنه (مصر) يريد أن ينهض بها، ويتعلق الشعب به، ومنعه مِنَ الالتقاء بالجماهير، فإمَّا حَدَّدَ إقامته، وإما أبعده خارج البلاد، كما فُعِلُ بالدكتور كمال الجنزورى والمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة وغيرهما، فساءت فى عهده أحوال البلاد والعباد، ومضت من سيئ إلى أسوء، ومِن إخفاق إلى فشل، ومِن هزيمة إلى أخرى.

٦- افتقار الإعلام المصرى الرسمى إلى المهنية؛ لأن القائمين عليه ليسوا من أصحاب الكفاءات، وإنما هم مِنَ المُقربين مِنَ الرئيس وأهل بيته، ومِنَ المُقَبِّلِينَ للأيادِى والأحذية، وفاقد الشئ لا يُعطيه، فهبطوا بالإعلام إلى الحضيض، وأفقدوه مصداقيته بين الإعلام الإقليمى والإعلام العالمى،

ومن العجيب والطريف: أن ميدان التحرير – فى أثناء الثورة المباركة – كان يكتظ بالثوار الذين يهتفون ويطالبون بسقوط النظام، بينما التليفزيون المصرى والإذاعات المصرية تُصَوِّرُ شوارع القاهرة بأنها ليس فيها ثوار ولا مُظاهرات!!. كما أنهم رَكَّزوا على إظهار العشرات مِنَ المُؤيدين للرئيس المخلوع، وكأنَّ مصر خرجت عن بكرة أبيها مؤيدة له!! والعكس صحيح.

٧- اهتمام الإعلام المصرى بالمُمثلين والممثلات والمُغنين والمُغنيات والفنانين والفنانات والرياضيين، ولم يهتم بالعلماء والمُجتهدين والمُتفوقين والشرفاء فى شتى المجالات؛ ليتأسى بهم الأطفال والشباب، ويكونوا دافِعاً لهم على التفوق والإجادة، فإذا كان الفنانون والفنانات هم القُدوة والأُسوة، فماذا نتوقع إلاَّ العُرْيَ، وانتشار المخدرات على نطاق واسع بين الشباب، وشُرْبَ الخمر، والتدخين، والخلاعة، والمجنون، وإفساد العقول، وانتشار الجريمة بشتى صورها، والفساد والإفساد!!.

٨- غَلْقُ القنوات الفضائية الدينية (الناس والحكمة والحافظ والخليجية وغيرها)، التى تنشر الفضيلة فى الناس، وتعلمهم أمور دينهم، وتجهر بكلمة الحق، وكذلك غَلْقُ كل قناة مصرية خاصة أو غير مصرية تُعَارِضُ النظام، وتنتقد سياساته وممارساته، وبينما القنوات الحكومية والفضائيات الخاصة (الموالية للنظام الحاكم) كانت حُرة طليقة، تعرض العُرْيَ والإباحية والرقص والمُجُونَ على الشاشات.

٩- تكميم الأفواه، وقصفُ الأقلام، ومصادرة الصحف؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: الصحفى إبراهيم عيسى لمَّا قال بأنَّ الرئيس السابق "مبارك" مريض، تم الحُكم عليه بالسجن ستة أشهر وإقالته من رئاسة تحرير جريدة

الوفد، وكذلك الصحفى مجدى أحمد حسين رئيس تحرير جريدة الشعب، لمَّا انتقد النظام الحاكم، وبَيَّنَ سياساته وممارساته الخاطئة والظالمة، تمت محاكمته، والحُكم عليه بالسجن، ومصادرة الجريدة، وإغلاق حزب العمل، وكذلك صحيفة آفاق عربية تم منعها ومصادرتها، وغير ذلك، ومِنْ كَذِبِ الرئيس المخلوع أنه كان يقول: لم يُقْصَفْ فى عهدى قَلَمٌ، ولم تُصادَرْ فى عهدى صحيفة، ولم يُحْجَرْ فى عهدى علىٰ رأيٍ!!، والمعتقلات فى عهده كانت مُكْتَظَّةً وَتَئِنُّ بمعتقلي الرأى!!.

١٠- مَنْعُ إصدار كثير مِنَ الكتب، ومَنْعُ نشرها أو بيعها أو تداولها داخل مصر مثل كتب ابن تيمية، والسيد قطب، ومحمد قطب، والشهيد حسن البنا وغيرهم، حتى لا يتأثر كثير مِن أفراد الشعب بآراء هؤلاء العلماء ويشكلون خطراً على النظام الحاكم، بينما يُسمح للكُتَّاب العلمانيين بنشرِ وبيع وتداول كتبهم داخل مصر؛ لأنها تهاجم الدين، وتشكك الناس فى عقائدهم، وكذلك يُسمح للعلمانيين بالحديث داخل التليفزيون المصرى، وعلى شاشات القنوات الخاصة الفضائية (الموالية للنظام الحاكم)،ليقولوا ما يريدون، وينتقدون مَنْ يشاءون دون خطوط حمراء، ولا محاذير.

١١- انعدام المساواة وتكافؤ الفرص فى الإعلام المصرى، فالذى يمدح النظام الحاكم ويُثْنِي عليه يكون مِنَ المُقربين، وتُسند إليه البرامج الجماهيرية، والوظائف القيادية، وينال أعلىٰ الأجور،والذى ينتقد النظام ويُعارضه، يُمنع مِنَ الظهور، ويُهمش، وقد يتم إيقافه عن العمل، أو فصله منه، أو يُلحق بعمل إدارى بعيداً كل البعد عن مهنته وتخصصه.

١٢- تَحَكُّمُ المجلس الأعلىٰ للصحافة والذى كان يشغله أمين عام الحزب الوطنى "صفوت الشريف" فيما يُكْتَبُ فى الصحف، والصحيفة التى تتجاوز الخطوط الحمراء يتم غلقها ومصادرتها.

ثامناً: الفساد السياسى

ومن أ هم مظاهر الفساد السياسى ما يلى:

١- سيطرة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على الحياة السياسية فى مصر، وتَحَكُّمُهُ فى الأحزاب الأخرىٰ مِن خلال لجنة شئون الأحزاب المكونة من عناصر تنتمِي إلى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، والتى تسمح بتكوين الأحزاب أو لا تسمح، فأى حزب تشم فيه رائحة القوة، وأنَّه يتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة، لا تسمح هذه اللجنة بظهوره وتكوينه.

٢- ضَعْفُ الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية فى مصر، وقلة أنصارها وأتباعها والمنتمين إليها؛ لأن حكومة الحزب الوطنى الحاكم كانت تقوم بالتضييق عليها، وعدم السماح لها بالالتقاء بالجماهير، وكذلك عدم اقتناع الجماهير ببرامج وسياسات الأحزاب السياسية.

٣- عدم وجود التوعية السياسية الكافية لدىٰ جماهير الشعب؛ نظراً لأن غالبية أفراد الشعب مشغولة ومهمومة بتوفير لقمة العيش لها ولأسرتها، وليس لديها وقت لممارسة السياسة، وكان ذلك مقصوداً ومُتعمَّداً مِنَ النظام الحاكم.

٤- سيطرة وتدخل جهاز أمن الدولة فى عمل الأحزاب وَتَحَكُّمُهُ فيها، وكذلك تَحَكُّمُهُ فى أى نشاط فى داخل مصر، فأى فرد من أبناء الشعب يريد أن

ينتمِي إلى أى حزب غير الحزب الوطنى، يقوم أمن الدولة بفتح ملف له، واستدعاؤه إلى مقارها مِن وقت إلى آخر، فتؤدِي هذه الممارسات إلى انصراف الناس عن السياسة.

٥- هيمنة وسيطرة الحزب الوطنى الحاكم على النقابات المهنية والاتحادات العمالية فى مصر، وذلك من خلال تدخل جهاز أمن الدولة وأجهزة الأمن الأخرى التدخل المباشر فى العملية الانتخابية، وذلك بإبعاد والقبض على التيارات السياسية صاحبة النفوذ فى هذه النقابات والاتحادات والمنافسة لاحزب الوطنى، أو مِن خلال تزوير الانتخابات لصالح المنتمين للحزب الوطنى الديمقراطى.

٦- جميع الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية فى مصر – ماعدا الحزب الوطنى – عبارة عن أحزاب كرتونية – حِبْرٌ على ورق – ليس لها أى دور فاعل فى الحياة السياسية، ولا تتمتع بقاعدة جماهيرية عريضة فى الشارع المصرى، ولذلك فهى ليس لها أى تأثير فى الحياة السياسية.

٧- فَرْضُ الحظر على جماعة الإخوان المسلمين مِن ممارسة السياسة أو ممارسة أى نشاط داخل مصر، وكذلك عدم السماح لها بتكوين حزب سياسى؛ لأن هذه الجماعة لها قاعدة شعبية عريضة داخل مصر؛ بسبب تعاطف أبناء الشعب معها؛ لِماَ تقوم به الحكومة من أعمال وممارسات تعسفية وقمعية ضد أبناء هذه الجماعة المحظورة، فكم اعتُقِلُوا، وحُكِمَ عليهم بالسجن، وقُبِضَ عليهم، وكم عُذِّبُوا وَاضْطُهِدُوا، وتم فَصْلُهُمْ مِن وظائفهم الحكومية، والتضييق عليهم فى كل مكان داخل مصر، وفى عهد الرئيس جمال عبد الناصر كم أُعْدِمَ عدد منهم؟

٨- مَنْعُ المواطنين من حق التظاهر السِّلْمِي أو الوقوف احتجاجاً على بعض الممارسات إلاَّ بتصريح من أمن الدولة بهذه المظاهرة السلمية أو الوقفة الاحتجاجية؛ بحُجة تأمينها، ولو طلب أحد من الأمن تنظيم مظاهرة سلمية أو وقفة احتجاجية سِلمية؛ فإنَّ الأمن بالتأكيد يرفض مثل هذا، ويقوم باعتقال المُنظمِين لها، وفتح ملفات لهم، وتلفيق التُّهَمِ لهم، أو اعتقالهم دون محاكمتهم.

٩- مَنْعُ طلاب الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية الأخرى من ممارسة أى نشاط سياسى داخل المؤسسة، ومن يفعل ذلك يتم فتح ملف له فى أمن الدولة، واعتقاله فى أى مناسبة، وحرمانه من الامتحانات، أو يتم فصله من المؤسسة التعليمية التى يتعلم فيها، ولو فُرِضَ أنه تخرج للعمل، فليس لديه أى فرصة للعمل بالحكومة؛ لأنه صاحب نشاط، هذا بالنسبة إذا كان منتمياً لأى حزب أو جماعة غير الحزب الوطنى، أما إذا كان منتمياً للحزب الوطنى فكل شئ عنده مُباح، ولا يتعرض لأى شئ من هذه الممارسات ولا التضييق عليه من جهة الأمن، بل يكون مِن أصحاب الامتيازات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

١٠- إهمال الشأن الأفريقى وخصوصاً دول حوض النيل، وإهمال المشروعات المختلفة فى هذه الدول؛ مما يُعَرِّضُ مصر إلى مخاطر كثيرة، منها: قلة حصة مصر من مياه النيل الذى هو سر الحياة فى مصر، والمصدر الرئيسى للمياه فيها.

١١- سوء العلاقات السياسية بين مصر ومعظم الدول العربية؛ مما أفقد الكثير مِن مكانة مصر بين إخوانها العرب.

١٢- التركيز على الغرب وخصوصاً الدول الكبرى والعُظمىٰ، وإقامة علاقات طيبة وممتازة معها، وتنفيذ الأجندات الخاصة بها والتى تخدم مصالحها ومصالح إسرائيل في مقابل غض الطرف عما يقوم به النظام الحاكم من جرائم وانتهاكات في حق شعب مصر.

تاسعاً: الفساد الأخلاقى

لقد استطاع النظام الحاكم قبل ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م من خلال ممارساته وسياساته الفاشلة أن يستخرج من الشعب المصرى أسوأ ما فيه من أخلاق وسلوكيات، والناس على عادات وطبائع حُكامهم!!. ومن أ هم مظاهر الفساد الأخلاقى ما يلى:

١- انتشار الكذب – خصوصاً – مِنَ القيادات العليا كرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والوزراء، والمحافظين، وكبار المسئولين فى الدولة، فكم كذبوا على الشعب حتى فقد الشعب فيهم الثقة، ولم ينتظر منهم خيراً، بل ينتظر منهم شراً كثيراً، ولذلك شاع منذ وقت قريب مصطلح يُسمىٰ "الشفافية"؛ نظراً لشيوع الكذب، وسياسة التضليل والتعتيم المُتَّبَعَة على جميع المستويات القيادية فى الدولة، فالمسئولون يرفعون تقاريرهم لرؤسائهم بأن الأحوال كلها تمام، والحياة وردية، وليس هناك أية مشاكل، والعكس صحيح، فالأحوال "زِفت"، والحياة سوداء، والمشاكل للرُكَب!!.

٢- خيانة الأمانة، فالمنصب أمانة، فقد جعل الله صاحب المنصب فى خدمة الناس، يرفق بهم، ويُحسن معاملتهم، ويقضِي مصالحهم، وينصح لهم، ويعدل بينهم، ويدفع الضرر عنهم، ويدعو لهم، ويتعب من أجلهم، ولا يخدعهم، ولا يغشهم.

أما أصحاب المناصب فى عهد النظام السابق، فقد بَدَّلُوا وغَيَّرُوا ما أمر الله به فى شَرْعِهِ الحكيم، فقد تعالوا على الناس، وجعلوا الحُراس والجنود على أبوابهم، ومنعوا الناس مِنَ الوصول إليهم لسماع شكواهم، وشقوا عليهم، وأساءوا معاملتهم، وألحقوا بهم الأذىٰ والضرر، وظلموهم، وأرهقوهم، وعطلوا مصالحهم، واستعبدوا الناس وقد خلقهم الله أحراراً!!.

٣- الغش والخداع، لقد انتشر الغش والخداع على نطاق واسع فى حياتنا حتى شمل كل حياتنا، ففى التعليم – مثلاً – فالطفل يتعود الغش فى الامتحان مِنْ سنة أُولىٰ ابتدائى وحتى البكالوريوس أو الليسانس، وإنِ امتد تعليمه لازمه الغش؛ لأنه تربىٰ ونشأ عليه، فالمواطن يتخرج بعد أن تعود الغش والخداع، فماذا تنتظر منه إلاَّ الفساد والإفساد، وقِلة الضمير، فتجد الغش فى الكيل والميزان، والغش فى مقادير السلع، والغش فى تقديم الخدمة، والغش فى المعاملات، والغش فى محتويات الأشياء، والغش فى الخامات، والغش فى كل شئ، فما مِن شئ فى مصر إلاَّ ودخله الغش!!.

٤- التزوير، منها تزوير الحقائق، وتزوير الانتخابات، وتزوير الشهادات، وتزوير المستندات، وكل أنواع التزوير قد مُورِسَتْ فى عهد النظام السابق.

٥- الإهمال، فقد انتشر الإهمال فى كل شئ، ولم يَعُدْ القادة يهتمون بمصالح العباد والبلاد، وإنما كل اهتمام القائد هو كيف يجمع ثروة ضخمة وهو مازال فى الحُكم أو المنصب مِن قبل أن يستجد فى الأمور أمور ويترك السلطة ويرحل؟!.

٦- عدم احترام حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان قد كفلت للمواطن حياة كريمة، أَمَّا المواطن البسيط فى عهد النظام السابق عاش حياة مُهِينة؛ فهو فى عمل متواصل ليل نهار، ومع ذلك لا يستطيع الوفاء بمتطلبات أسرته، فضلاً عن أنَّ معظم مراكز الشرطة ومقار أمن الدولة والسجون المصرية كانت عبارة عن سلخانات للتعذيب والإهانة وإهدار الكرامة وهتك الأعراض، فقد ظل أفراد الشرطة فى مقر أمن الدولة فى الإسكندرية يعذبون خالد سعيد حتى مات تحت وطأة التعذيب، وكذلك الشاب الذى فَجَّرَ الثورة فى السويس ظلوا يعذبونه حتى مات تحت وطأة التعذيب، ثم يذهبون إلى أهل المُتَوَفَّىٰ ويهددونهم إنْ نطقوا بكلمة!!.

٧- انعدام القدوة، فلم ير الشعب المصرى مِنَ القادة والمسئولين قدوة صالحة يقتدون بهم، إنما رأىٰ ثُلَّةً مِنَ اللصوص والكذابين والانتهازيين، أطلقوا يدهم فى أموال الدولة وأملاكها فنهبوها وبَدَّدُوها.

٨- الأنانية، وحُبُّ الذات، وإقصاءُ الغير، فكل واحد يهتم بنفسه وأهله فقط، وأَمَّا أصحاب الحاجات لا يُلتفتُ إليهم، ولا يُهْتَمُّ بهم، ولا يُسمع لمطالبهم.

٩- النفاق، ظهر بصورة مُلفتة للنظر فى عهد النظام السابق حتى أصبح سِمَةً مُمَيِّزَةً له.

١٠- وكذلك شيوع الظلم وأكل الحقوق أو الاعتداء عليها والتخبط، والهمجية، والبلطجة، والتسيب، وعدم احترام للمواعيد، والاستهتار، وموت للضمير والإحباط والهزيمة النفسية، وعدم إتقان العمل، والرياء، والكراهية والحقد بين الناس، والفهلوة وغير ذلك من الفساد الأخلاقى، والكلام عن الفساد الأخلاقى يَطُولُ، وأنا أكره الإطالة.

١١- استغلال الدين والتستر خلفه من أجل أغراض دنيوية دنيئة وهى الوصول إلى السلطة والحُكم.

١٢- انتشار التشدد والطائفية، والتعصب الأعمى للجماعات الدينية، وتهميش دور الأزهر، وخضوعه لسيطرة الحكومة.

عاشراً: فساد التعليم

إذا أردتَ أن تُصلح أمة فعليك أن توفر لها تعليماً يأخذ بأيديها إلى الخير والرفعة والتقدم، وإذا أردت أن تُفسد أمة فَأَهْمِلْ تعليمها، واعبث به، واجعله حقل تجارب.

ومن مظاهر فساد التعليم – فى نظرى كمعلم فى التربية والتعليم – ما يلى:

١- ضَعْفُ إعداد المعلم مهنياً وتربوياً، وخصوصاً مُعلمِي المرحلة الابتدائية، فهذه المرحلة هى أهم مراحل التعليم – فى نظرى كمعلم – لأنها هى الأساس الذى يُبنىٰ عليه المراحل التالية، ففى الدول المتقدمة يتم اختيار معلم المرحلة الابتدائية بعناية، فمعلمو هذه المرحلة حاصلون على أعلى الشهادات العلمية فى تلك الدول، ولكن للأسف، معلمون حاصلون على دبلوم ويدرسون مواد أساسية لتلاميذ الابتدائى، وهم غير مؤهلين ولا مُعَدِّين مهنياً ولا تربوياً لتدريس هذه المواد، وفاقد الشئ لا يعطيه، وبالتالى يخرج التلميذ من هذه المرحلة ضعيفاً علمياً ومهارياً، ويُصبح عبئاً ثقيلاً على معلمى المرحلة الإعدادية والمراحل التالية.

٢- سوء أحوال المعلم المادية والأدبية، فالمعلم لا يتقاضىٰ أجراً يوفر له حياة كريمة له ولأسرته؛ ولذلك يضطر إلى توفير جهده فى الفصل،ليبذله فى الدروس الخصوصية أو فى أى عمل آخر، وعار فى جبين المجتمع أن

يعمل المعلم بعد المدرسة سائق سيارة أجرة، أو يعمل بالتجارة، أو أى عمل شريف؛ليوفر لأسرته حياة كريمة؛ لأن أجره مِن الحكومة لا يكفيه، هذا هو حال معلم الأجيال!! لماذا لا يكون أجره يفوق القاضى أو المستشار؟ أو على الأقل يساويه فى الأجر؛ لأن جميع أفراد المجتمع يتخرجون مِن تحت يديه، وعدم تقدير المعلم أدبياً، فهو لا يلقى الاحترام والتقدير المناسب مِنَ المجتمع، فالمجتمع ينظر إليه نظرة دونية، ونظرة احتقار وسخرية وخصوصاً فى المسلسلات والأفلام والمسرحيات، وما تقدمه الأعمال الفنية مِن موضوعات وقضايا له تأثير فى الناس، وينعكس على ألسنتهم وتصرفاتهم.

٣- بعض المعلمين قدوة غير صالحة للمتعلمين، فهو يتعالى عليهم، ويعاملهم بقسوة وعنف، ويسبهم ويشتمهم، ومنهم من يدخن السجائر أمام الطلاب، وفى الامتحان يغششهم ويكتب لهم على السبورة، وبالتالى تنتقل أخلاق المعلم السيئة إلى الطالب، ويحاول الطالب أن يُقَلِّدَ مُعلمه فى كل أحواله.

٤- عدم اهتمام بعض المعلمين بالدرس داخل الحصة، فلم يُعطِ للدرس حقه مِنَ الشرح، وبالتالى وصوله إلى ذهن المتعلم مُشَوَّشَاً؛ لأنَّ سيادة المعلم لم يُعِدَّ الدرس إعداداً وافياً، فأهمل فى الإعداد، وأهمل فى استخدام الطريقة المناسبة والوسيلة المناسبة لتوصيل المعلومة إلى ذهن المتعلم واضحة وسهلة، وبالتالى لا يُحسن المعلم إدارة الحصة، فيخرج المتعلمون لا يفهمون شيئاً من الحصة.

٥- كثرة عدد الحصص التى يقوم المعلم بتدريسها فى اليوم الدراسى؛ مما يصيبه بالإجهاد والإعياء، والإنسان المُتْعَبُ أو المُجْهَدُ لا يُحسن الأداء داخل الحصة.

٦- عدم التفرغ الكامل للمعلم لعملية التدريس، ولكن يتم تحميله بأعباء إدارية أخرى بعيدة عن تدريس المادة – مثل عبء الجودة والاعتماد التربوى – ، فتثقل كاهله، وتُقَلِّلُ مِن إنتاجه، وتؤثر على أدائه داخل الحصة.

٧- التركيز – من جهة المُتابِعين – على سلبيات المعلم فقط، وتَصَيُّدِ الأخطاء له، ومعاقبته أشد العقاب على أخطائه دون النظر إلى إيجابياته وحسناته، مما يُصيبه بالإحباط وفقدان ثقته بنفسه، واهتزاز أدائه داخل الفصل.

٨- عدم السماع لشكوىٰ المعلم مِن جهة المسئولين، وعدم الاهتمام بمشاكله ومُعاناته؛ مما يُفقده تركيزه واهتمامه بمادته التى يقوم بتدريسها.

٩- كثرة الضغوط التى تُمارس على المعلم من جهة المسئولين، فهو "ملطشة" التربية والتعليم وأولياء الأمور، فكل مَنْ هَبَّ وَدَبَّ يَصُبُّ جَمَّ غضبه عَلى المعلم، مما يشعره بالمهانة والصَّغَّارِ والذِلة واحتقار النفس، فيؤدى ذلك إلى كراهيته لهذه المهنة التى أذلته وأفقرته، وجعلت الكبير والحقير يتحكم فى رقبته ويحوله إلى الشئون القانونية، أو تقديم بلاغ ضده فى قسم الشرطة فى كل وقت وحين، وبذلك يفقد المعلم صوابه، ويقل إنتاجه، ويسوء أداؤه، ويجعله ناقِمَاً على هذه المهنة، نادِماً على ضياع عمره وزهرة شبابه وصحته فى هذه المهنة التى لازمه فيها الأذىٰ والضرر، والفقر والسوء، والذِلة والمهانة، طوال فترة خدمته!!.

١٠- الدروس الخصوصية التى أصبحت تُهدد العملية التعليمية بأكملها، فالمعلم داخل الفصل وخصوصاً فى المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية يبذل جُهداً كبيراً لتوصيل المعلومة للتلاميذ داخل الفصل، ولكنه لا يجد آذاناً صاغية، ولا عقولاً يقظة، ولا قلوباً واعية، فالطالب فى وادٍ، والمعلم فى واد آخر؛ وذلك بسبب أنَّ الطالب يعتمد اعتماداً كلياً على شرح المعلم فى الدروس الخصوصية، بالإضافة إلى ما يحدثونه (الطلاب) مِن جَلَبَةٍ وصِيَاحٍ وافتعال المشكلات مع مَنْ بجوارهم أو مَنْ أمامهم، وبالتالى فى ظل هذا الجو المملوء بالجلبة والصياح والمشاكل لا يستطيع المعلم التركيز داخل الحصة، ولا الطلاب لديهم رغبة فى المعرفة والاستفادة مِنَ الحصة، فالمعلم داخل الفصل كالحاوِي وسط هذه الفوضىٰ العارِمة والصياح والصراخ داخل الفصل.

١١- ارتفاع كثافة الفصول، فاكتظاظ الفصل بالطلاب يشكل عائقاً أمام المعلم والمتعلم، فالمعلم لا يُحسن إدارة الحصة داخل الفصل، ولا يستطيع متابعة المتعلمين المتابعة الدقيقة لكثرتهم، والمتعلم لا يستفيد الاستفادة الكاملة والمطلوبة مِنَ الحصة بسبب ازدحام الفصول بالطلاب، وما يُحدثونه مِن جَلَبَة وضجيج.

١٢- عدم انضباط المتعلمين، وعدم معرفتهم آداب التعامل مع الآخرين فى داخل الفصل والمدرسة.

١٣- عدم مراعاة المنهج الدراسى (المحتوى) لحاجات الطلاب، ولا المرحلة العمرية لهم، فهو يتصف بالصعوبة والتكدس.

١٤- عدم توافر الأماكن المُعَدَّةِ، والمُجَهَّزَةِ التى يُمارِسُ فيها الطلاب أنشطتهم المختلفة الصفية واللاصفية، فقد يوجد فناء أو ملعب فى

المدرسة، ولكنه غير مُجَهَّزٍ لممارسة النشاط، وقد يوجد معملاً للعلوم، ولكنه لا تتوافر فيه الخامات والأدوات والأجهزة اللازمة لشرح التجارب العملية، وقد يكون المعمل صغيراً لا يستوعب عدد المتعلمين، وقد يكون هناك حجرة للحاسب الآلى فى المدرسة، ولكن الأجهزة غير كافية لممارسة كل الطلاب النشاط عليها، أو قد تكون الأجهزة مُعطلة أو رديئة، فقد تكون هناك الأماكن ولكنها غير مُعدة ولا مُجهزة، أو تكون صغيرة لا تستوعب كل المتعلمين، أو قد يكون الاثنان معاً.

١٥- سوء معاملة المعلم للمتعلمين واستخدام القسوة والعنف معهم وإجبارهم على أخذ الدروس فى الخصوصية عنده بطرقه المختلفة والملتوية.

١٦- عدم أخذ آراء المعلمين عند وضع المناهج الدراسية أو عند تطوير التعليم؛ لأن المعلم هو الألصق بالمتعلم، والأعرف بقدراته وحاجاته، وميوله، والأعلم بما يناسبه وينفعه ويقدر على استيعابه وتحصيله.

١٧- هناك كثير من المدارس قديمة ومتهالكة، وسيئة المرافق والأثاث، ولا يجد فيها المتعلم المتعة والبهجة والسرور، ولا تلبى كثيراً من حاجاته ورغباته، فهى بالنسبة له كالسجن، لذلك فهو يتمنى أن ينتهى اليوم الدراسى بسرعة حتى يخرج من هذا الحبس، وينفك مِن قيده وَأَسْرِهِ، وكل هذا السوء يؤثر بالسلب فى مدى استفادة المتعلم من العملية التعليمية فى المدرسة.

١٨- عدم الدقة الكافية فى تصحيح الامتحانات وخصوصاً فى امتحانات الشهادات؛ فنظراً لأن الطلاب المتقدمين للامتحانات عددهم كبير جداً، وعدد المعلمين الذين يصححون هذه الامتحانات قليل، وتصحيح هذه الامتحانات مُحدد بمدة معلومة، فيضطر المعلم المصحح إلى التسرع فى

تقدير الدرجات فيضبط يده على درجة متوسطة دون أن يقرأ إجابات الطلاب القراءة المطلوبة؛ لكى يساعده ذلك على الانتهاء من تصحيح أوراق الإجابة فى الوقت المطلوب، وهذا يضر بالطالب المتفوق، أمَّا الطالب الضعيف والمتوسط هو الفائز فى هذا، وإذا اشتكىٰ الطالب من درجته التى حصل عليها، تُشَكَّلُ لجنة فنية لمراجعة التصحيح، وللأسف يتعاطفون مع المعلم المُصَحِحِ، ويُقِرُّونَ تصحيحه حتى لا يتعرض المُصَحِحُ لتوقيع عقوبة عليه، وبذلك يضيع حق الطالب المتفوق؛ مما يُصيبه بالإحباط، ويقتل فيه روح التفوق.

١٩- عدم انتظام الجدول المدرسى، فطول العام الدراسى ينتقل معلم، ويأتى معلم آخر على الطلاب، ويمر العام الدراسى على هذا المنوال دون انتظام للجدول المدرسى، وهذا يضر بالطالب، لأنه بعد أن يتعود على معلم معين، يأتى معلم آخر بأسلوب وطريقة شرح أخرىٰ، وهذا الاختلاف والتباين فى الأسلوب والطريقة والشخصية يؤثر بالسلب على مستوىٰ تحصيل الطلاب للعلم.

٢٠- تأخر استلام الطلاب لبعض الكتب الدراسية فى مادة دراسية أو أكثر، وقد يَطُولُ هذا التأخر إلى قُرْبِ نهاية الفصل الدراسى (الترم)؛ مما يؤدى إلى عدم استيعاب الطالب لهذه المادة الدراسية جيداً؛ لأنه لم يستطع متابعتها أولاً بأول، وتراكمت عليه، فيصعب عليه بذلك تحصيلها واستيعابها جيداً.

٢١- القيادات العليا (الوزير – وكيل أول الوزارة – وكيل وزارة – مدير عام – مدير إدارة) لا هَمَّ لهم سِوَىٰ جمع المال، يبحث أحدهم من أين يحصل على المال؟! وكيف يكون ثروة من قبل أن يترك المنصب

ويرحل؟ أمَّا التفكير فى النهوض بالتعليم، فهذا آخر الأولويات عندهم، أَمَّا أُولىٰ الأولويات عندهم هى جَمْعُ المال، وتكوين ثروة للعيال (الأبناء) قبل أن يترك المنصب ويرحل.

٢٢- القيادات العليا فى التعليم لا تهتم بمشاكل العاملين بها، وعلى مكاتبها الحُرَّاس والحُجَّابِ يمنعون الناس من الوصول لهذه القيادات، أمَّا المعارف والأقارب والمحسوبيات والواسطات وأعضاء مجلس الشعب فَيُسْمَحُ لهم بالدخول وإنجاز الأعمال، فعندنا - مثلاً- فى مديرية التربية والتعليم بالشرقية-وخصوصاً في إدارة شرق الزقازيق-لا تُقضىٰ مصلحة إلاَّ بمعرفة أو واسطة، فإذا لم يكن لك واسطة أو معرفة فلن تُقضىٰ لك أى مصلحة، وكل صاحب منصب فيها يُخيل إليك أنك تعمل عنده فى عزبته أو عزبة أبيه، فهو يشخط ويسب ويلعن ويُلَوِّحُ بيده، وينظر إليك نظرة سخرية واحتقار، على أنك حَضَرْتَ إليه لتتسول وتطلب منه شيئاً لله صدقة، ولم يعلم الجاهل ابن الجاهل أنه جاء فى هذا الموقع ليخدمنى ويخدم الناس، لا ليستعبدنى ويستعبد الناس، فإذا كانت هذه النظرة (نظرة استعباد البلاد والعباد) هى نظرة رئيس الجمهورية السابق ورئيس وزرائه ووزرائه ومحافظيه ورجال حزبه الوطنى الديمقراطى وكبار رجال دولته وضباطه وجنوده وحراسه، فليس مِنَ العجيب ولا الغريب أن تسود هذه النظرة فى سائر أرجاء الجمهورية؛ لأن الناس علىٰ دِينِ ملوكهم.

٢٣- معظم مديرى المدارس مصابون بمرض العظمة والغطرسة والاستبداد بالرأى، والتقيد بالروتين والبيروقراطية، ويعاملون الناس معاملة سيئة، ولا يهتمون إلاَّ بمصلحتهم فقط دون النظر إلى مصلحة الآخرين، وبعيدين كل البعد عن فن الإدارة، فالإدارة فن وعِلم ومهارة، لا تَحَكُّمٌ ولا إمارة،

والإدارة إنسانية ورجولة، لا بهيمية ولا فُسُولة[1]. والإدارة حُسن سياسة وكِياسة، لا قَلَمٌ ولا كُراسة، ولا منصب ولا رياسة.

٢٤- ليس للعاملين فى المدارس رأى فى اختيار مديرهم، بل يُفرض عليهم فرضاً فيسومهم سوء العذاب، ويتفنن فى إيذائهم واستعبادهم وإتعابهم والانتقام منهم، ومص دمائهم،بدلاً مِن أن يرفق بهم ويحوطهم، ويعطف ويحنو عليهم، ويسعىٰ فى مصالحهم، ويرفع الظلم عنهم، ويدعو لهم، ويتعب مِن أجلهم، ويحب الخير لهم،ويدافع عن حقوقهم، وينصح لهم، ويهتم بأمرهم، ويبذل وُسعه من أجل نفعهم وإسعادهم.

٢٥- العشوائية فى اختيار مديرى المدارس،بدلاً مِن اختيارهم بُنَاءً علىٰ اختبارات ومعايير علمية وضوابط وشروط لابد مِن توافرها فى المديرين، فطريقة الاختيار تخضع للأهواء الشخصية والمجاملات والانتماء إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، دون النظر إلى الكفاءة والجدارة، مما أدىٰ إلى سوء العملية التعليمية فى مصر وضعفها.

٢٦- عدم المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية، فأولياء الأمور قليل ما يسألون عن أولادهم فى المدرسة، ولا يشاركون فى مجالس الآباء، ولا يُدْلُونَ بآرائهم فى العملية التعليمية، ولا يتعاونون مع المدرسة للارتقاء بالتعليم فيها.

٢٧- انصراف رجال الأعمال وبُخْلُهُمْ بالأموال - إلاَّ من رحم الله - فى المساهمة فى بناء المدارس وإعدادها وتجهيزها وتطويرها وتحسين أدائها وجودة العملية التعليمية فيها.

---

[1] فسولة: يقال: فَسُلَ الرجل فسولة: إذا جَبُنَ وضَعُفَ وساء رأيه ولا مروءة له.

٢٨- تدريب المعلمين أثناء الدراسة؛ مما يخلق فراغاً فى الحصص، ويُشْعِرُ الطالب بالفوضىٰ فى الدراسة، ويؤدى ذلك إلى تراكم الدروس على المعلم وعلى الطالب، الأمر الذى يجعل المعلم يُسرع فى شرح ما عليه مِن دروس مُتراكمة دون إتقان ولا إجادة، فيؤثر ذلك بالسلب على قدرة استيعاب الطالب، وضعف تحصيله العلمى.

٢٩- انتشار الأمية فى الشعب المصرى، إذ تبلغ نسبة الأمية فيه حوالى ٤٠% من مجموع سكانه، وتزداد بنسبة أكبر فى الإناث عنها فى الذكور.

٣٠- حتى أنَّ مشروع الجودة والاعتماد التربوى يُرَكِّزُ على الاهتمام بالشكل فقط دون الجَوْهَرِ، ففيه يقوم المعلم بِتَسْتِيفِ واستيفاء الأوراق المطلوبة منه مِن جهة المؤسسة الخاصة بالجودة، وينشغل تماماً بها، وتُتْرَكُ الفصول يسودها الفوضىٰ الدراسية، وتتعطل الدراسة فيها، والتلاميذ لا يأخذون شيئاً، ولا يتعلمون شيئاً؛ لأنَّ المعلم المسكين مُنْشَغِلٌ بتجهيز أوراقه للجان الجودة!!.

٣١- فَرْضُ طُرُقِ تدريس على المعلم لا يجيدها، ولا تتناسب مع مستوى تلاميذه، ففاقد الشئ لا يُعطيه، وبالتالى لا يستفيد التلميذ شيئاً، ولا يتعلم شيئاً.

أحداث ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م

أولاً : الأحداث قبل رحيل "مبارك"

اليوم الأول: الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ (يوم الغضب)



"الشعب يريد إسقاط النظام"... هتاف يرده المتظاهرون



مظاهرات ٢٥ يناير

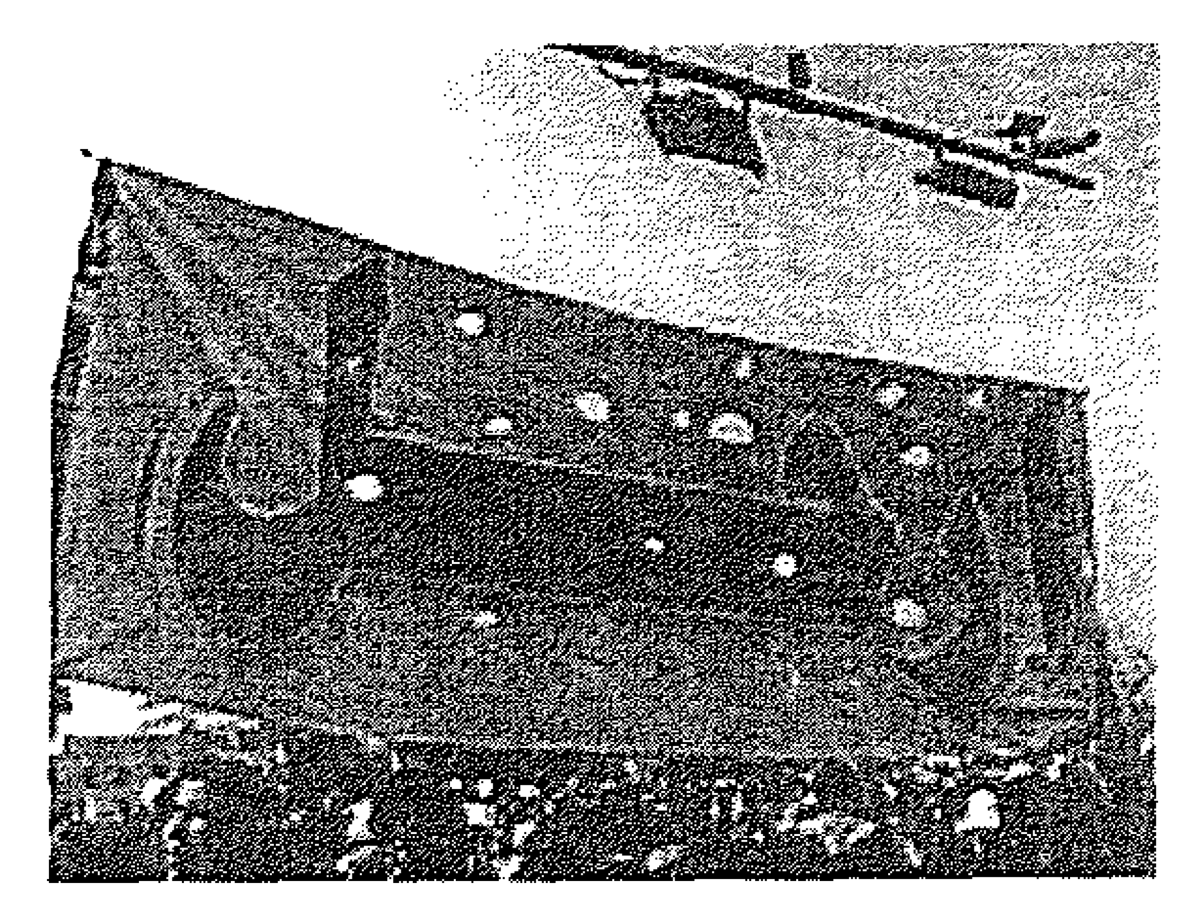
- تنادى الشعب المصري عبر المواقع الاجتماعية على الإنترنت كالـ فيسبوك والـ تويتر والـ يوتيوب إلى إعلان يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ م (وهو يوافق الاحتفالات الرسمية بـ"عيد الشرطة") بأنه يوم غضب للشعب المصري متأثرين بالثورة التونسية الشعبية، فلبى آلاف المحتجين الدعوة، وخرجت المظاهرات السلمية في مختلف أرجاء مصر.
- لجأت قوات الأمن المركزي لِفَضِّ اعتصام آلاف المصريين بالقوة في ميدان التحرير بوسط القاهرة عند منتصف الليل، وقد شهدت الاحتجاجات ثلاثة قتلى من المتظاهرين، إضافة إلى جندي من الشرطة.
- وقد ثار بعض الأهالي على الأمن صغير العدد.. بينما يقوم المتظاهرون بعمل كردون لحماية الأمن.
- شملت المظاهرات بالإضافة إلى القاهرة العاصمة مدن: دمياط وأسيوط والمحلة الكبرى والإسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية وطنطا.
- ردد المتظاهرون هتافات مثل "تونس هي الحل"، و"يسقط يسقط حسني مبارك"، و"الشعب يريد إسقاط النظام" كما قامت وزارة الاتصالات بقطع

خدمة الهواتف المحمولة في ميدان التحرير في صباح اليوم، وتم إعادة تشغيل الخدمة ليلاً.

حصيلة اليوم الأول:

- ثلاثة قتلى من المتظاهرين، إضافة إلى جندي من الشرطة، وعشرات المصابين، ومئات المعتقلين.

اليوم الثاني: الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠١١



الشعار الشهير الموجه إلى مبارك: "اِرحل"

- قامت آلاف من قوات الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع بكثافة بعد منتصف الليلة على نحو عشرة آلاف متظاهر بميدان التحرير حسب التقديرات الحكومية، وفرقتهم وطاردتهم عبر الشوارع الفرعية.
- ازدادت الاحتجاجات بمحافظة السويس وأخذت في بعض المناطق تأخذ شكل حرب شوارع تحت تنظيم المناضل حافظ سلامة (قائد القوات الشعبية للمقاومة في حرب أكتوبر).
- مع الساعة التاسعة نجح المتظاهرون في تجميع المتظاهرين مرة أخرى في قلب العاصمة (القاهرة).

- كما قامت السلطات المصرية بمنع موقعي الـ فيسبوك والـ تويتر وَكَرَدٍّ على ذلك، تم اختراق مواقع وزارة الداخلية المصرية والحزب الوطني الديموقراطي والموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية وتعطيلهم.

حصيلة اليوم الثاني:

- وصل عدد الضحايا إلى ٧ قتلى.
- استمرار تجاهل الحكومة المصرية وجميع القنوات المصرية للأحداث.

اليوم الثالث: الخميس ٢٧ يناير ٢٠١١



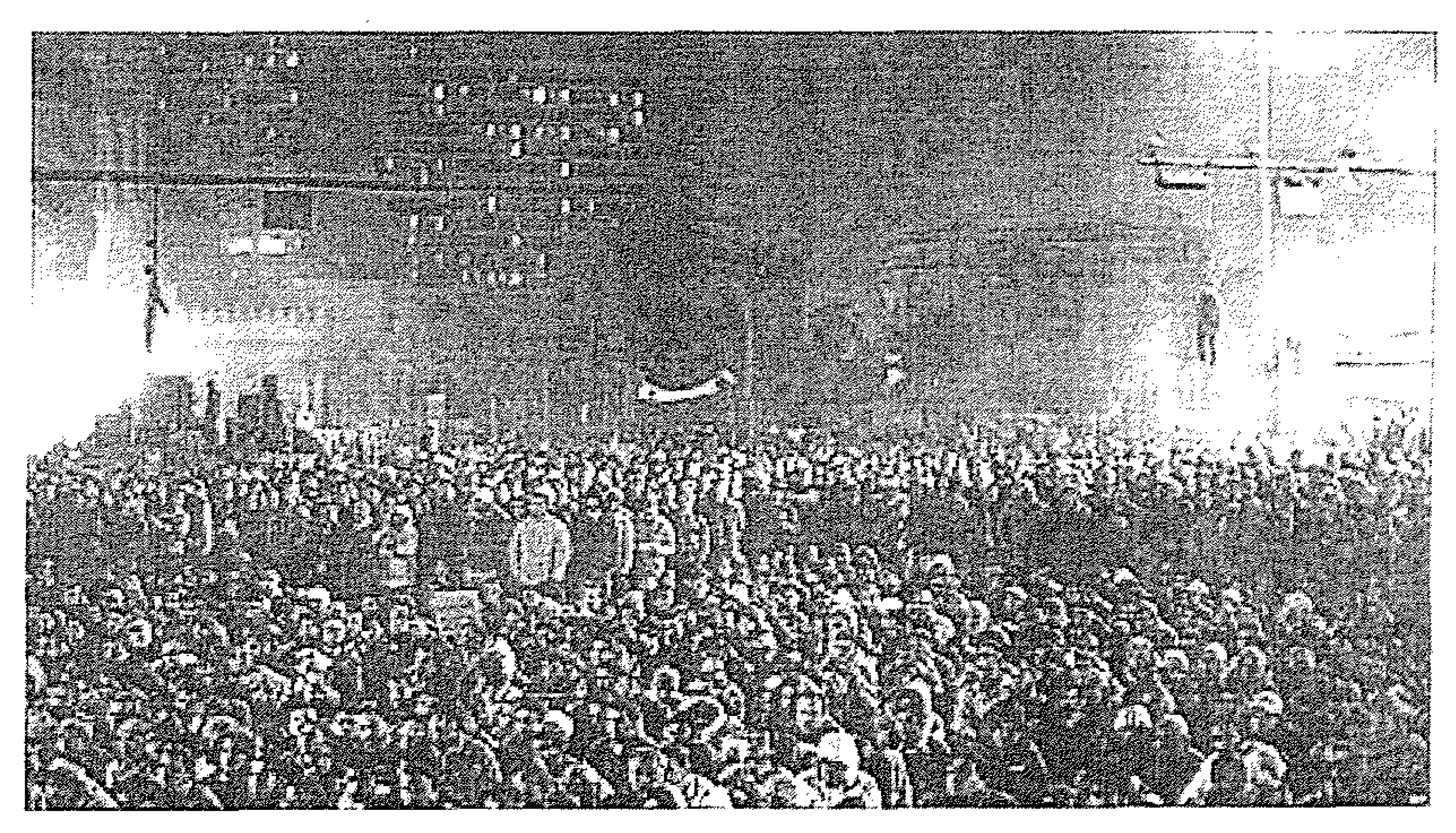
أحد المتظاهرين يحمل العلم المصرى

- أحد المتظاهرين يحمل العلم المصرى خلال الاحتجاجات التى بدأت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر التى طالبت بإسقاط النظام الحاكم وتَنَحِّي مبارك.
- بدأت في صباح اليوم الثالث عدة مظاهرات في مدينتي الإسماعيلية وطنطا، فقد انطلقت تعزيزات أمنية إلى محافظة الإسماعيلية، وبدأت تظاهرات أمام "مجمع المحاكم" في مدينة طنطا بلغ عدد المتظاهرين فيها حوالي ٥,٠٠٠ شخص، وقد اقتحم متظاهرون في صباح اليوم نفسه بوابات وزارة الخارجية المصرية، وأضرموا النار في عجلات السيارات في

شوارع البلد. كما تابعت المظاهرات والاحتجاجات الظهور في عدة مدن أخرىٰ بما في ذلك السويس وشبين الكوم وغيرها.

- اعتقال وائل غنيم مُلْهِمُ الشباب فى الثورة.
- بنهاية اليوم الثالث قامت الحكومة المصرية بقطع شبكات الإنترنت عن مصر.
- بدأت بعض التعليقات الرسمية عن المظاهرات وإن كانت تتسم بالتهجم والاستنكار ورفض موقف المتظاهرين.
- دعت القُوىٰ الشعبية إلى جمعة الغضب بعد الخروج من المساجد، ودعت الأقباط للتجمع في الكنائس ثم الخروج في وقت واحد.

اليوم الرابع: الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ (جمعة الغضب)



جمعة الغضب والمتظاهرون يشنقون دُمَىٰ للرئيس حسنى مبارك

- في حدود الساعة الواحدة ليلاً بدأت موجة من الاعتقالات الواسعة لعشرات من النشطاء السياسيين في صفوف جماعة الإخوان المسلمين بصورة غير مسبوقة، وفي صباح اليوم أصدرت وزارة الاتصالات أمراً بوقف خدمة

الإنترنت والرسائل القصيرة (sms) والاتصال عبر الهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجمهورية المصرية.

- بدأت بعد أداء صلاة الجمعة تظاهرات شعبية واسعة في عدد من المدن المصرية، فخرج مئات الآلاف في أغلب المدن المصرية كالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة والإسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور ومحافظة الشرقية وبور سعيد ومحافظة شمال سيناء.
- أطلق الأمن في القاهرة القنابل المسيلة للدموع، واعترض رجال الأمن المتظاهرين في محاولة لمنعهم من الوصول إلى ميدان التحرير، كما أطلقت القوات الأمنية الرصاص المطاطي على المتظاهرين قرب الأزهر، ولاحق رجال أمن بملابس مدنية المتظاهرين وقاموا باعتقال بعضهم، إلا أن جموع المتظاهرين واصلت تظاهرها، وبدأ المتظاهرون بالتوجه إلى القصر الرئاسي، وهم يهتفون بسقوط الرئيس المصري، كما امتدت المظاهرات إلى مناطق أخرى في البلاد كمدينة نصر شرقي القاهرة.
- ومع عصر اليوم كان المتظاهرون قد نجحوا في السيطرة بالكامل على مدينتي الإسكندرية والسويس، فقد تم إحراق جميع مراكز الشرطة في الإسكندرية، واضطرت قوات الأمن في آخر الأمر إلى الانسحاب من المدينة بعد الفشل في قمع المتظاهرين، أما في السويس فقد سيطر المتظاهرون على أسلحة قسم شرطة الأربعين، واستخدموا القنابل المسيلة للدموع ضد رجال الأمن بينما شاعت أنباء عن سيطرة المتظاهرين على المدينة وطرْدِ قوات الأمن منها، وتم حرق مقر للحزب الوطني الحزب الحاكم الرئيسيّ الواقع في مدينة القاهرة، كما دمرت مقرات الحزب في عدة مدن بما في ذلك كوم أمبو ودمياط، وقام المتظاهرون فضلاً عن ذلك

بإتلاف جميع صور الرئيس حسني مبارك في مسقط رأسه شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

- في حدود الخامسة بعد الظهر بدأت قوات الجيش بالظهور في ميادين القاهرة، وفي الخامسة والنصف أعلنت رويترز[١]: أن الحاكم العسكرى يُعلن عن حظر التَجول في القاهرة والإسكندرية والسويس، لكن بالرغم من ذلك فقد تحدت جموع المتظاهرين حظر التجوال، وقد أعلنت السي إن إن[٢] تباعاً عن خطاب سيَصدر عن الرئيس حسني مبارك بخصوص المظاهرات، لكنَ ثبت بعد ذلك أنه خبر غير صحيح.
- في نهاية اليوم نزلت مدرعات الجيش المصري إلى شوارع المدن لمساندة قوات الشرطة التي لم تعد قادرة على تحمل الضغوطات وحدها، وبدأت حالات من النهب والسلب، تقول الحكومة أنها من المتظاهرين، لكنهم في واقع الأمر كانوا من البلطجية والمساجين الذين حررتهم وزارة الداخلية من أقسام الشرطة والسجون العامة لترويع المواطنين وإرغام المتظاهرين على التراجع.
- المتظاهرون يقفون بالمرصاد لمحاولة سرقة المتحف المصري، ويستنجدون بقوات الجيش لإنقاذ المتحف، المتظاهرون يتجاهلون حظر التجول واستمرار التظاهرات طوال الليل

---

[١] وكالة أنباء.

[٢] قناة فضائية.

مُحصلة جمعة الغضب :

- أفلتت الأمور من يد الحكومة المصرية خاصة محافظتى السويس والإسكندرية.
- خروج المظاهرات من جميع محافظات الجمهورية بأعداد تقدر بمئات الألاف.
- تدمير كثير من مقرات الحزب الوطني وأقسام الشرطة في جميع أنحاء مصر.
- نزول الجيش المصري محاولاً فرض الأمن علي الشارع المصري ومِن ثَمّ فرض حظر التجول.
- مقتل عدد غير معلوم من المتظاهرين بأعداد بلغت في بعض التقديرات إلي مائة قتيل بالإضافة إلي اعتقال الألاف.
- انهيار البورصة المصرية مع خسائر بلغت ٧٢ مليار جنيه.
- دَهْسُ سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين وخَلَّفَتْ علي الأقل ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحى، ووقعت الحادثة في شارع القصر العيني بجوار السفارتين الأمريكية والبريطانية، وهناك تساؤلات عن طريقة تصوير الواقعة، وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التي أصبحت حديث العامة تابعة للسفارة الأمريكية.
- دَهْسُ جموع الحاشدين بسيارات تابعة للأمن المركزي مما خَلَّف ورائهم الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة.

اليوم الخامس: السبت ٢٩ يناير ٢٠١١



أحد المتظاهرين واقفاً على مركبة تابعة للجيش فى ميدان، القاهرة. يحمل لافتة "ارحل"، "يسقط الطاغية"، "ويسقط مبارك".

- أذاع التليفزيون المصري عن خطاب للرئيس المصري حسني مبارك، وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية، وقام بحل الحكومة، مع وعد بتشكيل حكومة أفضل، وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء، وترك مزيد من الفرص للحريات، وكانت ردة فعل المتظاهرين والمعارضة هي رفض البيان الرئاسي، بل أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير أنهالاترضى بأقل مِن رحيل الرئيس المصري.
- مع بداية النهار بدأت حالة من الهدوء، ولكن مع تطور الوقت بدأت أعداد المتظاهرين في التزايد في كافة أنحاء مصر، ومع منتصف النهار بلغت أعداد المتظاهرين في ميدان التحرير حوالي ٥٠,٠٠٠ متظاهر، وظهرت بعض الصور لجنود من الجيش يرفعون العلم المصري مع المتظاهرين.

- كما تم تشغيل خدمة الهواتف المحمولة فقط، مع استمرار وقف رسائل (sms) والإنترنت في جميع أنحاء الجمهورية.
- استمر العنف في سيناء، ووصل إلى ذروته بتفجير مبني مباحث أمن الدولة في رفح المصرية.
- التليفزيون المصري يعلن: "تم تمديد حظر التجول ليصبح من الرابعة عصرًا إلى الثامنة صباحًا".
- اقتحام سجن أبو زعبل شديد التحصين، وحدوث إطلاق نار مُكثف، وبدء انتشار شائعات عن تصفية المعتقلين السياسيين.
- التليفزيون المصري يعلن: "قبول استقالة أحمد عز عضو أمانة السياسات في الحزب الوطني".
- الجيش المصري يتصدىٰ لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزي المصري.
- محاولات لاقتحام وزارة الداخلية، والجيش المصري يعزل بين المتظاهرين ورجال الشرطة، ووقوع ثلاث قتليٰ من المتظاهرين عليٰ الأقل.
- انتشار عصابات في كافة أحياء القاهرة تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية لِمَا يحدث، بل وصلت الأمور لدرجة الاختفاء التام للشرطة، مع إطلاق الشرطة لكافة المحتجزين بداخل أقسام الشرطة، مع انتشار دعوات عبر رسائل الجوال للمتظاهرين للعودة لحماية بيوتهم، تلا ذلك خطاب للسيد إسماعيل عثمان المتحدث الرسمي باسم الجيش بأن الجيش سيقف ليتصدىٰ لجميع عصابات النهب التي انتشرت، ورجاء للمتظاهرين بالالتزام بحظر التجول.

- استمرار التظاهرات في بعض المناطق في مصر أهمها ميدان التحرير، رفضاً لتعيين عمر سليمان كنائب للرئيس؛ واستمراراً للدعوة لتنحي الرئيس المصري، ثم تلاه حديث لمحمد البرادعي يعلن احترامه للجيش ولعمر سليمان ويؤكد رفضه لاستمرار النظام وعسكرة مؤسسة الرئاسة.
- دفع الجيش المصري بالمزيد من التعزيزات في مواجهة أعمال السلب والنهب المنتشرة على نطاق واسع في كثير من مناطق القاهرة والإسكندرية والسويس، وتفيد الأنباء بأن الجيش ألقى القبض على عدد من الخارجين على القانون، بينما شرع سكان الأحياء في تشكيل لجان شعبية وفرض أطواق أمنية لحماية أنفسهم وممتلكاتهم بعد بدء سريان حظر التجول الجديد في القاهرة والسويس والإسكندرية.
- سادت حالة من التوتر الأمني والتمرد عددًا من السجون المصرية، خاصة في ليمان طرة وأبو زعبل والقطا. وتحدث مراسلو الجزيرة[1] عن: إطلاق نار وسقوط قتلى وجرحى في هذه السجون، وذكرت مصادر أمنية "لرويترز" أن ثمانية من نزلاء سجن أبو زعبل قُتِلُوا برصاص قوات الأمن، وأن ١٢٣ آخرين أُصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من السجن، وقد قالت مصادر أمنية: إنَّ نحو ألف شخص فروا من أماكن الاحتجاز في أقسام شرطة مصرية اقتحمها محتجون ونهبوها وأحرقوا أغلبها.

---

(١) قناة فضائية قطرية.

- ذكر مراسل الجزيرة أنَّ قوات الأمن اقتحمت سجن القطا بدلتا مصر، وتحدث عن عشرات القتلىٰ، كما تحدث عن تمرد بسجن أبو زعبل الذي يضم سجناء سياسيين، وأشار إلى إطلاق نار على المعتقلين.

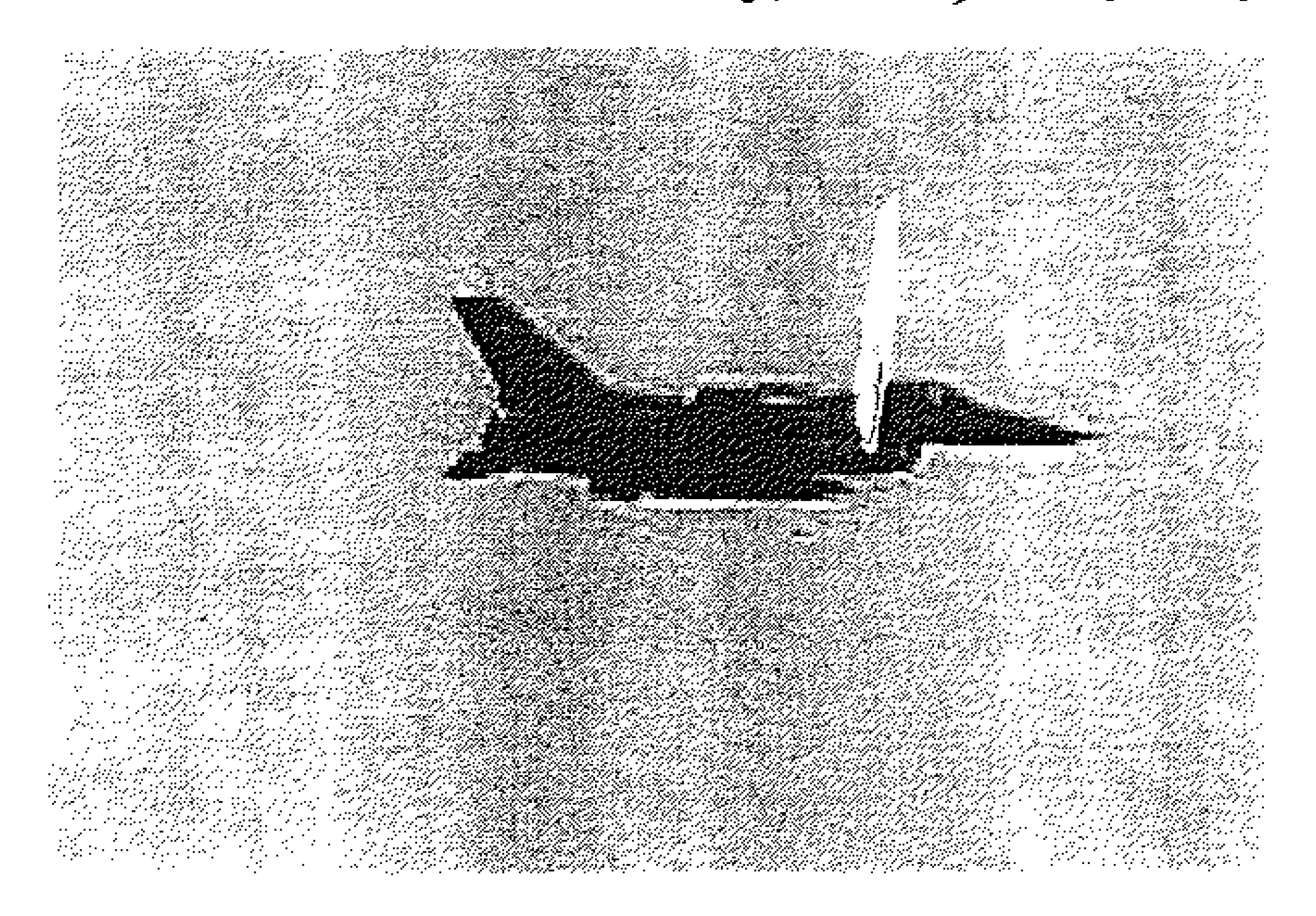
مُحصلة اليوم الخامس للغضب:

- انتشار عصابات في كافة أحياء أنحاء مصر تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية، بل ومع ادعاءات بأنَّ المُحَرِّضَ الأساسي للسرقة هم رجال الشرطة.
- قام الرئيس حسني مبارك بتعيين عمر سليمان كنائب له وتكليف الفريق أحمد شفيق كرئيس للوزراء.
- استمرار تدمير كثير من مقرات الحزب الوطني وأقسام الشرطة في جميع أنحاء مصر.
- مواصلة قطع شبكات الإنترنت في مصر.
- رفض المتظاهرين تعيين عمر سليمان كنائب للرئيس، واستمرار الاحتجاجات.
- جيش مصر يتحرك لسد الفراغ الأمني
- جملة الوفيات في أيام الغضب المصري تصعد إلى ١٠٢ قتيل، فيما بلغ عدد الجرحى ١٥٠٠ مدني و ١٠٠٠ شرطي، ومن بين القتلىٰ رئيس مباحث سجن الفيوم اللواء محمد البطران وعدد من مساعديه وسط أنباء متضاربة عن ملابسات قتلهم.

اليوم السادس: الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١



ناقلة جنود مدرعة وقد كُتِبَ عليها بواسطة المتظاهرين "يسقط مبارك".



طائرة من طائرتين تابعتين للقوت الجوية المصرية من نوع إف-١٦ فايتنج فالكون ظهرتا فى سماء القاهرة خلال ساعات حظر التجول.

- تحدىٰ آلاف المتظاهرين قرار حظر التجول، واستمروا في التظاهر مطالبين برحيل الرئيس المصري حسني مبارك رغم دفع الجيش المصري بمزيد من التعزيزات إلى مختلف المدن المصرية للسيطرة على الأوضاع الأمنية التي تشهد حالة انفلات شبه كامل، كان الأهالي قد شكلوا مجموعات لحراسة ممتلكاتهم حاملين العِصِيّ والسكاكين، كما أقاموا نقاط تفتيش بعد انتشار عمليات النهب والسلب في عدد من الأحياء وسط غياب تام لقوات الشرطة، فيما تكتفي قوات الجيش بحراسة المنشآت الحيوية.

- تمرد في سجن وادى النطرون على الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية على بعد مائة كلم شمال العاصمة المصرية، وقُدِّرَ عدد السجناء الهاربين بعدة آلاف، قاموا بتمرد، وتمكنوا جميعا من الفرار بعد أن استولوا على أسلحة رجال الأمن، ويضم هذا السجن عددا كبيرا من الإسلاميين المحتجزين فيه منذ سنوات، إضافة إلى بعض السجناء الجنائيين، وأفادت بعض التقارير الإعلامية أن أحد الفارين من السجون المصرية قد وصل إلى منزله في غزة، وقد قُتِلَ ثمانية سجناء، وفر عدد كبير آخر إثر تمرد في أبو زعبل، أحد السجون الكبيرة في شرق القاهرة، كما فر عدد آخر من سجن الفيوم مساء السبت إثر تمرد مماثل، قُتِلَ خلاله ضابط شرطة. كما تمكن العديد من السجناء من الفرار في السجون الصغيرة في عدة محافظات مصرية.
- عاود الألاف من المصريين الاحتشاد في ميدان التحرير وسط القاهرة في فترة ما قبل الظهر، مواصلين احتجاجاتهم ضد نظام الرئيس المصري مبارك، إلا أن عدد المتظاهرين الموجدين في الميدان هو بضعة آلاف، وهو أقل بكثير من أعداد المتظاهرين في الأيام السابقة، ويعلل ذلك بأن الوقت ما زال مبكراً، وأنَّ الكثير من المصريين يشعرون بالخوف ولزموا منازلهم بعد حصول أحداث شغب وسلب ونهب، المتظاهرون تحدوا حظرا للتجوال تم تمديده من الثالثة ظهراً وحتى الثامنة صباحاً، وواصلوا بقاءهم في الميدان للمطالبة برحيل نظام الرئيس حسني مبارك.
- نقل التليفزيون المصري عن مبارك طلبه من الحكومة التي كُلِّفَ بتشكليها أحمد شفيق اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز الحريات

الديمقراطية وفتح باب النقاش والتباحث مع قُوَىٰ المعارضة لإعادة الدماء في الاقتصاد المصري، والمعارض المصري محمد البرادعي الذي انضم إلى حشود المحتجين في ميدان التحرير وسط القاهرة يقول: "نحن بدأنا عهدا جديدا ولا يمكن للثورة أن نتراجع". وخاطب المحتشدين قائلا: "لقد استرددتم حقوقكم وما بدأناه لا يمكن أن يعود إلى الوراء". وأضاف: " لنا مطلب أساسي... رحيل النظام".

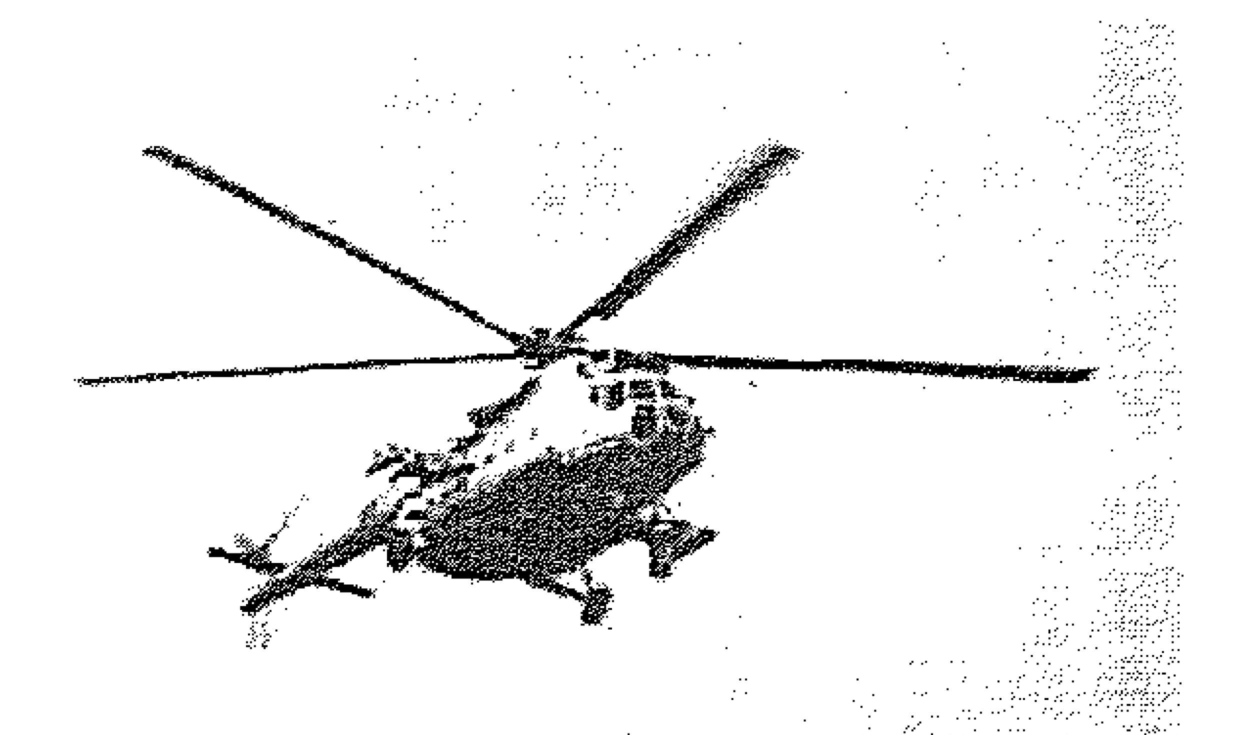
- دعت المعارضة إلى إضراب عام يوم الاثنين وتظاهرات حاشدة يوم الثلاثاء تحت اسم "احتجاجات مليونية".
- دفع الجيش المصري بتعزيزات إضافية إلى القاهرة، في الوقت الذي حَلَّقَتْ طائرات حربية مُقاتلة ومروحيات فوق المتظاهرين في ميدان التحرير وسط القاهرة.
- قامت السلطات المصرية بسحب تراخيص قناة الجزيرة في ظهر اليوم، وبحلول عصر اليوم، قامت شركة نايل سات بإيقاف بث قناة الجزيرة، إلاَّ أنَّ قناة الجزيرة أعلنت عن تردد جديد تبث عليه قناة الجزيرة (تردد غير شرعي "دون معلومية الشركة").

نتيجة محصلات اليوم السادس:

- استمرار المظاهرات في ميدان التحرير في تحدٍ لحظر التجول.
- قبض القوات المسلحة على ٣١١٣ خارج على القانون وتقديمهم للمحكمة العسكرية.
- تشكيل لجان شعبية لحماية الأحياء والمدن في مصر.
- هروب السجناء من معظم سجون مصر، وخروج السجناء السياسيين بعد الهجوم على السجون من الخارج، ومن أبرزهم: قيادات جماعة

الإخوان المسلمين الذين تم القبض عليهم ليلة جمعة الغضب، ورجل الأعمال هشام طلعت مصطفى.

اليوم السابع: الاثنين ٣١ يناير ٢٠١١



طائرة القوات الجوية المصرية من طراز – Mi ١٧ تحلق أعلى ميدان التحرير فى طلعات استكشاف متكررة.

- استمرار المظاهرات العارمة في أنحاء مصر، وعشرات الألاف من المتظاهرين يحتلون ميدان التحرير بوسط القاهرة، يستعدون لتنظيم صلاة الغائب على أرواح قتلى الاحتجاجات، وكان المتظاهرون تحدوا حظرا للتجوال الذي تم تمديده من الثالثة ظهرا وحتى الثامنة صباحا، وواصلوا بقاءهم في الميدان للمطالبة برحيل نظام الرئيس حسني مبارك، من جانبها استأنفت قوات الأمن والشرطة الانتشار من جديد في بعض المدن الرئيسية بعد اختفائها طيلة الايام الماضية، كما شددت وحدات الجيش اجراءات التفتيش حول العاصمة المصرية، وعززت انتشارها لحماية المرافق الحيوية، ومن بينها محطات المياه والكهرباء، وقد اعتقلت قوات الجيش نحو ٥٠ شخصا حاولوا اقتحام المتحف المصري في ميدان التحرير لنهبه، في حين تعهد الجيش المصري في وقت سابق بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

- دعا المحتجون "لمسيرة مليونية" يوم الثلاثاء ١ فبراير ٢٠١١ لمطالبة الرئيس حسني مبارك بالتنحي، فيما ذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن السلطات أوقفت حركة القطارات في البلاد، كما دعا متظاهرون إلى مسيرة لقصر الرئاسة في مصر الجديدة يوم الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١.

اليوم الثامن: الثلاثاء ١ فبراير ٢٠١١ (المظاهرات المليونية)



المتظاهرون أثناء الصلاة

- خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر؛ استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق "تظاهرة مليونية" لإجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل، فقد غَصَّ ميدان التحرير بالمحتجين، بينما أعلن منظمو التظاهرة أن عددهم تجاوز المليون متظاهر، وتعتبر تظاهرات الثلاثاء الأكبر حتى يومها، وقُدِّرَ عدد المتظاهرين في القاهرة بأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من وكالة رويترز، ومليون من قِبَلِ الجزيرة، قالت وكالة أسوشيتد برس: إنَّ تظاهرة اليوم تبدو أفضل تنظيماً من سابقتها، حيث يقوم متطوعون بالتفتيش عن مُنْدَسِّينَ من جانب الحكومة قد يحاولون استثارة العنف، وقد تم تقدير العدد الإجمالي لمتظاهريِ اليوم بحوالي ثمانية ملايين شخص في

القاهرة وسائر أنحاء مصر، مطالبين بتنحي الرئيس حسني مبارك ونظامه عن الحُكم. وكانت السلطات المصرية قد أغلقت كل الطرق المؤدية إلى القاهرة من المحافظات المجاورة، كما أوقفت كل خدمات السكك الحديد والحافلات؛ لمنع المتظاهرين من التوجه إلى العاصمة، في حين خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس مبارك - قُدرت بالآلاف - في مناطق أخرىٰ من العاصمة ولاسيما حي المهندسين وأمام مبنى التليفزيون، بعض مصادر الإعلام: تسريبات غير مؤكدة بأن النيابة العسكرية قامت بإلقاء لقبض على وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، إلا أن بعض الأوساط الصحفية المستقلة أضافت أنه لم يظهر في الصورة منذ ٢٨ يناير (جمعة الغضب).

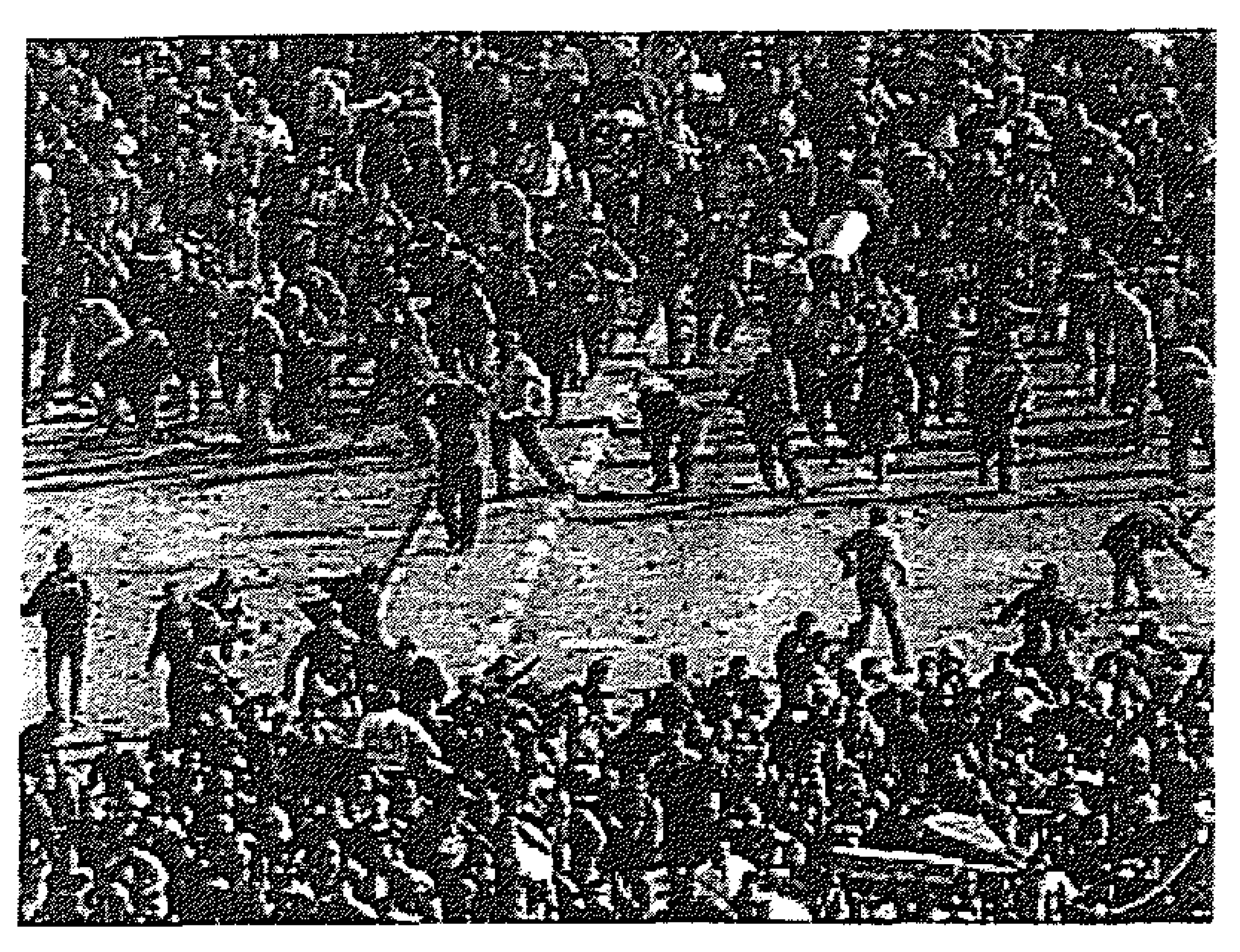


- وفى صباح اليوم أعلنت "جوجل" عن عمل أرقام هواتف لتسمح للمصريين لبث رسائل إلى تويتر دون الحاجة إلى الإنترنت.
- ما إن انتهىٰ خطاب الرئيس مبارك، الذي أعلن فيه عدم ترشحه لولاية جديدة حتىٰ قام كل المعتصمين في كل من ميداني التحرير بالقاهرة، والشهداء بالإسكندرية، بالإضافة إلىٰ المتظاهرين بكل المحافظات برفض خطابه والهتاف بسقوطه.

- وزير الداخلية الجديد يغير شعار الشرطة من "الشرطة والشعب في خدمة الوطن" إلى "الشرطة في خدمة الشعب".

اليوم التاسع: الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١ (موقعة الجمل)

- في بداية اليوم التاسع: هتافات في العديد من المدن المصرية ترفض خطاب مبارك وتطالب برحيله ومحاكمته، تلا ذلك بلطجية حاولوا تفريق المظاهرات المناوئة لمبارك في الإسكندرية وبورسعيد بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وقد تدخل الجيش لصدهم بإطلاق النار في الهواء، كما قامت العديد من المظاهرات الشعبية الحاشدة التي تؤيد خطاب الرئيس في عدد كبير من المدن المصرية،كما تم عودة خدمة الإنترنت في جميع أنحاء مصر بعد توقف دام ٥ أيام، كما أعلن التليفزيون المصري عن اعتقال أجانب بحوزتهم أسلحة في العريش، كما صدر قرار باستمرار تعليق عمل البورصة المصرية حتى يوم الخميس، رئيس مجلس الشعب فتحي سرور يقول: "الدستور يحتاج إلى شهرين ونصف لتعديله"، محمد البرادعي يقول: "إنَّ طلب مبارك تعديل الدستور خدعة للاحتفاظ بالسلطة"، وَقُوَىٰ المعارضة تدعو إلى مواصلة التظاهر، وتقول إنها لن تتفاوض مع السلطة ما لم يغادر الرئيس مبارك سُدة الحكم، وتقصير فترة سريان نظام حظر التجول ليبدأ من الخامسة مساء إلى السابعة صباحاً، والجيش المصري يقول للمتظاهرين: "إن رسالتهم وصلت... ونحن ساهرون على تأمين الوطن" وعليهم العودة إلى حياتهم العادية.



هجوم البلطجية على المتظاهرين فى معركة الجمل



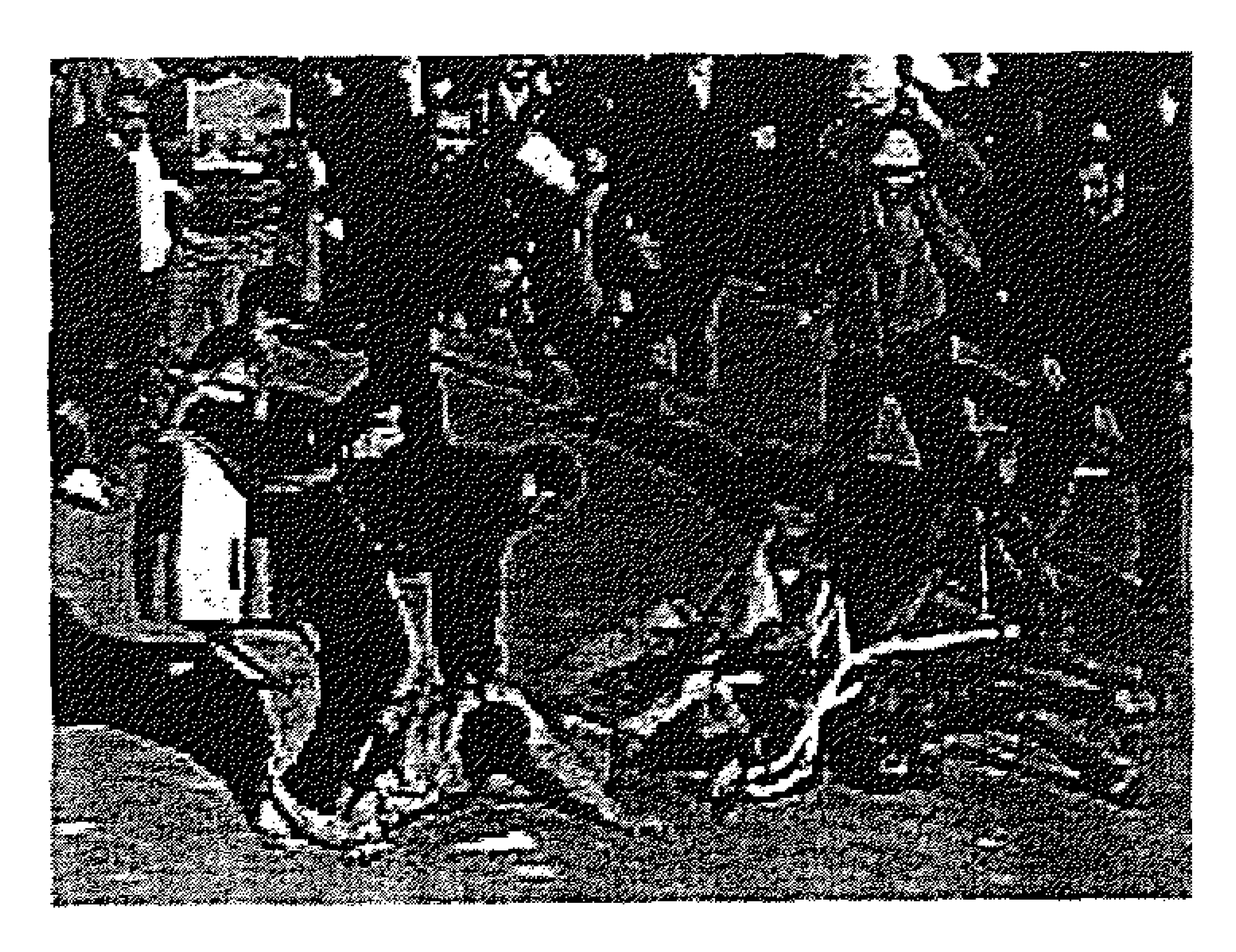
الجِمَالُ داخل ميدان التحرير

- اندلعت الاشتباكات نهار الأربعاء حين حاول أنصار الرئيس مبارك دخول ميدان التحرير في وسط العاصمة بالقوة، في محاولة منهم لإخراج الآلاف من المحتجين الذين يعتصمون هناك منذ أيام داعين إلى تنحي الرئيس، وقد تراشق الطرفان بالحجارة في معارك كر وفر استمرت ساعات. وبحسب روايات شهود العيان رَمَىٰ مؤيدو مبارك في وقت لاحق بقنابل حارقة وقِطَعٍ من الأسمنت على المعتصمين في ميدان التحرير من أسطح البنايات المجاورة، وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق

المتظاهرين، كما رفعت لافتات مناوئة لأبرز وجوه المعارضة محمد البرادعي الذي شارك في التظاهرات المطالبة برحيل الرئيس المصري والتي أوقعت ٣٠٠ قتيل بحسب أرقام غير مؤكدة نقلتها الأمم المتحدة منذ اندلاعها، واتهم المتظاهرون رجال شرطة بلباس مدني باقتحام الميدان والاعتداء على المحتجين على حُكم مبارك، وعَرَضَ بعض المتظاهرين هُوِيَاتِ شُرْطَةٍ سقطت من المُقتحِمِينَ.

•

- في بداية الاشتباكات حاول بعض المؤيدين لمبارك اقتحام الميدان على ظهور الخيل والجمال أو على عربات تجرها الخيول وهم يلوحون بالسياط والعصي، سرعان ما تحولت بعض الشاحنات إلى حواجز بين المتراشقين بالحجارة، ومع استمرار سقوط الضحايا تحول ميدان التحرير إلى موقع لعلاج الجرحى، وبعد بدء سريان حظر التجول استمر اعتصام المحتجين في الميدان، وبدأ بعضهم في إزالة آثار المصادمات.



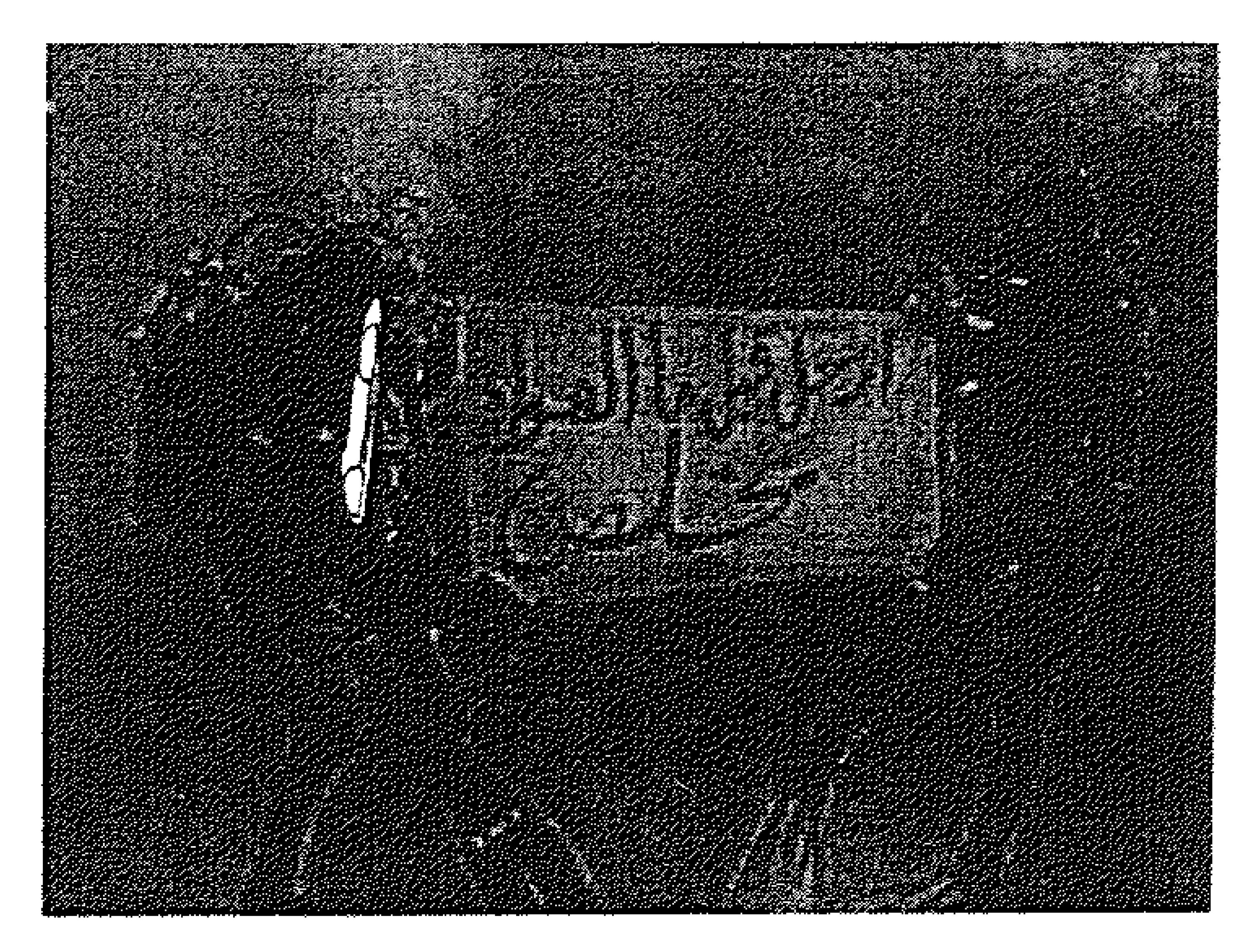
- وكان عدة آلاف في ميدان مصطفى محمود في القاهرة للتعبير عن تأييدهم لمبارك، وحدثت اشتباكات بالعصي والحجارة بين المؤيدين والمعارضين، في ميدان مصطفى محمود بمنطقة المهندسين، وتبادل

المحتجون رسائل على تويتر: "بأنه تم جمع أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الوطني للاحتشاد في ميدان مصطفى محمود وبالقرب من ميدان التحرير، وأن رجال أعمال تابعين للحزب الحاكم جندوا بلطجية للاشتباك مع المحتجين مقابل ٤٠٠ جنيه للشخص الواحد (٦٨ دولاراً تقريباً)، كما شُوهِدَ بعض المتظاهرين يتقاضون مبلغ ٢٠٠ جنيه مصري".

- وأكد أحد المتظاهرين أن هناك تجمعات أخرى مؤيدة لمبارك في أحياء أخرى مثل شبرا والعباسية ومدينة نصر، وأمام مبنى التليفزيون – الذي يبعد حوالي كيلو متر واحد عن ميدان التحرير حيث يحتشد معارضو الرئيس المصري– تجمع نحو ٥٠٠ شخص وقد رفعوا لافتات كُتِبَ عليها: "نعم لمبارك من أجل الاستقرار، نعم لرئيس السلم والسلام" و"لن نكون عِراقاً آخر"، و"اللي يحب مصر ما يغرقش مصر".
- في هذا الخضم حث عمر سليمان نائب الرئيس المصري جميع المتظاهرين على العودة إلى منازلهم والتقيد بحظر التجول من أجل استعادة الهدوء قائلا: "إن الحوار مع القُوَىٰ السياسية مرهون بانتهاء الاحتجاجات في الشوارع"، ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن سليمان قوله: "إن المشاركين في هذه التظاهرات قد وصلوا برسالتهم بالفعل سواء مَنْ تظاهر منهم مطالبا بالإصلاح بشتىٰ جوانبه أو مَنْ خرج مُعبرا عن تأييده للسيد رئيس الجمهورية وما جاء بكلمته لأبناء الشعب"، وقال نائب الرئيس: "إن الحوار مع القُوىٰ السياسية الذي يضطلع به بناء على تكليف السيد الرئيس يتطلب الامتناع عن التظاهرات وعودة الشارع المصري للحياة الطبيعية بما يتيح الأجواء

المواتية لاستمرار الحوار ونجاحه"، كما قالت بعض القنوات الفضائية مثل قناة العربية ظهور وائل غنيم مُسَوِّقُ شركة جوجل"، بينما أكدت بعض القنوات الفضائية الأخرى مثل قناة المحور: اختفائه وعدم ظهوره منذ يوم الخميس ثالث أيام الاحتجاجات المصرية.

اليوم العاشر: الخميس ٣ فبراير ٢٠١١



غواصين مصريين فى الغردقة يحملان لافتة بها أرحل قبل أن ينفذ الأوكسجين

- في فجر هذا اليوم وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف فجرا وكما كان متوقعا بدأ هجوم آخر من البلطجية على المعتصمين بميدان التحرير من جهة ميدان عبدالمنعم رياض ومن فوق كوبري السادس من أكتوبر، وكان الهجوم الأكثر وحشية على المعتصمين هناك، حيث تمثل الهجوم في سيارات تمر من أمام الميدان بها بلطجية يطلقون النار عشوائيا من المدافع الرشاشة وبكثافة غير معهودة؛ مما أدىٰ إلى سقوط حوالي ٧ قتلى والكثير من الجرحى، ولكن مع بداية ظهور الخيوط الأُولىٰ من ضوء النهار انتهىٰ هذا الهجوم الوحشي، وقد قيل إن الجيش أطلق الرصاصات في الهواء، لإرهاب البلطجية، قالت مصادر وزارة الصحة المصرية: "أن ثلاثة أشخاص قُتلوا وأكثر من

١٥٠٠ جُرِحُوا يوم الأربعاء الذي شهد اشتباكات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين للرئيس المصري حسني مبارك في وسط القاهرة.

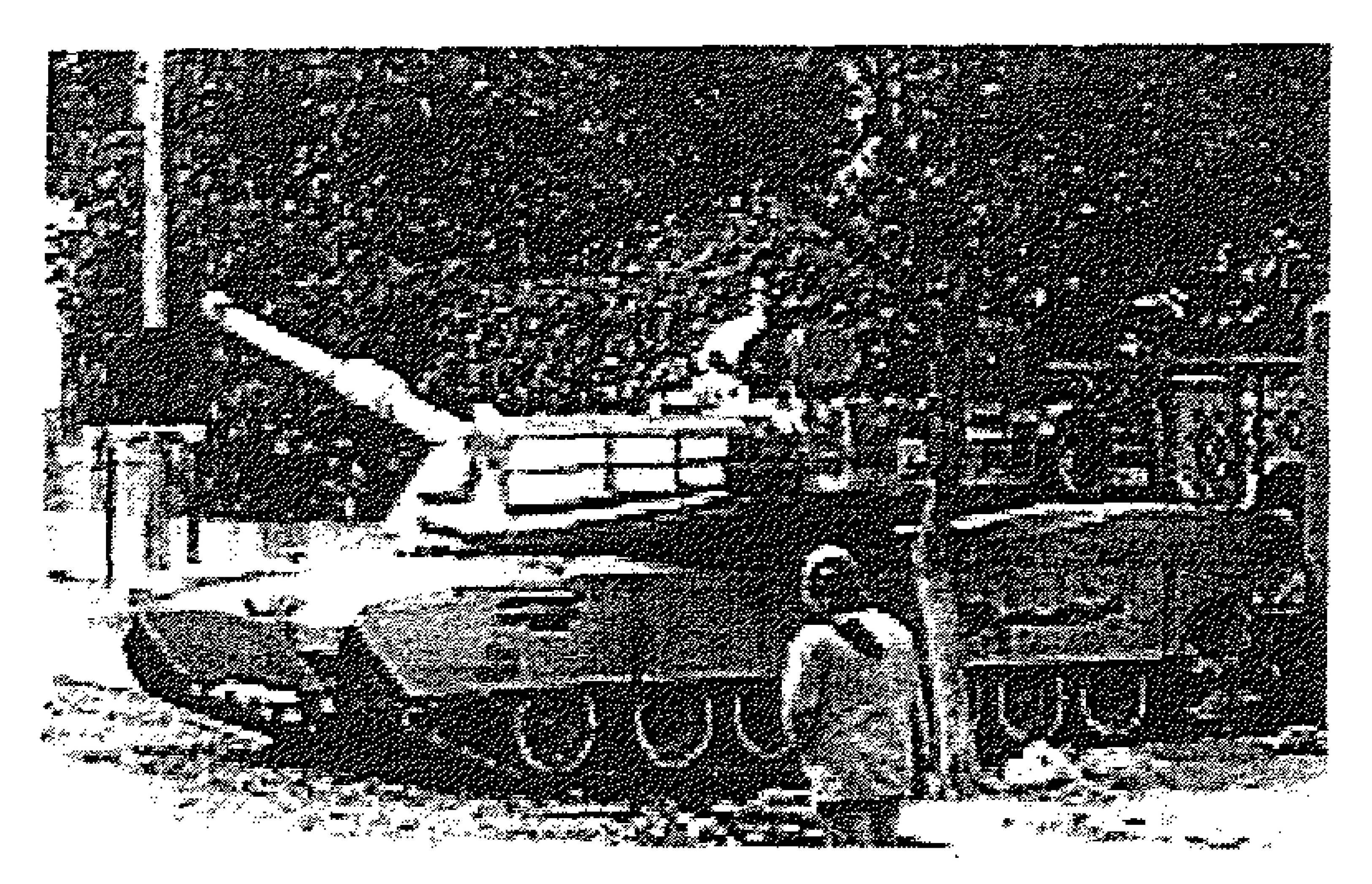


- وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي، وجاء في القرار تجميد حسابات المصارف لهؤلاء، كما شمل القرار عددًا آخر من المسئولين.
- في لقاء مع قناة "ايه بي سي" الأمريكية قال حسني مبارك: "أنه يود الاستقالة، لكنه يخشىٰ الفوضىٰ، وقال: "أنه مُستاء جدًا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرىٰ المصريين يقتتلون فيما بينهم"، وفى حوار لرئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين قال: "أنه لا يريد لدول بنت ٢٠٠ عام" – يقصد: الولايات المتحدة الأمريكية –"التدخل في شئون مصر الدولة العريقة، "وقال: "هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد"، كما قام بالإجابة على بعض أسئلة الصحفيين وعندما سألته راندا أبو العزم مراسلة قناة العربية عن سبب تحرش بعض المتظاهريين من المؤيدين لمبارك بالصحفيين، وأخذ منهم الكاميرات، رفض الإجابة، وقال لها: "هذا لن يحدث مرة أخرى". (هذا الحديث بثه التليفزيون المصري الرسمي).

- في حوار لنائب الرئيس عمر سليمان للتلفزيون المصري أكد: "أن الرئيس المصري لا يريد الترشح للانتخابات ولا ابنه السيد جمال مبارك كما كان يَدَّعِي البعض، وأضاف قائلاً إنه أيضا: "لا يريد الترشح للانتخابات الرئاسية حتى يبطل أقوال القائلين أن الرئيس مبارك عَيَّنَ سليمان ليتولىٰ من بعده الرئاسة ويكون عونا له ليحميه بعد تركه الحكم، وقال سليمان: "إنه كان عرض على جميع المعارضين عمل اجتماع مع الحكومة الجديدة ويوجد منهم من وافق ويوجد من لم يوافق، وقال: إن مصر لن تقبل تدخلا أجنبيا في شئونها الداخلية، مستغربا تلك المواقف من دول كانت تُعتبر "صديقة،" في إشارة على ما يبدو إلى الولايات المتحدة.
- كما نشرت قناة "الحياة" الفضائية المصرية وثائق من موقع ويكليكس تفيد بأن قطر تستخدم قناة الجزيرة لعمل الفتنة بين المصريين، وكما قالت: "أن الموقع نشر أن وزير الخارجية القطري في حديث مع نظيره الإسرائيلي أنه سوف يعطي أمرا لقناة "الجزيرة" الفضائية بنشر الفتن بين المصريين، ولكن قناة الجزيرة نفت هذا، وبرئت نفسها من خلال موقعها الإلكتروني.

اليوم الحادي عشر: الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١ (جمعة الرحيل)

- "جمعة الرحيل": هو يوم الجمعة ٤ فبراير/شباط ٢٠١١، وأيضًا "يوم الحقيقة" وهو اليوم الحادي عشر للثورة الشعبية المصرية. أعلنت قُوىٰ المعارضة في مصر هذا اليوم كيوم لزحف الجماهير لإسقاط الرئيس محمد حسني مبارك.



دبابة فى مدخل ميدان التحرير

- في المقابل دعا المؤيدون لنظام الرئيس مبارك إلى مظاهرات في نفس اليوم وأطلقوا عليها "جمعة الاستقرار" أو "جمعة الوفاء".
- كما منعت السلطات المصرية وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد من السفر خارج البلاد. وقد قال رشيد: "ليس لي علم بهذا الأمر"، وأنه الآن خارج البلاد حيث يوجد في دُبَيٍ.
- اشتراك مُثقفون، منهم عضو مجلس الشعب السابق حمدين صباحي، والفقيه الدستورى يحي الجمل، والروائي علاء الأسواني، فى المظاهرات بميدان التحرير.
- ترحيب وتأييد عدد كبير من المتظاهرين لحمدين الصباحى كممثل لهم.
- من جهة أخرى التزمت حكومة أحمد شفيق بوعدها بعدم التعرض للمظاهرات، وإبطال حركات الحزب الوطني الديمقراطي، واختفاء للبلطجة والعنف الذي حدث قُبيل ذلك للمتظاهرين من ثورة ٢٥ يناير.
- في صباح هذا اليوم تعرضت قناة الجزيرة لاختراق وقرصنة لموقعها الجزيرة نت، وقام فيه القراصنة باختراق نظام الإعلانات في موقع

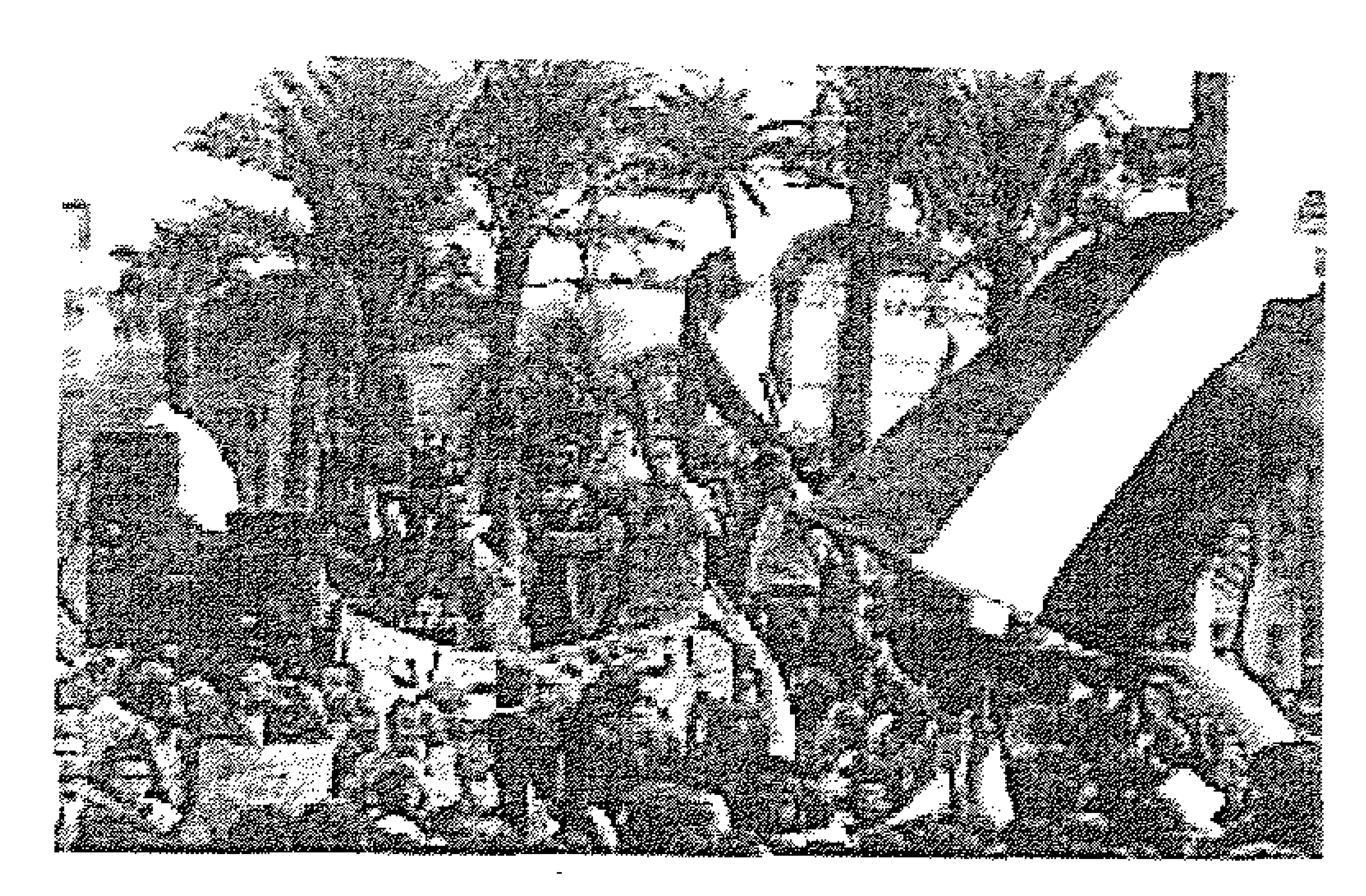
الجزيرة نت، وقاموا بنشر إعلان مسيئ يحمل عنوان "معا لإسقاط مصر"، وربطوه بمواد مزعومة وُزِّعَتْ قبل أيام بالقاهرة ونُسِبَتْ لتسريبات "ويكيليكس" زوراً، ليعطوا انطباعا بأن الجزيرة تساهم في خطة واسعة في سياق ما يحدث في مصر، وهو ما نفته شبكة الجزيرة جملة وتفصيلا، وقد بدأت محاولة الاختراق تحديدا من الساعة السابعة إلا ربعا وحتى التاسعة صباحا بتوقيت الدوحة، وفي اليوم نفسه تمكن فنيو الجزيرة من إفشال محاولتي اختراق قويتين، إحداهما كان مصدرها من مصر والثانية كانت من ألمانيا، وكان الهدف المشترك بينهما هو دخول قواعد بيانات الموقع واستبدال بيانات خاطئة منها، ويأتي هذا الاختراق والمحاولات الفاشلة في سياق تشويه تغطية شبكة الجزيرة لِمُجْمَلِ الأحداث العربية- وخاصة في تونس ومصر- ووثائق مفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وقدم موقع الجزيرة اعتذاراً عما حدث بالموقع هذا اليوم.

- وقد استغل هذا الإعلان أحمد شوبير ضد قناة الجزيرة في برنامجه على قناة "مودرن كورة"، كما احتشد أكثر من مليون متظاهر في ميدان التحرير في جمعة الرحيل. وفى حديث خاص لأحمد شفيق لقناة العربية قال: "أنه يستبعد تفويض الرئيس حسني مبارك سلطاته لنائبه عمر سليمان، وقال إن: "بقاء مبارك رئيساً مصدر أمان للبلد"، وأضاف شفيق "تحتاج الرئيس لأسباب تشريعية"، وأن: "مبارك خدم البلاد لمدة ٣٠ سنة وهو لا يحتاج البقاء لعدة أشهر إضافية"، وشدد على أن: مبارك لم يرتكب أخطاء في حق الشعب المصري"، وأكد أن: "الحكومة تُقَدِّمُ ضمانات أمنية للمتظاهرين بعدم ملاحقتهم أمنيا"،

وأوضـح أن: "الحكومـة تُجري نقاشـا مـع قُوىً مختلفـة مـن المحتجين، وأننـا نقتـرب مـن نقـاط الاتفـاق مـع قُـوىً الاحتجـاج". وقـال إن "عـدد المتظاهرين اليوم الجمعة جاء أقل من أيام سابقة، وإن اختلاف الأفكار بينهم اليوم أكبر"، وتابع أن: "الحكومة الحالية تضم رجل أعمال واحدا بشكل استثنائي، وأن وجوده ضروري لفترة مؤقتة" وهو وزير التموين، وأعلن أن "التغيير الشامل للحكومـة أمـر غيـر منطقـي"، ووعـد رئـيس الوزراء بالتحقيق في مواجهات ميدان التحرير الأربعاء الماضـي.

- وَجَّهَ الداعـية الإسـلامى المصـري الدكتور محمد الصـغير، العامـل فـي الأزهر الشريف، رسـالة إلـى الرئيس حسـني مبـارك عبـر قنـاة "العربيـة" أكـد فيهـا: "أن عثمـان بـن عفـان رضـى الله عنـه وافـق علـى الرضـوخ لمطالب ثوارٍ لم يكونوا على الحق، وقال " لا يُراقُ من أجلي دم في الإسلام"، واستدرك قائلا: "إن الجماهير التي خرجت في مصر تطالب بمطالب مشروعة حسب ما أكد رئيس الوزراء المصـري أحمد شفيق ونائب الرئيس المصري عمر سليمان". وأضاف الصغير، الذي كان فـي زيـارة للإمـارات: "أرىً أن الـرئيس يجـب أن يُتـوج القـرارات التـي اتخذها بقرار الرحيل حقناً لدماء المسلمين". كما قام الجيش المصـري بخفض مدة حظر التجوال ليبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً.

اليوم الثاني عشر: السبت ٥ فبراير ٢٠١١



تظاهرة خلف الجامعة الأمريكية بالقاهرة



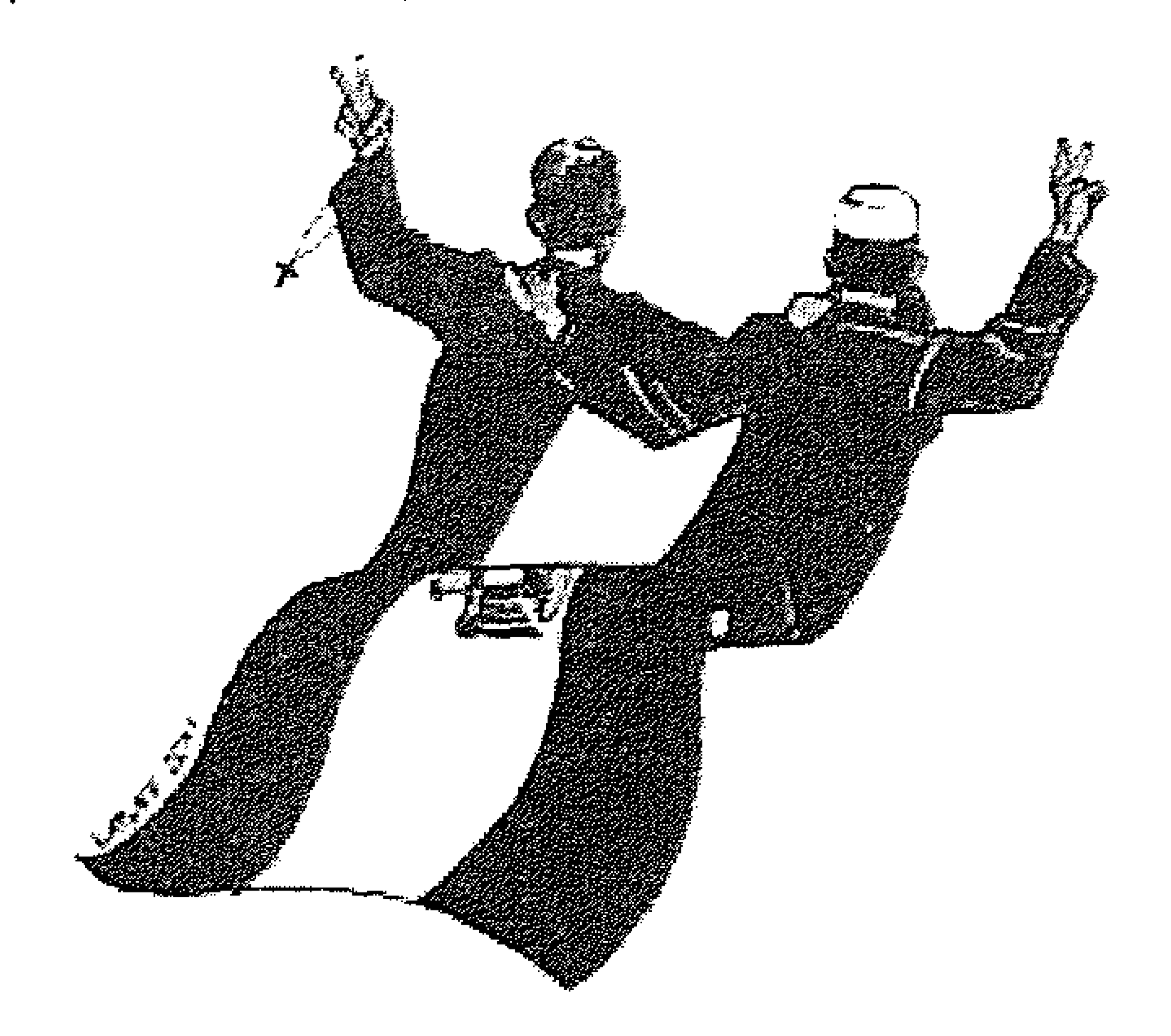
الأقباط يؤدون صلاتهم فى ميدان التحرير

- ا ف ب: وفاة الصحفي المصري أحمد محمد محمود بخيت متأثرا بإصابته أثناء تظاهرات يوم ٢٩ يناير، وهو صحفي يعمل بجريدة الأهرام، ووضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع ٣ من قياداته تحت الإقامة الجبرية، والأمن المصري يعتقل مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة عبد الفتاح فايد والصفي برفقته أحمد يوسف، وإقصاء جمال مبارك وصفوت الشريف من الحزب الوطني "الحزب الحاكم في مصر "...وتعيين بدراوي أميناً للحزب.
- كما تقرر إعادة تشغيل خدمة الرسائل القصيرة (sms) بعد توقف دام ٩ أيام، كما حدث تفجير يستهدف أنبوب الغاز بين مصر والأردن في الصباح الباكر لهذا اليوم..

- وإسرائيل تُعَلِّقُ-مؤقتاً-وارداتها، قررت إسرائيل السبت ٥-٢-٢٠١١ وقف وارداتها مؤقتاً من الغاز الطبيعي المصري بعد هجوم استهدف أنبوباً للغاز بين مصر والأردن، حسب ما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة، بدوره، توقع مسئول أردني توقف إمدادات الغاز من مصر لمدة أسبوع تقريباً بعد الانفجار الذي استهدف خط الأنابيب الرابط بين البلدين جنوب العريش المصرية، وأضاف ذات المصدر أن الأردن سيولد مزيداً من الطاقة باستخدام زيت الوقود والسولار على إثر هذا الحادث، وينقسم الأنبوب إلى فرعين، ينقل أحدهما الغاز إلى الأردن، والثاني إلى إسرائيل، وكان مصدر أمني في شمال سيناء أكد أن الهجوم الذي وقع السبت على خط أنابيب الغاز المصري جنوب العريش نفذته عناصر أجنبية، واستهدف فرعاً للخط يزود الأردن بالغاز وليس إسرائيل، وتمكن الجيش المصري بمساعدة الدفاع المدني من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن الانفجار دون حدوث أي خسائر بشرية، إضافة إلى إغلاق المصدر الرئيسى لتدفق الغاز، وقال مصدر: إن وحدتين تعملان بالغاز الطبيعي في محطة الكهرباء في شمال سيناء توقفتا.
- كما قدر خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط ثروة عائلة الرئيس المصري حسني مبارك بنحو ٧٠ مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجلوس، فضلاً عن امتلاكها مساحات راقية واسعة في مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر الأحمر، وقالت صحيفة "الغارديان" البريطانية في تقرير نشرته مساء الجمعة عن ثروة عائلة مبارك: "إنه

وبعد ثلاثين عاماً في موقع الرئاسة وأكثر من ٦٠ عاماً في الخدمة العسكرية، كان للرئيس مبارك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بعقود الاستثمار التي تُدِرُّ على البلاد أرباحاً بملايين الجنيهات المصرية"، وأضافت أن: "معظم هذه الأموال كانت ترسل إلى خارج مصر، وتودع في حسابات بنكية سرية، ويتم استثمارها لاحقاً في شراء بيوت وفنادق راقية"، ووفقاً لتقرير إخباري نُشِرَ في صحيفة عربية، لم تفصح "الغارديان" عن جنسيتها: "فإن لمبارك أملاكاً في مانهاتن وبيفيرلي هيلز"، ووصفت الصحيفة جمال وعلاء مبارك، ابنا الرئيس المصري، بأنهما من أصحاب المليارات. وأبانت وقفة احتجاجية خارج منزل فاخر يملكه جمال مبارك في "بلغرافيا" وسط لندن، عن شهية العائلة تجاه امتلاك الأماكن الغربية الأثرية القديمة. ظهرت تقارير حول محاولة اغتيال سليمان ولكن مصدر أمني ينفي تقارير عن محاولة اغتيال سليمان، ومبعوث أوباما أكد أن:"مبارك يجب أن يبقى في السلطة لتوجيه التغييرات".

اليوم الثالث عشر: الأحد ٦ فبراير ٢٠١١ (أحد الشهداء)



رسم كارتوني يوضح اتحاد المسلمين والأقباط

- أول أيام أسبوع الصمود، أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية مجدي راضي الأحد: "أن جلسة الحوار التي عُقِدَتْ بين نائب الرئيس سليمان ومجموعة من ممثلي المعارضة والشخصيات الهامة انتهت إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ، وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد، والتقى نائب الرئيس المصري سليمان بمجموعات من قُوَىْ المعارضة بينها ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلون عن البرادعي- أبرز المعارضين لمبارك- لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، كما رفض سليمان مطلب المعارضة بقيام مبارك بتفويض سلطاته إلى نائب الرئيس، كما طلب بعض الشباب من سليمان- أثناء الاجتماع الذي عُقِدَ- الافراج عن وائل

غنيم، وفى مساء اليوم تقرر الافراج عن وائل غنيم في يوم ٧ فبراير – وهو اليوم التالى لهذا اليوم مباشرةً – الساعة الرابعة ظهراً.

- كما تمسكت جماعة الإخوان المسلمين بمطالبها وهى رحيل الرئيس مبارك.
- وفي محاولة حكومية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما قد يعني تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية عملها بشكل تدريجي الأحد، في حين حاول الجيش المصري فتح طريق للسيارات بميدان التحرير الذي يحتشد فيه المتظاهرون، ويوصف التحرك الحكومي في هذا الصدد بأنه أول اختبار حقيقي لإمكانية السيطرة على قوة دفع الاحتجاجات، أما القيادي في حركة كفاية أحمد بهاء الدين شعبان فقال: "إن طلب رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعي إلى أنحاء البلاد الأخرىٰ هدفه التعويل على عامل الزمن لتآكل حركة الاحتجاجات"، وقد أدىٰ آلاف من المتظاهرين صلاتي الظهر والعصر في الميدان، ثم أُقيمت صلاة الغائب على أرواح مَن قُتِلُوا في اشتباكات مع قوات الأمن المصرية منذ انطلاق الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير/كانون الثاني الماضي، وفي وقت لاحق، أقام المسيحيون قداساً شهده آلاف المسلمين. وقد ردد المتظاهرون الشعارات التي غدت مألوفة، والتي تطالب بإسقاط النظام وتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وبذلك نفذ المتظاهرون اليوم ما سمّوْه يوم الشهيد في أسبوع الصمود، في وقت يستمر فيه توافد المتظاهرين إلى ميدان التحرير، كما تواصلت الاحتجاجات في مدينة الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية. وَتَجَمَّعَ

المتظاهرون الذين زاد عددهم في ساعات المساء عن ربع مليون أمام مسجد القائد إبراهيم، ورددوا شعارات مُناهِضة للحكومة، وطالبوا بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك. وتشهد المدينة مظاهرات شبه يومية منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي، وفي المنصورة انطلقت مظاهرة ضخمة قُدِّرَ عدد المشاركين فيها بنحو ربع مليون أيضا، كما نُشِرَتْ علىٰ مواقع الإنترنت صور لاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الشرطة في مدينة المنصورة وقعت اليوم الثالث من فبراير ٢٠١١، كما شهدت مدن المحلة الكبرى والزقازيق وطنطا وبني سويف وأسيوط ودمنهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل الرئيس مبارك، رغم محاولات مَنْعِ وتخويف مِن قِبَلِ مجموعات مُرتبطة بالحزب الوطني الحاكم، كما صنع المتظاهرون دروع بشرية لحماية ميدان التحرير.

- وقال أحمد ماهر المُنسق العام لحركة "٦ أبريل" – التي كانت من بين أبرز الأطراف التي دعت إلى الاحتجاجات– للجزيرة نت: "إن الشباب المشاركين في التظاهر يُجْمِعُونَ على عدم الثقة في النظام"؛ مؤكدا أن الأمر أكبر من مجرد احتجاجات، وأضاف: "نحن نتحدث عن تغيير حقيقي للنظام بالكامل ودستور جديد.. نتحدث عن مجلس رئاسي يضم مدنيين وعسكريين.. نتحدث عن حكومة إنقاذ وطني لتسيير الأعمال".

كما شدد المنسق العام لحركة كفاية عبد الحليم قنديل على أن الهدف هو إسقاط مبارك، معتبرا أن أي حوار في هذا الوقت لا يخدم الانتفاضة الشعبية، وقال قنديل للجزيرة إن: "الأمر تحول إلى ثورة شعبية حقيقية يجب أن لا تكون موضع حوار أو تفاوض"، مشيرا إلى تغير موقف الإخوان المسلمين

بالدخول في حوار مع الحكومة. وذكر: "أن جماعة الإخوان لم تُهيئ للثورة وإنما ساعدتها"، وأضاف أن: "الجماعة أخطأت في توقيت الحوار"، كما اعتبر أن قوة الجيش الموجودة حاليا تملك تنحية مبارك، على أن تشكل بعد ذلك حكومة انتقالية.

مطالب الشباب

١- رحيل الرئيس: بمعنى التنحي عن السلطة تمهيدا لتقديمه لمحاكمة عادلة عما ارتكب طوال سنوات حكمه ال٣٠ من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان، بوصفه المسئول الأول كونه رأس النظام، ومحاسبته عن مصادر ثروته وأفراد عائلته.

٢- حل مجلسي الشعب والشورى لثبوت تزوير الانتخابات التي أُجريت مما يجعل بقاءهما غير دستوري ولا معنى لقيامهما بإجراء تعديلات دستورية في ظل الطعن في شرعية وجودهما.

٣- تولي السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقا لمواد الدستور الحالي، يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد علي أن يترأس هذه الجمعية الفقيه الدستوري الدكتور يحيى الجمل، يتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء علي الدستور الجديد لإقراره.

٤- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال، يشارك فيها كل قُوَى المعارضة الوطنية.

٥- تولي الجيش حفظ الأمن والحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة.

٦- تولي الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام في البلاد.

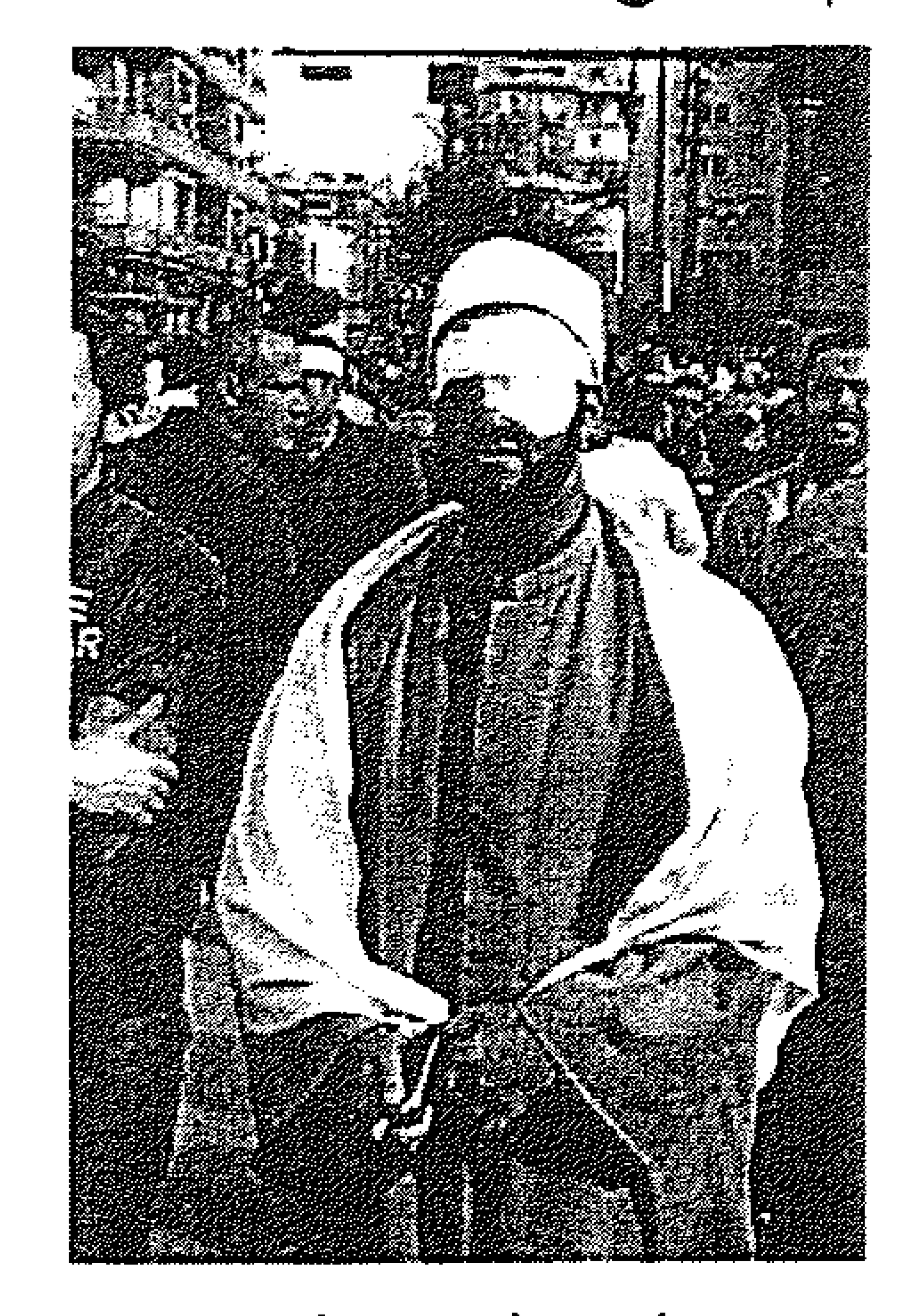
٧- عزل قيادات الشرطة ومديرى الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي، ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.

٨- التحفظ علي المسئولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيدا لتقديمهم لمحاكمة عادلة.

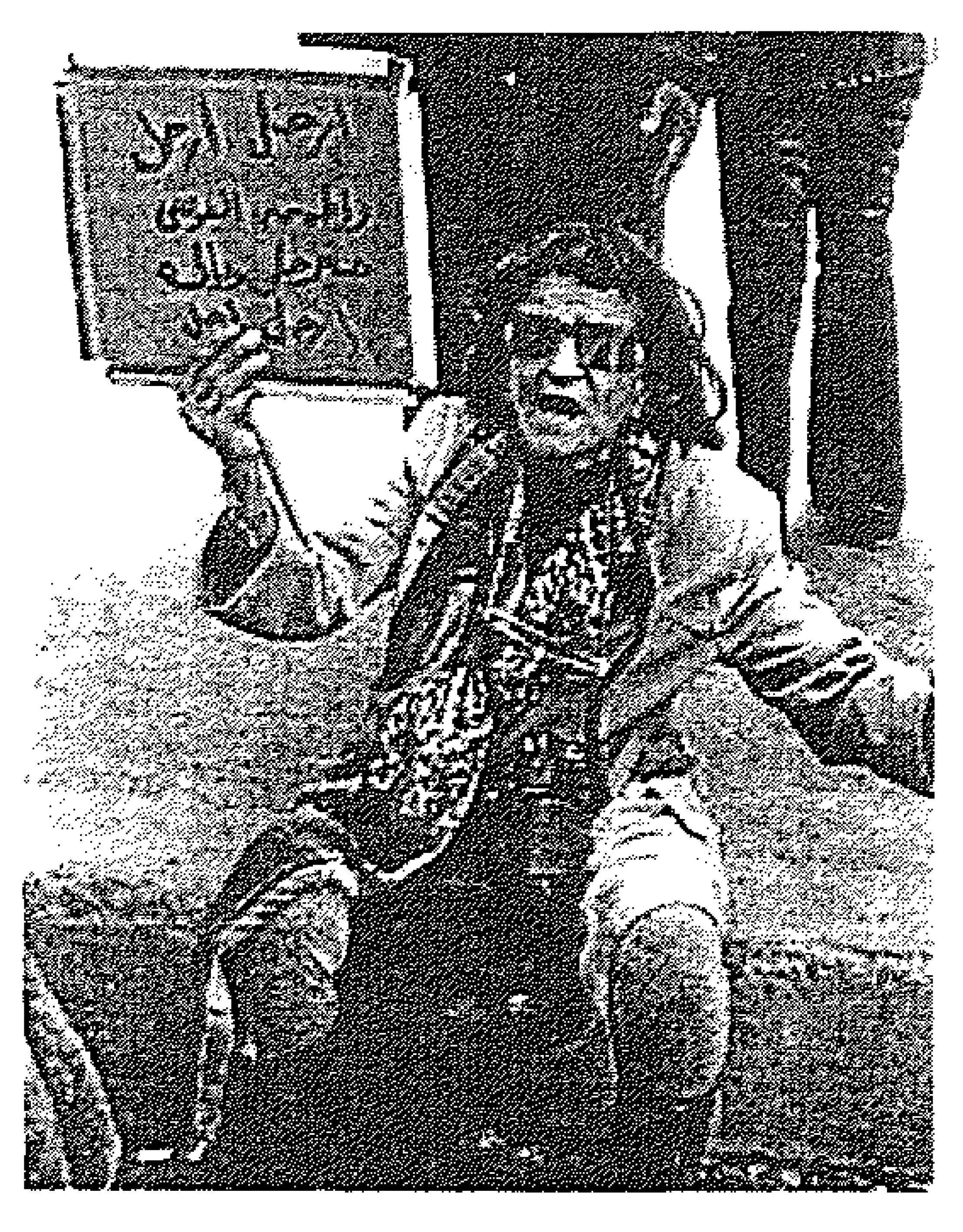
٩- تجميد أموال المسئولين السابقين وأسرهم؛ لحين معرفة مصادرها.

١٠- الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للدستور الجديد حال الانتهاء منه بعد إقراره من الشعب في استفتاء عام.

اليوم الرابع عشر: الاثنين ٧ فبراير ٢٠١١ (اليوم بعد العاصفة)



إمام من الأزهر أصيب أثناء التظاهرات





المحتجين يطالبون مبارك بالرحيل

- أعلن الجيش المصري عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً، كما تم الإفراج عن وائل غنيم وعن بعض المعتقلين.
- كما قامت النيابة المصرية بالتحقيق في مزاعم بمسئولية وزارة الداخلية عن تفجير كنيسة القديسين، والعادلي يتهم كبار مساعديه بالتسبب في انهيار الشرطة.

- كما اجتمع حسنى مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء، والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف، ووزير الدفاع والإنتاج الحربي حسين طنطاوي، بحسب وكالات الأنباء، ودخل الاعتصام الذي يقيمه مناهضو الرئيس المصري في ميدان التحرير الاثنين يومه الرابع عشر، ومَنَعَ المعتصمون الجيش المصري من فتح أهم مجمع حكومي في ميدان التحرير، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية إلى هذا الشريان الحيوي في قلب القاهرة، مُصِرّينَ على إبقاء الضغط على السلطات بالتوازي مع الحوار الذي أُطلق الأحد بين الحكومة وعدد من الشخصيات وممثلين الأحزاب المُعارِضة، وخرج بعض المعتصمين من ميدان التحرير وأقاموا حاجزين بشريين على طرفي المدخل الخلفي للمُجَمَّع الحكومي مانعين الموظفين من الدخول إليه، ووقف عشرات الموظفين وراء أسلاك شائكة للجيش بانتظار تطور الوضع ومعرفة ما إذا كانوا سيتمكنون من دخول المُجَمَّع، ولايزال المعتصمون يتواجدون حول الدبابات المنتشرة على مداخل الميدان لمنع عناصر الجيش من أي محاولة محتملة للتقدم داخل الميدان لإخراجهم منه، أو لإزالة العوائق التي وضعوها على كل المداخل لمنع أنصار الرئيس مبارك من التقدم داخله. من جانب آخر، هاجم مجهولون، صباح اليوم الاثنين، مقر قطاع الأمن المركزي بحي الأحراش في مدينة رفح المصرية، وأطلقوا باتجاهه قذائف "آر بي جي" مما أسفر عن إصابة ضابط ومواطن بجراح، وذكرت بعض وكالات الأنباء: أن الهجوم

استمر ساعتين متواصلتين، استخدم فيه المهاجمون إضافة إلى قذائف الـ"آر بي جي" أسلحة مختلفة، وهاجموا ثكنات الجنود، فيما تدخل أفراد من قبيلة" الأرميلات" المصرية إلى جانب قوات الأمن، وأسفرت الاشتباكات عن إصابة نقيب شرطة مصري يُدعى محمد نبيل أصيب بطلق ناري في إحدى ساقيه، كما أصيب شاب بدوي من الأهالي يُدعى محمد احمد محمود (٢٠ سنة) بطلق ناري في صدره، وفي سياق آخر، أعلن المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى: "أن المحكمة بدأت في توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها"، وأكد صيام أن الطعون على الانتخابات البرلمانية البالغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم اعتباراً من الأسبوع المقبل إرسال ما ينتهي من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب، لكي يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الدستور بشأن الفصل في صحة العضوية، موضحاً أن المحكمة ستوالي العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.

- في هذا اليوم رضخت السلطات المصرية لإرادة الشباب وأطلقت سراح الناشط المصري وائل غنيم مُلْهِمُ الشبان في الثورة وقائد ثورة الشباب.
- كما قامت شركة نايل سات بإعادة بث قناة الجزيرة.

اليوم الخامس عشر: الثلاثاء ٨ فبراير ٢٠١١ (يوم حب مصر أو يوم الشهيد بلال)



ميدان التحرير خلال يوم فى حب مصر

- ظهر موقع (http://openegypt.crowdmap.com/) يحاول جمع ورصد الحوادث التي تجري في مصر عن طريق الجمع الجماهيري. هذه هي المحاولة الثانية لمثل هذا المشروع حيث فشلت المحاولة الأولى بعد انقطاع الإنترنت.
- مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد تشهد انفلاتا أمنيا غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية في المحافظة، تلا ذلك قيام قوات الجيش المصري بالانتشار في أحياء المدينة ونجحت في السيطرة على الموقف. وفي الإسكندرية احتشد آلاف المصريين قرب مسجد القائد إبراهيم وسط مدينة الإسكندرية مطالبين برحيل الرئيس حسني مبارك، شهدت المدينة تظاهرات على مدى أربعة أيام كانت جميعها سلمية، لكن تخللها إضرام النار بمراكز للشرطة، ورفعت لافتات للتنديد بنظام حكم الرئيس مبارك، كما أبدى كثير من المحتجين امتعاضهم من

الموقف الأميركي تجاه النظام المصري حيث اعتبره الكثير أنه متعاطف معه.

- في مدينتي المحلة وطنطا بمحافظة الغربية تَجَمَّعَ الآلاف من المتظاهرين الرافضين لاستمرار الرئيس مبارك في الحكم عقب أداء صلاة العصر وانطلقوا في مسيرات للمطالبة برحيله فورا، وردد المتظاهرون الهتافات المعادية لمبارك وأفراد أسرته، أكد المحتجون تضامنهم مع المعتصمين في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية القاهرة، كما قرر عدد منهم المبيت أمام ديوان عام المحافظة حتى رحيل مبارك، وقد شهدت مدينتا السويس وأسيوط تظاهرات شارك فيها الآلاف.
- في بور سعيد تم حرق مبنى المحافظة، وقد رحبت جموع المتظاهرين المحتشدة في ميدان التحرير بوائل غنيم، الناشط الذي "اختفى" على أيدي قوات الأمن المصرية قبل ١٢ يوما وأُطلق سراحه يوم الثلاثاء.

يعود لغنيم الفضل في تأسيس صفحة في موقع فيسبوك لعبت دورا مهما في تنظيم الاحتجاجات التي اندلعت في مصر الشهر الماضي. قال غنيم في كلمة وجهها إلى الجموع: "لن نتنازل عن مطلبنا في زوال النظام ولن نستسلم. "وفي إشارة إلى المحتجين الذين قُتِلُوا على أيدي الأجهزة الأمنية، قال غنيم: "لستُ بَطَلاً، إنَّ الابطال هم الذين استُشهِدُوا".

- مظاهرة وصلت إلى حوالى ثلاثة مليون متظاهر في ميدان التحرير، والتظاهر والاعتصام أمام مجلسى الشعب والشورى، ووزارة الداخلية، والبرلمان.

• اعتصام بعض العاملين بالتليفزيون المصري وروزاليوسف وبعض الشركات.

اليوم السادس عشر: الأربعاء ٩ فبراير ٢٠١١ (يوم المطلب)



لافتة على مبنىٰ البرلمان فى القاهرة

• نَقْلُ مدير أمن الوادي الجديد، ومحاكمةُ ضابط الشرطة أحمد السكري معاون مباحث الخارجة بعد تعديه بألفاظ خارجة عليٰ الأهالي، ومقتل ٥ أشخاص في مواجهات مع الأمن.



أكثر من مليون متظاهر في ميدان التحرير 9 فبراير 2011

- وزير الثقافة الجديد جابر عصفور يستقيل من منصبه "لأسباب قيل أنها صحية"
- المعتصمون بميدان التحرير يبدأون في تصميم وبناء دورات مياه في الجزيرة الوسطي بميدان التحرير.
- حركة " صحفيون بلا حقوق " تطالب الصحفيين بالثورة على رؤساء تحرير الصحف القومية الفاسدين.. وتطهير نقابة الصحفيين من النقيب مكرم محمد أحمد وعناصر نظام مبارك شعبياً.
- ارتفاع عدد القتلي في أحداث الخارجة بالوادي الجديد إلى خ سة بعد وفاة اثنين متأثرين بجراحهم.
- مداولات في نقابة الصحفيين لسحب الثقة من النقيب مكرم محمد أحمد بسبب موقفه من الثورة.
- آلاف يحاصرون مقر محافظة كفر الشيخ ويدمرون مقر القُوَي العاملة بها.
- آلاف العمال في حلوان وكفر الدوار وكفر الزيات يتظاهرون ضد الحكومة.
- متظاهرون في منفلوط يوقفون حركة المرور في طريق مصر أسيوط الزراعي.
- مظاهرة في ميدان الأربعين في السويس تطالب برحيل مبارك، وعمال ١١ شركة يواصلون الاعتصام هناك بسبب تدهور أوضاعهم المادية.
- تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعا أخر بسبب الثورة لتبدأ في ١٩ فبراير.

- المعتصمون ينظمون وقفة بالشموع في التاسعة من مساء اليوم بمناسبة ذكرىٰ الأربعين لشهداء كنيسة القديسين بالإسكندرية.
- عشرات الموظفين يتظاهرون أمام الهيئة العامة للتأمين الصحي في شارع الجلاء مطالبين بالتعيين بعد قضاء بعضهم ٢٦ عاما بدون تعيين ومرتباتهم تصل إلى ٣٠٠ جنيه.
- عشرات من الصحفيين غير المُعَيَّنِينَ بالأهرام يُحاصِرُونَ مبنىٰ الأهرام مُطالِبين بالتعيين الفوري بعد قضائهم أكثر من ١٠ سنوات بدون تعيين.
- رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق ينقل نشاطه إلى وزارة الطيران؛ خوفا من حصار المتظاهرين
- اعتصام لعشرة آلاف عامل أمام وزارة البترول من شركات مختلفة "بتروتريد" و"بترومنت" و"إيبيسكو" و"التعاون" و"أنابيب البترول" وذلك للتعبير عن مطالبهم الممتدة على مدار السنوات الماضية وهى تطبيق لائحة إدارية واحدة، وتعيين مَنْ مَرَّ عليه أكثر من عشر سنوات في العمل، وتطبيق قواعد السلامة المهنية، وأكد العاملون أنهم مستمرون في الاعتصام لأنهم لم يتوقعوا عودة سامح فهمى للوزارة بعد كل هذه المشاكل.
- لجنة تعديل الدستور التي تضم ١١ شخصية قضائية تجتمع للمرة الأولىٰ في مقر دار القضاء العالي.
- موظفو الهلال الأحمر في رمسيس يقطعون الشارع ويحتجون على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاما، ومازالوا يعملون

بعقود، واعترض الموظفون على وعود التعيينات ولم يتم شيء، ووصل عددهم إلى أكثر من ٥٠٠ شخص ورفعوا لافتات هاتفين :"معتصمين معتصمين حتى التعيين".

- بعض العاملين في مؤسسة الأهرام يوزعون ملف في ميدان التحرير عن شباب التحرير بعنوان "٢٥ يناير ٢٠١١ يوم ولدت مصر من جديد" وفي الصفحة الأولى:"التحرير.. ميدان الحالمين بوطن جميل" مع صورة مكتوب عليها "يسقط الطاغية.. ارحل يا ظالم".
- المتظاهرون في ميدان التحرير يقيمون صلاة الأربعين على أرواح ضحايا كنيسة القديسين ويُصَلُّونَ لشهداء الثورة.
- استقالة أشرف زكي من رئاسة نقابة الممثلين.
- ظهور قوات الأمن المركزى لأول مرة منذ اختفائها مساء يوم ٢٨ يناير الماضى؛ لتحيط بالمتظاهرين من عمال النظافة في شارع السودان دون أن تحتك بهم.
- موظفو البريد المتظاهرون في العتبة يطالبون بإقالة هانى محمود – رئيس الهيئة– وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك زيادة المرتبات وتثبيت المؤقتين، كما تم إغلاق مركز الحركة الرئيسى في رمسيس، ومُنع خروج أو دخول أى شخص إليه، كما طالب الموظفون بإقالة جميع المستشارين الذين عُيِّنُوا في الهيئة بمعرفة علاء فهمى، وتجمع الموظفون تحت شعار "البريد للبريديين".
- عمال ورش بولاق يدخلون اضرابا ويجلسون على القضبان لمنع مرور القطارات.

- إخـلاء مقـر مجلـس الـوزراء، والانتقـال لمقـر آخـر مـع تواصـل الاعتصامات حوله.
- عمـال النقـل العـام يـدخلون فـي اعتصـام مفتـوح فـي جراجـات الهيئـة تضـامنا مـع مطالب المعتصـمين فـي ميدان التحرير؛ واحتجاجا علـى عدم صرف حوافزهم.
- ١٠٠٠ من العاملين في شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجيزة يتظاهرون أمام مقر الشركة احتجاجا على إصدار رئيس الشركة قرار بلا رقم لتعيين مَنْ مضى على وجودهم بالشركة ٦ أشهر.
- الصـحفيون والإداريـون والعمـال فـي روز اليوسـف يرفضـون مـا طرحـه كـرم جبـر رئـيس مجلس الإدارة مِن مكافـآت ويطـالبون برحيـل رئـيس مجلـس الإدارة، ورئـيس التحريـر عبـد الله كمـال الـذي يهـرب مِـن المواجهة ويترك مكتبه.
- اعتصام مفتوح في مستشفى كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين.
- أكثر من ٢٠٠٠ من عمال ورش كوم أبو راضي التابعة للسكة الحديد يدخلون في إضراب عام تضامنا مع المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على تجاهل إدارة الهيئة لمطالبهم، منها: التحقيق مع الرئيس السـابق للشـركة المشـرفة علـى الـورش، ويهـددون بالانضـمام إلـى المعتصمين في ميدان التحرير إذا لم يتفاوض معهم وزير النقل.

- آلاف من عمال النظافة يتظاهرون في شارع السودان تضامنا مع مطالب ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة المتعلقة بأجورهم وتحسين أوضاعهم.
- ١٥٠٠ عاملا في شركة بتروتريد يتظاهرون أمام مقر شركتهم للمطالبة بإقالة وزير البترول سامح فهمي.
- عمال مصنع فحم الكوك يبدأون إضرابا احتجاجا على تَدَنِّي أحوالهم.
- كما أنشأ المتظاهرون ١٠ دورات مياه في ميدان التحرير.

اليوم السابع عشر: الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١ (يوم الانتظار)

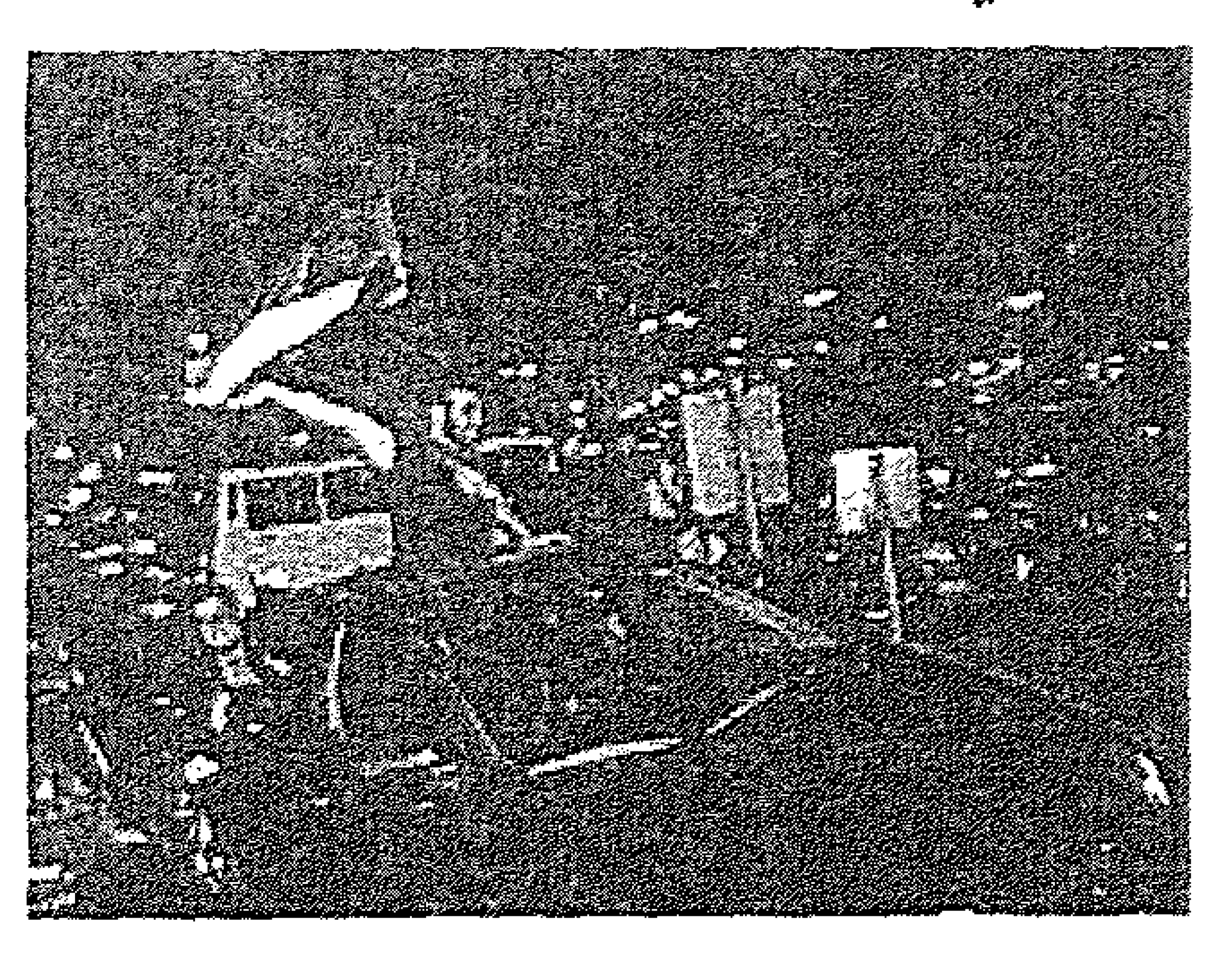
- حدثت مظاهرات في جامعة أسيوط ضد رئيس الجامعة، كما قام موظفو الحكومة بالإضراب وعمل مظاهرات، كما أحدث أطباء القصر العيني مظاهرة من أمام القصر العينى.
- تم إعادة بث قناة الجزيرة على قمر النايل سات.
- تجمع المتظاهرون في ميدان التحرير وكان عددهم ٣ مليون متظاهر تقريباً، أصدر الجيش المصري بيانه الأول.، وقال المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا قال فيه: "إنه اجتمع اليوم في إطار الالتزام بحماية البلاد والحفاظ على مكتسبات الوطن؛ وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة، وقرر الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من تدابير وإجراءات لحماية البلاد، ولوحظ أن الرئيس المصري حسني مبارك لم يكن حاضرا في الاجتماع بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وترأس الاجتماع وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي؛ مما يعني حسب رأى المراقبين: أن الجيش قد يكون تولى

السلطة في البلاد بالفعل، والرئيس ينقل صلاحيته إلى نائب الرئيس حسب الدستور (لا يمكن لنائب الرئيس حل مجلس الشعب أو حل الوزارة أو طلب تعديل الدستور) ، طلب تعديل المواد ٧٦,٧٧,٨٨,٩٣، ١٨٩ من الدستور وإلغاء المادة ١٧٩ الخاصة بقانون الإرهاب، وأنه سوف يقوم برفع قانون الطوارئ عندما تستقر البلاد، كما ألقى نائب الرئيس عمر سليمان خطاب بعد الرئيس منادياً فيه المتظاهرين بالعودة لديارهم.

اليوم الثامن عشر: الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ (جمعة الزحف أو جمعة التحدي أو جمعة النصر)

- في صباح اليوم ألقى الجيش بيانه الثاني قائلاً فيه أنه: "يكفل إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات" التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الخميس، وتعهد "بإنهاء حالة الطوارئ"، وقال البيان إنه: "يضمن إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر"، ودعا الجيش المصري إلى "عودة الحياة الطبيعية" في البلاد، محذراً من "المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين"، وقال بيان الجيش إنه "يتعهد بعدم الملاحقة الأمنية للمتظاهرين الشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح"، وجاء البيان الثاني الذي يصدره الجيش خلال التظاهرات الشعبية في مصر عقب اجتماع صباح الجمعة للمجلس

الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والإنتاج الحربي القائد العام للقوات المسلحة. طلب نائب الرئيس من رئيس الوزراء أحمد شفيق تعيين نائب لرئيس الوزراء من الحكماء يتولى شئون الحوار، وبعد الخطابين الذين ألقاهما الرئيس مبارك ونائبه سليمان، توجهت أعداد من المحتجين تُقَدَّرُ أعدادهم بثلاثة آلاف شخص تجاه منطقة القصر الجمهوري. كما حاصر عشرات الآلاف مبنىٰ التليفزيون القريب من ميدان التحرير، والذي تتولىٰ حراسته قوات من الحرس الجمهوري.



احتفالات المصريين بعد رحيل مبارك

- كان المتظاهرون في ميدان التحرير ثائرين ليل الجمعة بعد خطاب مبارك الذي رفض ترك السلطة، ووعدوا باختبار قوة جديد اليوم "الجمعة"، مُعلنين عن تظاهرات ضخمة. هتف المتظاهرون: "يا جيش مصر اختار، الشعب أو النظام"، موجهين حديثهم إلى رجال القوات المسلحة المنتشرين في الميدان. وكان بعضهم يهتف: "يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل ارحل"، بينما رفع آخرون أحذيتهم في اتجاه الشاشة التي كانت تنقل خطاب مبارك، وهو ما يُعتبر شَتِيمَة كُبرىٰ في

المجتمعات العربية. بدأ التجمع هادئاً ولكن الشعارات أصبحت عنيفة مع خطاب مبارك ثم الكلمة التي وجهها نائبه عبر التليفزيون داعياً فيها الشباب إلى العودة لبيوتهم. وصاح المتظاهرون: "للقصر رايحين شهداء بالملايين"، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدني عام حتى سقوط النظام.

- قال وائل غنيم أنه: "يرحب ببيان الجيش الذي تعهد فيه بضمان الإصلاحات، مؤكداً أن: "حركة الشباب لن تتنازل عن أيٍّ من مطالبها". وحذر من الإعلام الموجه الذي يستهدف الثورة، وقال غنيم إن بيان الجيش جيد ولكننا "تحتاج إلى خطوات محددة وسريعة لأن هناك أزمة ثقة مع كافة مؤسسات الدولة"، وطالب بضرورة إيجاد "صلات مباشرة بين قيادات حركة الشباب ولجنة الحكماء والمجلس العسكري"، وحثّ على محاربة المفسدين، وقال إن الملاحقة القضائية استهدفت "وجوهاً محروقة"، وأن مطاردة الفساد يجب أن تستهدف "الكثيرين ممن نهشوا البلاد على مدى ٣٠ عاماً"، وذكر غنيم أن بعض وسائل الإعلام نشرت تصريحات له أعلنها قبل خطاب الرئيس مبارك، باعتبار أنها ذكرت عقب الخطاب، وقال إنه ورفاقه "لن يدخلوا حرباً مع وسائل إعلامية تقوم بعمليات توجيه".
- وفى السادسة من مساء يوم الجمعة الموافق ١١ من فبراير/ شباط سنة ٢٠١١م أعلن نائب الرئيس عمر سُليمان فى بيان قصير عن تَخَلِّي الرئيس حسنى مبارك عن منصبه وكان هذا نصه:

"بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، فى ظِل هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قَرَّرَ الرئيس محمد حسنى مبارك تَخَلِّيهِ عن منصب رئيس الجمهورية، وكَلَّف المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله المُوَفِّقُ والمُستعان".

- فتدفق الملايين من الناس إلى شوارع القاهرة خاصة فى ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية؛ احتفالاً برحيله (برحيل مبارك)، كما هتفت النساء بالزغاريد، وأُصيب بعض الأشخاص بالإغماء مِن فَرْطِ فرحتهم، وما هى إلاَّ دقائق حتى عمت الاحتفالات جميع أرجاء مدن الوطن العربى من المحيط إلى الخليج؛ ابتهاجاً بانتصار ثورة ٢٥ يناير، وتَنَحِّي الرئيس "مُبارك" عن الحُكم، كما أدىٰ ذلك إلى تجميد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال، ومن أهمهم، حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، وزهير جرانة وزير السياحة السابق، ومحمد المغربى وزير الإسكان السابق، وأحمد عز من كبار رجال الأعمال وأمين التنظيم السابق بالحزب الوطنى الحاكم، وأحمد نظيف رئيس الوزراء السابق وغيرهم، وقد صدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر لحين التحقيق معهم فى القضايا المنسوبة إليهم.

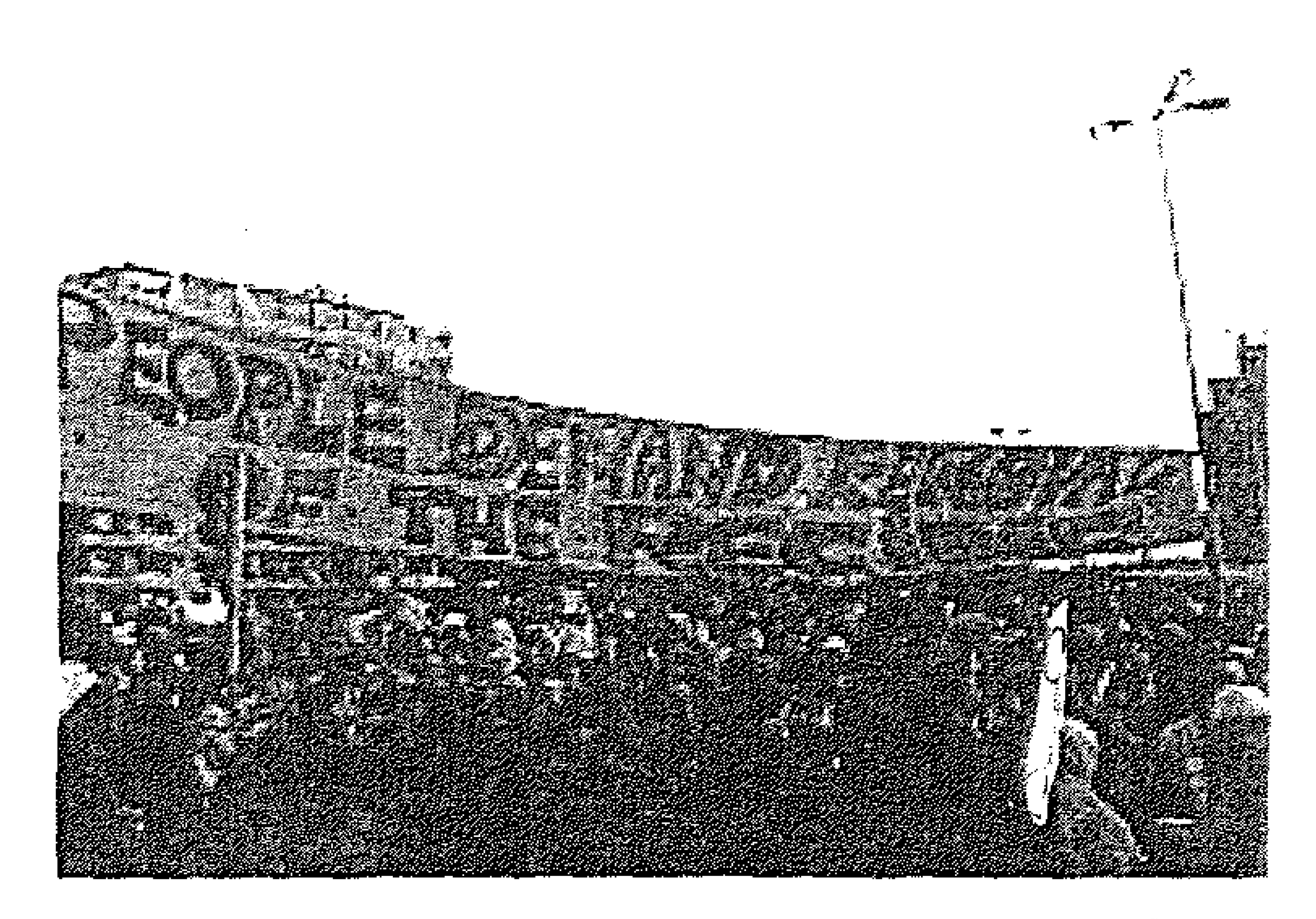


الجيش في بيانه الثالث يُقَدِّمُ تعظيم سلام لشهداء ثورة ٢٥ يناير

أحداث ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م

ثانياً : الأحداث بعد رحيل "مبارك"

- تقرر تخفيض فترة حظر التجوال لتصبح من الساعة ١٢ مساءً إلى الساعة ٦ صباحاً.



لافتة فى ميدان التحرير يوم ١٢ فبراير ٢٠١١

- أصدر الجيش المصري بيانه الرابع وأعلن فيه أنه: "يلتزم بكافة المعاهدات التي وقعتها مصر، كما ناشد الجيش المصريين التعاون مع الشرطة، والجيش يقول: "نتطلع لضمان الانتقال السلمي للسلطة في مصر، كما كلف الجيش الحكومة المصرية الحالية بتسيير الأعمال حتى تشكيل أخرى جديدة، وأعلنت البورصة المصرية عن عودتها للعمل الاربعاء المقبل بعد أسبوعين من التوقف، في الوقت الذي بدأت تعود فيه الحياة لسابق عهدها، وبدأ عناصر من الجيش المصري بإزالة الحواجز من محيط ميدان التحرير وسط القاهرة الذي كان مركز الاحتجاجات الشعبية، فيما تعهد نشطاء في ميدان التحرير بالبقاء في الميدان إلى أن يقبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تسلم مهام السلطة في مصر وثيقة الإصلاح التي وضعوها، وفي بيانين طالب منظمو الاحتجاجات في مصر برفع حالة الطوارئ، ومن بين المطالب

الأخرى للإصلاحيين في ميدان التحرير بوسط القاهرة- الذي كان مركزا للاحتجاجات- الإفراج عن كل السجناء السياسيين، وحل المحاكم العسكرية، ويريدون أيضا مشاركة مدنية في العملية الانتقالية.

- عودة عدد من المواطنين إلى منازلهم للعودة إلى الحياة الطبيعية.

اليوم الثانى: (الأحد) [١٣ / ٢ / ٢٠١١ م]

- أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس والذي أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو حتى يتم انهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه ,كذا رئاسة الجمهورية، معلناً في ذات البيان تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب، وأكد على استمرار تكليف وزارة الدكتور أحمد شفيق بتسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة، والتزام الدولة بكافة المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها، كما أعلن المجلس أن رئيسه سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج، وأكد على أن للمجلس الحق في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية التي يتولى فيها حكم البلاد.



جندى انضم للمتظاهرين للاحتفال بسقوط مبارك

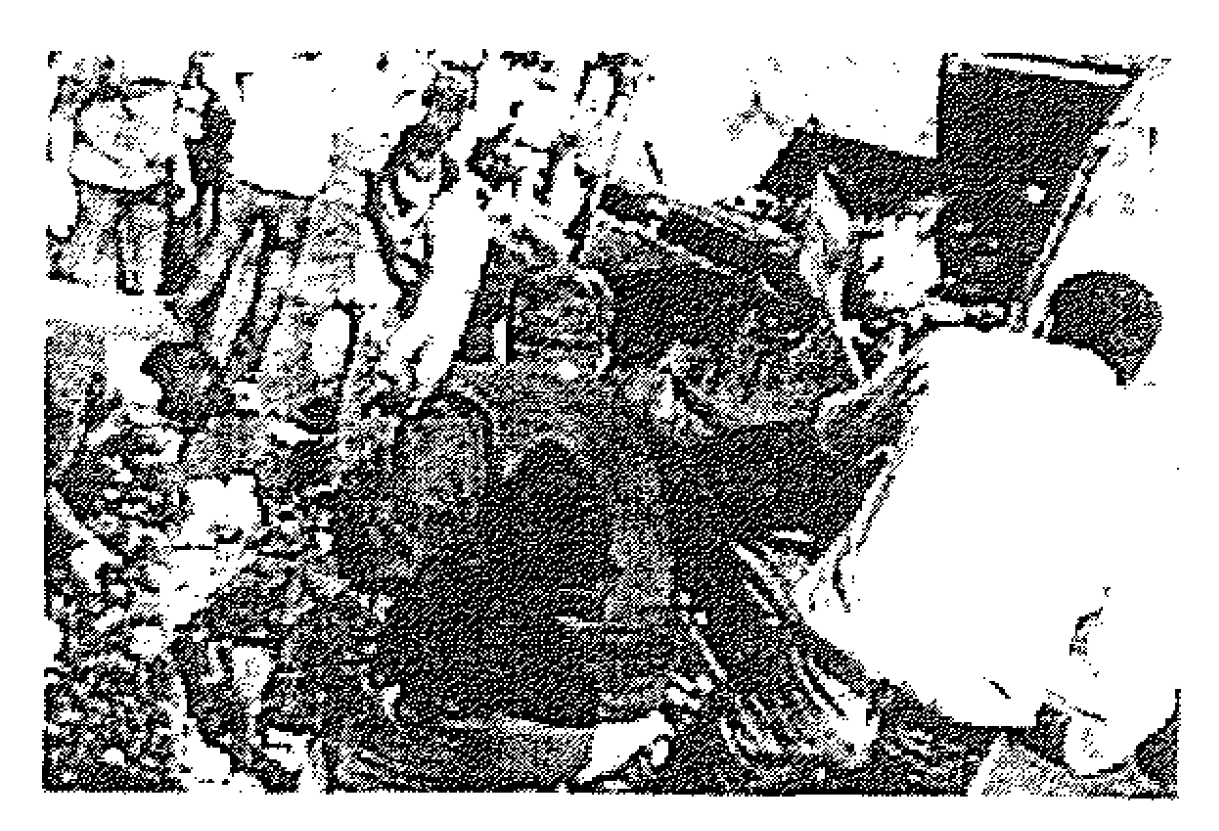


لافتة فى ميدان التحرير يوم ١٣ فبراير ٢٠١١

- ومجلس أمناء الثورة يدعو لمظاهرة مليونية يوم الجمعة ١٨ /٢/ ٢٠١١ م ، احتفالاً بالنصر ، واستكمالاً للثورة حتى تُحقق كل مطالبها.

اليوم الثالث: (الاثنين) [١٤ / ٠٢ / ٢٠١١ م]

- الشرطة العسكرية طوقت بضع عشرات من المعتصمين في ميدان التحرير بوسط القاهرة، وطالبتهم بمغادرة الميدان وإلا واجهوا الاعتقال. وبقي عشرات المعتصمين في ميدان التحرير للحفاظ على مكتسبات الثورة وتحقيق جميع مطالبهم – كما يقولون –، وكان منظمو المظاهرات دعوا سابقًا إلى مغادرة الميدان على أن يكون يوم الجمعة ١٨-٢-٢٠١١ م يوم تجمع مليوني في ميدان التحرير للاحتفال بالنصر ، واستكمالاً للثورة لتحقيق كل مطالبها.



المصريون ينظفون الشوارع ويتخلصون من القمامة.

- وبحسب موقع قناة الجزيرة أن السفير المصري لدى الولايات المتحدة سامح شكري قال إن الرئيس السابق محمد حسني مبارك قد يكون في حالة صحية سيئة. يتزامن ذلك مع تقارير غير مؤكدة نشرتها صحف مصرية تشير إلى أن مبارك يعاني من حالة اكتئاب ويرفض تناول الدواء ويدخل مرارا في غيبوبة.

- وقد أدلىٰ السفير شكري بذلك في مقابلة أجرتها معه شبكة إن بي سي الأميركية، وأشار فيها إلى أنه تلقىٰ معلومات تفيد بأن صحة مبارك ربما تكون آخذة في التدهور. لكنه امتنع عن إعطاء تفاصيل محددة.
- وأشارت صحيفة "المصري اليوم" إلى أن مبارك كان انتقل إلى مدينة شرم الشيخ بصحبة عائلته على متن طائرة الرئاسة يوم الجمعة الماضي قبل أن يعلن نائبه عمر سليمان تخليه عن حكم البلاد الذي استمر لنحو ٣٠ عاما.
- وخضع مبارك لجراحة استئصال المرارة وورم حميد في مارس/آذار العام الماضي (٢٠١٠م) في مستشفى هايدلبرغ بمدينة بادن الألمانية، بعدما أثبتت الفحوص التي أجراها وجود التهابات مزمنة فيها، كما خضع في ٢٠٠٤ لعملية جراحية في العمود الفقري بألمانيا.
- وأصدرت القوات المسلحة بيانها الخامس قائلة فيه بحسب موقع قناة الجزيرة: "أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر دعا المواطنين إلى وضع حد للتظاهر والاعتصام، وتهيئة ما سماه المناخ المناسب لإدارة شئون البلاد في هذه المرحلة إلى حين تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. تزامن ذلك مع استمرار احتجاجات واعتصامات عمالية ونقابية تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية والوظيفية، وتلا ممثل المجلس العسكرى البيان في التلفزيون الرسمي أهاب فيه "بالمصريين الشرفاء أن يدركوا أن الوقفات الاحتجاجية تؤدي إلى آثار سلبية وتتسبب في الإضرار بأمن البلاد، لِمَا تُحدثه من إرباك في مرافق الدولة".

وأشار البيان إلى أن تلك الاحتجاجات "تؤثر سلبيا على توفير متطلبات الحياة وتؤدي أيضا إلى إرباك عجلة الإنتاج، وتعطيل مصالح المواطنين وتؤثر سلبا على الاقتصاد، وتهيئ المناخ لعناصر غير مسئولة وأعمال غير مشروعة"، كما أهاب بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة "في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار وضمان استمرار الإنتاج، بالمواطنين والنقابات القيام بدورها على الوجه الأكمل، كُلٌّ في موقعه"، وأعرب عن أمله من الجميع تهيئة المناخ المناسب لإدارة شئون البلاد إلى أن يتم تسليمها للسلطة المدنية الشرعية المنتخبة.[المصدر موقع قناة العربية].

اليوم الرابع: (الثلاثاء) [١٥ /٢/٢٠١١ م]

- تقرر عمل تظاهرتين مليونيتين في ميدان التحرير سلميتين، واحدة تحتفل بانتصار الثورة والتأكيد على المطالب التي لم تتحقق بعد، والأخرى تحت عنوان: "آسف يا ريس"، والهدف منه الاعتذار للرئيس السابق عما حدث.
- كما طلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة من لجنة الدستور إنجاز تعديل الدستور في مدة لا تتجاوز عشرة أيام، وأعلن خلال لقاء بأعضاء اللجنة بعد تشكيلها عن خطوات المرحلة القادمة عقب التعديلات، وتبدأ بطرحها للاستفتاء الشعبي خلال شهرين، وكشف صبحي صالح المحامي بالنقض وعضو اللجنة الدستورية في تصريحات لقناة "دريم" المصرية الفضائية عما دار في اللقاء الذي ترأسه المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري، قائلا: "إنه بعد إعلان نتيجة الاستفتاء سيتم رفع حالة الطوارئ لتأهيل البلاد للانتخابات البرلمانية والرئاسية، يذكر أن قانون الطوارئ مُطَبَّقٌ في

مصر منذ بداية حكم الرئيس السابق حسني مبارك قبل ٣٠ عاما. وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، الثلاثاء ١٥-٢-٢٠١١، أنه لا يسعى للسلطة ولا يطلبها، وأن الوضع الحالي فُرِضَ عليه، وأعرب المجلس في بيان نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، عن أمله في تسليم شئون الدولة إلى سلطة مدنية ورئيس منتخب. وحَذَّرَ المجلس كذلك مِن أن استمرار الإضرابات والاعتصامات سيكون له نتائج "كارثية" على مصر.

- كما دعا المجلس العسكري الحاكم إلى وقف الاعتصامات العمالية الجماعية.
- كما حدث اعتداء جنسي على مراسلة سي بي إس "نيوز لارا لوغان".

اليوم الخامس: (الأربعاء) [١٦/ ٢/ ٢٠١١م]

تقرر تأجيل الدراسة فى المدارس والجامعات أسبوع آخر.

اليوم السادس: (الخميس) [٢٠١١/٢/١٧]

- إلقاء القبض على أربعة، وهم: اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، أحمد المغربي وزير الإسكان، وزميله وزير السياحة في الحكومة السابقة زهير جرانة، ثم المثير للجدل أحمد عز الأمين السابق للتنظيم في الحزب الوطني.
- وكان الأربعة تم نقلهم عصر الخميس ١٧-٢-٢٠١١ إلى السجن فباتوا ليلتهم الأُولى داخل ما يطلقون عليه اسم "ملحق عنبر ٢" بالسجن الشهير (طُرة)، وهو العنبر الذي يقيم فيه رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، المُحَرِّضُ على قتل المُغنية اللبنانية سوزان تميم في أواخر يوليو/ تموز ٢٠٠٨ في دُبي.

- ويحسب ما أوردت وسائل الإعلام المصرية الموثوق بمصادرها، فإن ثروة أحمد عز وحده تزيد على ٤ مليارات دولار، وأكثر من نصفها تبلغ ثروة زهير جرانة، المماثلة ثروته لِمَا يملك زميله في الوزارة السابقة أحمد المغربي.
- أما الوزير السابق العادلي فهو "أفقر" النزلاء الجُدد، إذ لا تزيد ثروته على مليار و٢٠٠ مليون دولار، في حين تبلغ ثروة هشام طلعت مصطفى ضعف ما يملكه العادلي كما يقولون، ومع ذلك فإن لائحة أصحاب المليارات التي تصدرها مجلة "فوربس" الأمريكية كل عام لم تتضمن اسم أي منهم إلى الآن، ولا حتى اسم أي نزيل وراء قضبان طُرة مِنَ المشاهير والأغنياء.
- تحت شعار "الشعب يريد إسقاط الحكومة" مسيرة مليونية بميدان التحرير لتأبين شهداء الثورة، والتأكيد على مطالبها، تنطلق يوم الجمعة ١٨-٢-٢٠١١ مسيرة مليونية مصرية في ميدان التحرير تحمل اسم "جمعة النصر"، للاحتفال بالنصر وتأبين شهداء "ثورة الخامس والعشرين من يناير"، والتأكيد على تحقيق باقي أهداف ومطالب الثورة؛ ودعا للمسيرة على مدار الأسبوع الماضي على مواقع التواصل الاجتماعي ما أطلق عليه "ائتلاف شباب الثورة في مصر". وتبدأ فعاليات المسيرة المليونية بصلاة الجمعة، يَعْقُبُهَا إقامة صلاة الغائب أو الوقوف دقيقة، حداداً علي أرواح الشهداء، كما دعا بعض الشباب على الفيس بوك بعمل جروب لكل منطقة، وتولية أهل كل منطقة بنظافة منطقتها صباح يوم الجمعة قبل الصلاة.

اليوم السابع: (الجمعة) [١٨/٢/٢٠١١]

مَنَعَ رجال أمن يتولون حراس الداعية الشهير يوسف القرضاوي، الذي أَمَّ صلاةَ الجمعة في ميدان التحرير، المُدَوِّنَ المصري الشهير وائل غنيم، الذي كان من أكبر منظمي حركة الاحتجاج الشعبي التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، الجمعة من اعتلاء المنصة في ميدان التحرير، نقلاً عن تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية. وقال شاهد عِيان، وهو أحد المصورين، إنه عندما حاول غنيم اعتلاء المنصة لإلقاء كلمة في هذا الميدان، الذي احتشد فيه اليوم الملايين للاحتفال بسقوط مبارك وتكريم لقتلى الذين سقطوا خلال تظاهرات الأسابيع الماضية، وأيضا للتأكيد على مطالبهم التي لم تتحقق بعد، حال عدد من رجال الأمن يبدو أنهم يحرسون القرضاوي دون وصول غنيم إلى المنصة، فما كان منه إلا أن غادر الميدان وقد غطى وجهه بالعلم المصري، كما شهدت ساحة الإعلام المصري مشادة ساخنة على الهواء مباشرة حول تغطية الإعلام المصري لأحداث ثورة ٢٥ يناير، ونشب التلاسُنُ بين الإعلامي المصري محمود سعد، الذي رفض العمل خلال الثورة احتجاجًا على أسلوب التغطية، ووزير الإعلام السابق أنس الفقي، الذي قام بمداخلة تليفونية، أثناء برنامج "مصر النهاردة" الذي استضاف خلاله سعد يوم الأربعاء الماضي، على الهواء مباشرة، رئيس قطاع الأخبار في التليفزيون المصري عبد اللطيف المناوي، وتعرض الإعلام المصري لانتقادات بالغة على تغطية إعلامية تجاهلت الثورة المصرية، وعمدت إلى تشويهها، ثم تحولت بعد نجاح الثورة إلى تأييدها والثناء عليها، وواجه سعد- خلال الحلقة- المناوي- باتهامات تركزت على: الكذب وتزييف الحقائق ومحاولة ترويع المواطنين ووصم الثورة والثوار، وَرَدَّ المناوي مؤكدا أن: "التليفزيون

تعرض لضغوط هائلة خلال الثورة من كافة القُوَىٰ في ظِلّ تَحَوُّلِ معظم مؤسسات الدولة إلى مرحلة السيولة".

اليوم الثامن: (السبت) [١٩/٢/٢٠١١]

- أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى عزمه خوض سباق الانتخابات الرئاسية المصرية المُقبلة، وذلك وفقاً لِمَا نشرت صحيفة "الشروق" المصرية على موقعها على الإنترنت السبت ١٩-٢-٢٠١١.
- وقال موسى: "إن من أبرز نقاط برنامجه الانتخابي معالجة الخلل المجتمعي في ظل السياسات الخاطئة في الفترة الماضية"، واصفاً جماعة الإخوان المسلمين بأنهم قوة لا يُستهان بها، وأكد أنها أصبحت شرعية وتؤثر في تشكيل الرأي العام، وأكد أهمية تغيير شكل السياسة الخارجية، وتحسين صورة المواطن المصري في الداخل والخارج، وذلك عبر الإرتقاء بعمل السفارات المصرية واستعادة الدور المحوري والمُهم الذي كانت تقوم به مصر باعتبارها الدولة الرائدة الأُولىٰ في العالم العربي.
- وافقت دائرة شئون الأحزاب في مجلس الدولة المصري، السبت ١٩-٢-٢٠١١، على تأسيس "حزب الوسط الإسلامي الجديد"، وهو أول حزب سياسي مصري أسسه إسلاميون مُنشقون عن جماعة الإخوان المسلمين، وكان يسعىٰ للحصول على ترخيص منذ ١٥ عاماً.

اليوم التاسع: (الأحد) [٢٠/٢/٢٠١١]

كَشَفَ تنحي الرئيس السابق حسني مبارك – بحسب قول مُعارضيه – خللاً في منظومة القضاء، وبحسب المستندات التي قدمتها مجموعة من

رؤساء المحاكم في مصر؛ فإن زوجة وزير العدل تملّكت شقة في منطقة مُمَيّزَةٍ بالإسكندرية بأقل من عُشر قيمتها السوقية، وتتعلق القضية بعقار في مدينة الإسكندرية كان محل خلاف بين الورثة ما دفع وزارة الأوقاف إلى وقف بيع الوحدات السكنية في هذا العقار حتى يتم فض النزاع بشأن الإرث، الوزير - وِفْقَ الاتهام الموجه إليه استنادا إلى هذه الوثائق- تدخل مستخدما نفوذه لأجل وقف قرار وزارة الأوقاف، وبيعت إحدى شقق العقار إلى زوجة الوزير بمبلغ لا يتجاوز العشرة آلاف دولار، في حين أن قيمتها السوقية تبلغ حو ربع مليون دولار، وتم تسجيل بيع هذه الشقة في الشهر العقاري في الإسكندرية سنة ٢٠٠٨، واللافت للنظر: هو ذكر اسم وصفة وزير العدل في العقد الرسمي للشهر العقاري، رغم انتفاء صلته بالعقد، وبعد عام بالضبط بِيعت وحدات أخرى من العقار، ويبدو أن الشهر العقاري رفض إتمام عملية البيع، بسبب اعتراض وزارة الأوقاف، فأتىٰ قرار الوزير بتجاوز وزارة الأوقاف وإتمام البيع، المتضررون من بقية الورثة قالوا إنهم سلكوا الطرق الشرعية للحصول على حقوقهم إلا أن نفوذ الوزير حجب صوتهم ومَنَعَ الشكوىٰ؛ وِفْقَ ما يَرِدُ في الاتهامات المُوجهة إلى الوزير.

- عُيّنَ محمد الصاوي مالك ساقية عبد المنعم الصاوي وزيرا للثقافة، فيما تم إلغاء وزارة الإعلام اكتفاء بهيئة تنظيم البث المرئي والمسموح، المقترح إنشاؤها في الحكومة المصرية الجديدة التي شُكلت في الساعات الأخيرة من مساء اليوم الأحد، واختار أحمد شفيق-الذي استمر رئيسا للوزراء-الصاوي للمنصب الذي ظل شاغرا بعد استقالة الدكتور جابر عصفور لأسباب صحية، ومحمد الصاوي هو نجل

الكاتب الكبير عبدالمنعم الصاوي وزير الثقافة والإعلام الأسبق في عهد الرئيس السادات.

- انضم إلي التشكيل الجديد وزيران معارضان هما د. جودة عبد الخالق رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب التجمع الذي أُختِيرَ وزيرا للتضامن والعدالة الاجتماعية،. ومنير فخري عبد النور السكرتير العام لحزب الوفد الذي أُختِيرَ وزيرا للسياحة ليصبح أول وزير وفدي منذ٩٥ عاما، وتقرر دمج وزارتي التربية، والتعليم العالي في حقيبة واحدة أُختِيرَ لها د. أحمد جمال الدين موسىٰ وزير التربية والتعليم الأسبق في عهد حكومة نظيف،. بينما أُختِيرَ د. عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي الأسبق في تلك الحكومة وزيرا للبحث العلمي.. كما أُختِيرَ د. ماجد عثمان مدير مركز معلومات مجلس الوزراء وزيرا للاتصالات والمعلومات،. ود. هاني سري الدين وزيرا للتجارة التي تم فصلها عن وزارة الصناعة.. وأصبح في حُكم المؤكد اختيار إبراهيم صالح محمود. »رئيس هيئة البترول الأسبق.« وزيرا للبترول،. وكان قد تردد اسم د. عصام شرف وزير النقل الأسبق لتولي حقيبة البترول،. غير أنه نفىٰ عِلمه بذلك، وقال إنه مُهتم بوجوده في جمعية عصر العِلم التي يترأسها د. أحمد زويل.. ومِنَ المُرَجَّحِ خلال الساعات القادمة اختيار شخصية لتولي منصب وزير القوىٰ العاملة،. ووزير جديد للصحة.. بذلك يتأكد خروج.٦ وزراء قُدامىٰ من التشكيل السابق هم.: د. مفيد شهاب. »الشئون القانونية.«،. سامح فهمي. »البترول.«،. د. طارق كامل. »الاتصالات.«،. د. علي المصيلحي. »التضامن.«،. د. هاني هلال. »التعليم العالي والبحث العلمي.«،. عائشة عبد الهادي. »القوىٰ

العاملـة.«،. بجانـب أنـس الفقـي وزيـر الإعـلام المسـتقيل،. وخـروج٣ وزراء انضموا إلي التشكيل الأخير يوم١٣ يناير الماضي وهم: سميحة فـوزي. »التجـارة والصـناعة.«،. يحيـي عبـد المجيـد. »شـئون مجلـس الشوري.«،. سامح فريد. »الصـحة.« بجانـب وزيـر الثقافـة المستقيل د. جـابر عصـفور.. وتأكـد بقـاء عـدد مـن الـوزراء القُدامىٰ هـم: د. سـيد مشـعل. »الانتـاج الحربـي.«،. د. حسـن يـونس» الكهربـاء.« فـايزة أبوالنجا. »التعاون الدولي.«،. أحمد أبو الغيط» الخارجية.«،. ماجد جـورج. »البيئـة.«،. ممـدوح مرعـي. »العـدل.« بجانـب بـاقي الـوزراء الجُدد الذين انضموا في التشكيل الأخير، ومنهم: وزير الداخلية محمود وجدي..

اليوم العاشر: (الاثنين) [٢٠١١/٢/٢١]

أكد الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، أنه لم يرَ الناشط وائل غنيم على المنصة في ميدان التحرير يوم الجمعة الماضي ١٨ فبراير/شباط، ونفىٰ وجود حُرَّاس لديه قِيل:إنهم منعوا غنيم من الصعود إلى المنصة. وقال: "كان معي أولادي، وليس لي حرس على الإطلاق، بل لقد طالبني كثير مِنَ العلماء بأن يكون لي حرس، فقلت لهم: الله يحرسني". وأضاف: "أحاط بي الشباب وعملوا كردوناً حولي حتى لا يتم إيذائي وأنا في التحرير بسبب التدافع والزحام الشديد، ولستُ أنا ممن نظم الاحتفال ولا مسؤولاً عمن يلقون الكلمات. وقال القرضاوي": كان يسعدني أن أرىٰ وائل غنيم الذي أَكْبَرْتُهُ كثيراً عندما خرج من المعتقل وحيّاه الشباب كَمُفَجِّرٍ لثورة ٢٥ يناير فَرَدَّ: بأن الشهداء هم الذين يستحقون التحية، وأضاف: "أنه أشاد به مِن قبل، متسائلاً: كيف أمنعه؟ولماذا؟.. إننا ضيوف

في الاحتفال، وقد جئت محتفلاً بالثورة، وجئت أحيي جميع الشهداء، لا أطمع في مغنم ولا منصب، جئت مهنئاً وداعياً للخير فحسب، وليست لي أي مآرب في مصر، ولا أسعى لأي مناصب"، وكانت بعض وسائل الإعلام ذكرت أن حراس القرضاوي منعوا وائل غنيم من الصعود إلى المنصة؛ مما حمله على مغادرة ميدان التحرير غاضباً. كما شبّه الكاتب المصري محمد حسنين هيكل عودته (يوسف القرضاوى) بعد نجاح الثورة بعودة الخميني عام ١٩٧٩ إلى إيران بعد نجاح ثورتها في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي. وأشار القرضاوي إلى أن إلقائه لخطبة الجمعة "ليست إيذاناً ببدء دولة دينية، بل على النقيض من هذا الكلام يأتي تَوَجُّهِي لإقامة دولة مدنية، لكن بمرجعية إسلامية، وهذا لا يعيب دولتنا، فكثير من الدول اختارت الاشتراكية كمرجعية وأخرى اختارت القومية.. فأنا ضد الدولة الدينية تماما، فلسنا دولة مشايخ ولا ملالي"، ونفىٰ أنه جاء مصر مثل الخميني، قائلاً: "الخميني كان صاحب ثورة، أما أنا فكنت مؤيداً للثورة فقط".

- تقدم رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان الدكتور بطرس بطرس غالى، وأعضاء المجلس باستقالاتهم إلى المجلس العسكري، وقرر أعضاء المجلس الإبقاء على تسيير الأعمال من خلال الأمين العام للمجلس والعاملين به، وأكد المجلس في بيان له على أهمية تعديل قانون إنشائه بما يُحقق توسيع اختصاصات المجلس التي تقتصر على القيام بالدور الاستشارى؛ لكى تشمل القيام بدور فَعَّال في التصدِي لانتهاكات حقوق الإنسان ودعم الحريات.

اليوم الحادى عشر: (الثلاثاء) [٢٠١١/٢/٢٢]

- استبعدت حكومة **شفيق المعدلة** (فهمى وعائشة والمصيلحى).. وتُبقِي على (أبو الغيط ومرعي).
- كما أكد الجيش إغلاق القصر الجمهورى، وإحالة رئيس مباحث أمن الدولة للتحقيق.. ومظاهرة في التحرير لإسقاط الحكومة.
- كما هرب حسين سالم خارج مصر، تاركاً صديقه المقرب «حسنى مبارك» يواجه مصيره أمام غضبة الشعب.
- كما كشفت لجنة تَقَصِّي الحقائق أن الشرطة تعمدت إطلاق الرصاص على المتظاهرين.. و**دهسهم** بالسيارات.
- كما طلبت مصر من ١٣ دولة عربية وغربية تجميد أرصدة مبارك وعائلته.
- كشفت مصادر رسمية رفيعة المستوى بوزارة الزراعة أن عقد بيع ١٠٠ ألف فدان في مشروع توشكى، لصالح الأمير الوليد بن طلال، تم إعداده بمعرفة شركة الأمير السعودى، ووافق عليه الرئيس مبارك بعد تمريره على مجلس الوزراء لإقراره بتاريخ ١٢ مايو ١٩٩٧، تمهيدا لتكليف وزارة الزراعة، ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، بالتوقيع على العقد، وأكدت المصادر أن الهيئة اعترضت على بنود العقد،لأنها كانت تمس السيادة المصرية،وتخالف القوانين، ولم يتم عرضها على الوزارات المعنية مثل الرى والكهرباء والنقل لإبداء الرأى فيها، وأوضحت أن الدكتور محمود أبو سديرة، الرئيس الأسبق للهيئة، اعترض على بنود العقد.

- كما نظم المئات من المتظاهرين مظاهرة في **ميدان التحرير** تطالب بإسقاط حكومة **شفيق**، وأحد قيادات الجيش يخاطبهم : **(اللى بيحب مصر يروح).**
- كما كانت أول مرة في مصر تتعامد الشمس على وجه تمثال رمسيس الثانى ولا يشاهدها عدد كبير من السياح فقد شهد ١٠٧٦ شخصاً بينهم ٢٦ سائحاً هولنديا، وقالت مصادر: إن هذه أول مرة تشرق الشمس على وجه تمثال رمسيس الثانى في معبده الكبير "قُدس الأقداس" بأبو سمبل صباح اليوم في غياب مُحبيه الذين كانوا يحرصون على مشاهدة الظاهرة الفلكية والهندسية النادرة التي تتكرر يومى ٢٢ فبراير و٢٢ أكتوبر من كل عام.

اليوم الثانى عشر: (الأربعاء) [٢٠١١/٢/٢٣]

- تقرر استئناف الدراسة بالمدارس يوم الأحد، مع تأجيل استئناف الجامعات لحين أن يقرر رئيس كل جامعة موعد بدء جامعته، مع الحق لمدير كل مديرية تعليمية في إيقاف الدراسة في إدارته إذا وجد أي مظاهرات أو شغب.
- أكد مصدر مسئول في الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات: أن الجهاز يعتزم التقدم بمقترح بإلغاء بعض البنود التي وصفها بـ«المعيبة» في قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، والتي تم بمقتضاها قطع وسائل الاتصالات عن مصر مساء ٢٧ يناير الماضى.
- طلبت مصر من بريطانيا تعزيز مطالبها بالإعفاء من الديون، أو على الأقل إعفائها من الفوائد لدى دول الاتحاد الأوروبى، وكانت مصر قد طالبت الاتحاد أمس الأول، بدراسة إمكانية إسقاط الديون أو فوائدها،

وفقاً للسياسات المتبعة في الدول الدائنة، بهدف رفع العبء عن ميزانية الدولة، جاء ذلك خلال لقاء الدكتور سمير رضوان، وزير المالية، أمس، مع وزير التجارة والاستثمار البريطانى، اللورد ستيفن جرين، والوفد المرافق له والذي ضم ١٥ من كبار رجال الأعمال، والعاملين في نظم التعليم والإدارة.

- حالة من الترقب والتخبط أصابت مبنى التليفزيون، عقب الإعلان عن إلغاء وزارة الإعلام، وعدم معرفة اسم القيادة الجديدة المنوطة بتسلم مهام الوزارة الملغاة. فيما يواصل العاملون بماسبيرو وقفاتهم الاحتجاجية على الأوضاع السابقة بالمبنى، كما أن المهندس أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أُصيب بحالة إعياء شديدة، نُقِلَ على إثرها إلى المستشفى مساء أمس الأول؛ كان الشيخ في استقبال العاملين بقطاع الإنتاج والإذاعة الهندسية للاستماع إلى مطالبهم والتوقيع بالموافقة على ما تم تقديمه من طلبات، وتثبيت العمالة المؤقتة، وتنفيذ اللائحة الجديدة للأجور، واستمرت هذه اللقاءات نحو ٧ ساعات كاملة، وكان لافتا للانتباه أنها تمت في مكتب اللواء نبيل الطبلاوى، رئيس قطاع الأمن، والذي أرجع هذا الأمر إلى «الثقة» التي يحظى بها قطاع الأمن بين العاملين، مُنَوِّهًا بأنه لا توجد أى قيود على الشكاوى أو المطالب التي يتقدم بها العاملون بالمبنى.
- كما أعرب عدد كبير من المسئولين الأجانب عن رغبتهم في زيارة ميدان التحرير، ولقاء شباب ثورة ٢٥ يناير، الذين كانوا سبباً في تغيير وجه الحياة السياسية في مصر، فيما قررت عدة دول تغيير أسماء

ميادين بها إلى «ميدان التحرير»، ومنها ميدان «نانتس» أحد الميادين الكبرى في باريس.

- أعلنت وزارة الصحة: أن الأعداد الأولية للمصابين خلال ثورة «٢٥ يناير» وصلت إلى ٦ آلاف و٤٦٧ حالة، يستمر منهم تحت العلاج ٥٠ حالة، كما أظهر الحصر النهائى للشهداء بمستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية استشهاد ٣٨٤ مواطنا، وإعداد قوائم بالأسماء وسبب الوفاة، وإرسال هذه القوائم إلى مكتب النائب العام قبل إعلانها في صورتها النهائية.
- كما قدم مكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين، استقالته من منصبه صباح أمس، ووافق مجلس النقابة على الاستقالة خلال اجتماعه في نفس اليوم، كما قدم الكاتب الصحفى حمدى رزق استقالته من رئاسة تحرير مجلة «المصور»، وذكر عبد القادر شهيب، رئيس مجلس إدارة دار الهلال، أنه أيضا سيرسل استقالته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبرر مكرم استقالته بأن ظروفه الصحية ستعوقه عن الاستمرار في منصبه، فيما قال حمدى رزق في اتصال هاتفى لـ«المصري اليوم» إنه تقدم باستقالته مكتوبة، بعد أن كان أعلنها شفاهة خلال اللقاء الأخير لرؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف القومية والحزبية والخاصة مع رئيس الوزراء في حكومة «تسيير الأعمال» الدكتور أحمد شفيق، ورفض رزق الكشف عن أسباب الاستقالة.
- تظاهر مئات الأقباط بمدينة أسيوط، اليوم، احتجاجاً على مقتل القس داوود غبريال، راعى كنيسة «أبو سيفين»، وسرقة خزانة حديدية من

داخل مسكنه، خرج المتظاهرون إلى شوارع المدينة، وقطعوا الطريق، ورددوا هتافات: «يا خسيس يا خسيس.. دم القبطى مش رخيص»، و«بالروح بالدم نفديك يا صليب»، وطالبوا بالقصاص من الجناة.

اليوم الثالث عشر: (الخميس) [٢٤ / ٢ / ٢٠١١]

- لجنة تعديل الدستور، برئاسة المستشار طارق البشرى، تعكف حالياً على وضع الصياغة النهائية للمواد المقترح تعديلها في الدستور الحالى، تمهيدا لتسليمها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال اليومين المقبلين، وقالت مصادر قضائية: إن اللجنة اتفقت على إلغاء المادة ١٧٩، الخاصة بقانون مكافحة الإرهاب، والتي كانت تعطى لرئيس الجمهورية حق تقديم المتهمين في جرائم وقضايا الإرهاب إلى محكمة خاصة يأمر بتشكليها، وأوضحت المصادر أن اللجنة انتهت في مقترحها بتعديل المادة ٨٨ الخاصة بالإشراف على الانتخابات البرلمانية، إلى الاتفاق على أن يكون الإشراف القضائى كاملا على العملية الانتخابية من بدايتها وإلى إعلان النتائج.
- دعا ائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير، جموع المصريين إلى المشاركة في مسيرة مليونية بميدان التحرير غداً تحت اسم «جمعة الاستمرار» للمطالبة بإسقاط حكومة الدكتور أحمد شفيق، وتشكيل حكومة «تكنوقراط» تدير البلاد خلال المرحلة الانتقالية المقبلة .
- الدكتور أشرف حاتم، وزير الصحة في الحكومة الجديدة، توجه مساء أمس الأول، عقب حلف اليمين، لزيارة الدكتور أحمد سامح فريد، وزير الصحة السابق، في عيادته الخاصة. وأوصى «سامح» الوزير الجديد،

خلال الزيارة التي استغرقت أقل من ساعة، بضرورة العمل على تحقيق مطالب العاملين في الوزارة.

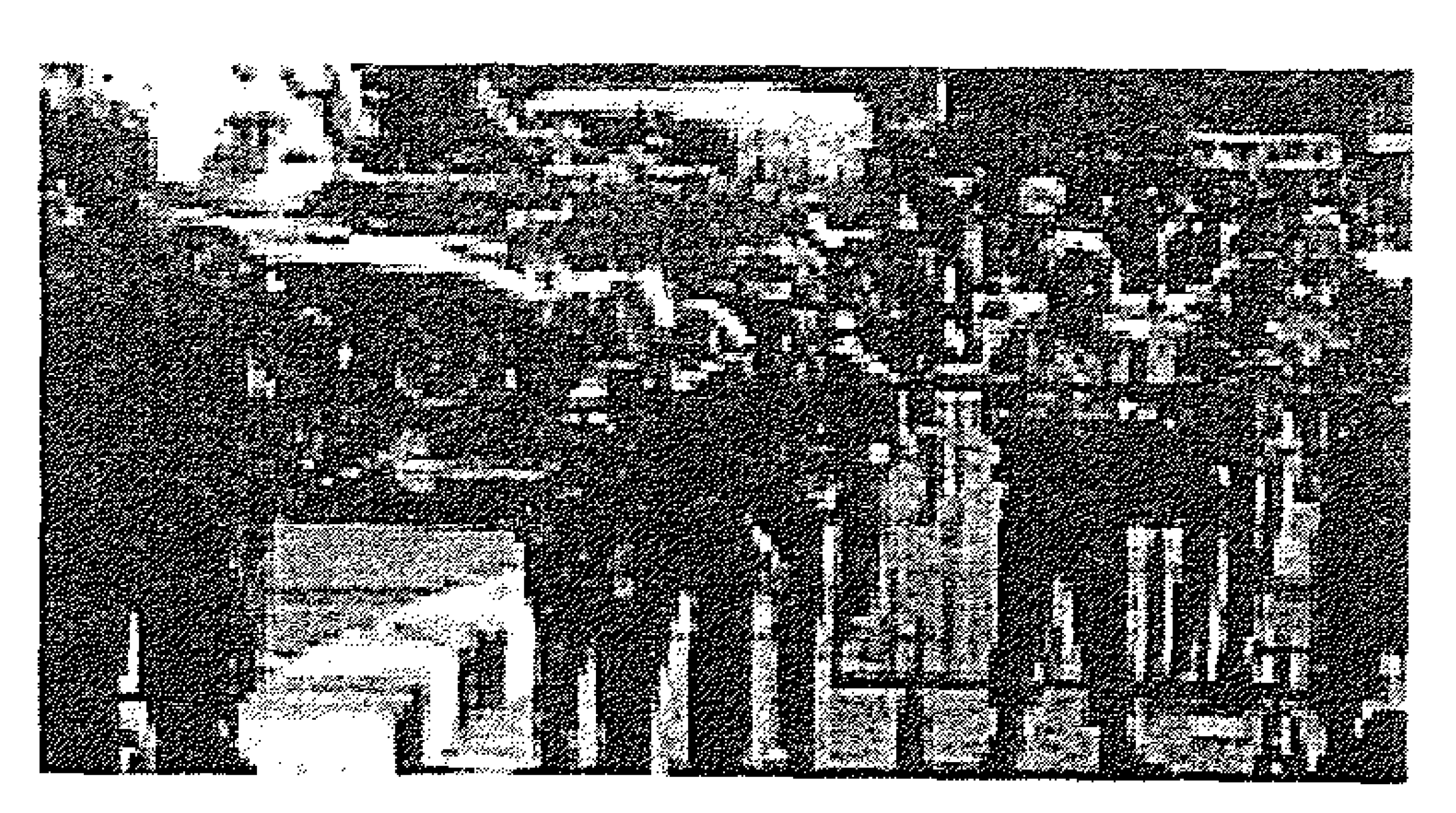
- قدمت الحكومة- اليوم- اعتذاراً للشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تم ارتكابها في حقه طوال السنوات الماضية، وقالت: إن تلك الأخطاء، التي ارتفعت أحياناً لمرتبة الخطايا، لا يتحملها الوزراء الحاليون، وأكدت في بيان لها، أمس، أن مجلس الوزراء يتطلع إلى أن ينال ثقة الشعب ومساندته، لكنه يدرك في الوقت نفسه صعوبة استعادة ثقة أُهدرت على مدى سنوات، متعهداً بمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين أياً كانت مواقعهم. ونفى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيان له، أمس، صحة ما يتردد حول وجود ثورة مضادة، لكنه حذر من وجود من يحاول إحداث الفتنة بين نسيج الوطن، وذكر المجلس في البيان الذي نشره في صفحته بموقع «فيس بوك» أنه يراقب ما يحدث على الساحة الداخلية بكل دقة وحذر، وما يتردد من تعبيرات سياسية مستحدثة مثل الثورة المضادة وخلافه.
- كما توافرت معلومات حول محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها اللواء عمر سليمان عقب حلفه اليمين الدستورية نائباً لمبارك مباشرة، قالت مصادر مطلعة: إن موكب عمر سليمان، الذي كان يمر في شارع الخليفة المأمون في اتجاه روكسى، كان يضم ٣ سيارات، وإن السيارة الأولى تعرضت لإطلاق نار كثيف من مجموعة كانت تستقل سيارة إسعاف، وإن الحادث أسفر عن مصرع اثنين أحدهما حارس سليمان الشخصى، الذي قُتِلَ في الحال، بينما تعرض السائق لإصابة بالغة نُقِلَ على إثرها إلى المستشفى.

- بدأ اللواء محمود وجدى، وزير الداخلية، مراجعة خطط انتشار وعمل مجموعات الأمن المركزى في مديريات أمن القاهرة وحلوان والجيزة و ٦ أكتوبر، ومدى استكمال مقوماتها المادية والفنية والبشرية، مطالباً بضرورة تفعيل عمل هذه المجموعات وتوسيع دوائر انتشارها، والمبادأة بالتصدى لأى أعمال خارجة عن القانون في دوائر عملها.
- ألقت مباحث الأموال العامة المصرية القبض على أنس الفقي، وزير الإعلام السابق، على ذمة التحقيق معه في عدة قضايا، حيث نسبت إليه التحقيقات الاستيلاء على المال العام لنفسه وللغير، وإهدار ما قيمته ١٢ مليار جنيه، فضلاً عن تضخم ثروته، وتباشر نيابة الأموال العامة حاليًّا التحقيق معه، بإشراف القاضي علي الهواري، المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا. وفي سياق الحرب على الفساد، صرَح المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات: بأنه أرسل الخميس ثلاثة تقارير رقابية إلى المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام.
- لقي ضابط شرطة مصري وسائق ميكروباص مصرعهما بعد مشادة كلامية بينهما، لاختلافهما على أولوية المرور في ميدان الجزائر بمنطقة المعادي الجديدة بالقاهرة، حيث قام الضابط على إثرها بإطلاق النار على سائق الميكروباص الذي لقي مصرعه في الحال، وتجمع أهالي المنطقة حول الضابط وضربوه ضربا مُبَرِّحًا أدىٰ إلى مصرعه في الشارع بحسب وكالة الأنباء الألمانية، وأكد شاهد عيان للعربية نت: أن المشاجرة نشبت عصر اليوم بعد مشادة كلامية حول أولوية

المرور بين سائق الميكروباص وشخص يستقل سيارة جيب تبين بعدها أنه ضابط شرطة.

اليوم الرابع عشر: (جمعة الاستمرار) أو (جمعة التطهير) (٢٠١١/٢/٢٥م)

- احتشد نحو مليون متظاهر في ميدان التحرير بوسط العاصمة المصرية القاهرة الجمعة ٢٥-٢-٢٠١١، للمطالبة بإسقاط حكومة أحمد شفيق، واستكمال تحقيق مطالب الثورة، والتعبير عن التضامن مع ثورات الشعوب العربية في ليبيا واليمن والبحرين والمغرب والجزائر، كما طالب متظاهرون بمحاكمة الرئيس السابق حسني مبارك، ودعا ائتلاف شباب الثورة إلى المظاهرة التي تتزامن مع ذكرى مرور شهر على اندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني التي أسقطت نظام مبارك بعد ٣٠ عاماً في الحكم، وقد سميت بجمعة الاستمرار.



احتجاجات المصريين تتوالى للمطالبة بإسقاط الحكومة

- أكد الدكتور حسين العطفى: وزير الموارد المائية والرى، أن تصرفات المياه خلف السد العالى تكفى تأمين الاحتياجات المائية لكافة أغراض الزراعة والشرب والصناعة وتشغيل الملاحة بنهر النيل وتوليد الطاقة الكهربائية، وقال العطفى إن الوزارة تواصل استكمال تنفيذ الخطة القومية لإدارة الموارد المائية بالتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية وفى مقدمتها وزارة الزراعة والإسكان والبيئة، والتي تؤكد على حماية

المجارى المائية ونهر النيل من التلوث وتوفير احتياجات كافة الزراعات من المياه.

- تقدمت مؤسسة الهلالى للحريات برئاسة المحامى سيد فتحى ببلاغ إلى النائب العام ضد عبد الله حسن عبد الفتاح، رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، باسم مجموعة من العاملين بالوكالة، يتهمون فيها عبد الفتاح بحجب مستندات خاصة بالتصرفات المالية للوكالة، وإهدار المال العام، وجاء في نص البلاغ: أن عبد الله حسن عبد الفتاح، رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط، منذ تعيينه في شهر يوليو ٢٠٠٥ يقوم على حجب البيانات والمعلومات والمستندات الدالة على العديد من التصرفات المالية للوكالة عن جهات الاختصاص المعنية وهى مجلس إدارة الوكالة والجمعية العمومية، فضلا عن الجهاز المركزى، والذي أشار في العديد من التقارير عن نقص وأخطاء هذه المعلومات على مدار الخمس سنوات الماضية، وقام منذ تاريخ تعيينه بتحديد مرتبه وعلاواته من تلقاء نفسه دون الاستناد إلى أى قاعدة أو لائحة للمرتبات بالوكالة.
- توجه ما يزيد على ٣٠٠ متظاهر في شارع مجلس الشعب للاعتصام أمام مجلس الوزراء حتى إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق، وتمكن البعض منهم من الدخول إلى الشارع، فيما منعت قوات الجيش آخرين من الدخول، وحاول أحد قيادات الجيش إقناع بعض المتظاهرين بالتظاهر في أى مكان آخر عدا شارع مجلس الوزراء؛ لأنه تحت مسئولية قوات الجيش، إلا أن المتظاهرين قرروا الاعتصام مرددين "الشعب يريد محاكمة حسنى مبارك، الشعب يريد إقالة الحكومة".

- صرح الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء الذي يشرف على المجلس الأعلى للصحافة - رداً على سؤال حول أوضاع الصحف القومية بعد تقديم بعض قيادتها استقالاتهم - بأننا نقوم بمراجعة الأوضاع في الصحف القومية، حيث سيتم الالتزام - عند اختيار قيادات الصحف- بالكفاءة المهنية والقبول، أى: رضا الرأى العام والعاملين بالصحف.
- تأجيل بدء الدراسة في المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية العامة والفنية في ٦ أكتوبر وبورسعيد وشمال سيناء الي ٥ مارس ٢٠١١، بعد أن قرر وزير التعليم: أن تأجيل المدارس يحدده كل محافظ بما يراه مناسبا لمحافظته، مع إعلان بدأ الدراسة في المدارس في ٢٠١١/٢/٢٦، وقام محافظو كل من الإسكندرية والمنيا واسيوط و ٦ أكتوبر وبورسعيد وبني سويف وشمال سيناء بتأجيل الدراسة الي ٥ مارس القادم حتي يصبح الوضع مناسباً لاستكمال الدراسة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية والفنية وهو نفس موعد بدء الدراسة بالجامعات،ومن المعروف ان الوزارتين المسئولتين عن المدارس والتعليم أصبحتا وزارة واحدة يرأسها د/ أحمد جمال الدين موسي، مع وضع وزير مختص بالبحث العلمي، وفصلها عن التعليم العالي الذي كان يرأسه هاني هلال، وتأجيل الدراسة بالبحيرة لأسبوع آخر حتي ٥ مارس ٢٠١١، وبذلك تنضم البحيرة لمحافظات الإسكندرية وأسيوط والمنيا في التأجيل الاستثنائي، وفي انتظار معرفة إذا كان سيكون التأجيل في محافظات أخري أيضاً أم سيكتفي بتلك المحافظات، وكان التأجيل جاء من محافظ البحيرة محمد شعراوي بعد أن وجد أنه لابد

من التأجيل، وعدم إمكانية البدء في السبت القادم، وكان وزير التعليم العالي والتربية والتعليم قد قال: إن الدراسة في المدارس تبدأ في ٢٦ فبراير الحالي مع إمكانية التأجيل من جانب المحافظين إذا رأوا أن هناك سبباً لذلك، وأنه لا دخل للوزارة في التأجيل، وقال: إن الجامعات ستؤجل الي ٥ مارس من العام الحالي، وكذلك تأجيل الدراسة في محافظة بنى سويف إلى٣/٥.

- حدثت احتكاكات بين المتظاهرين والشرطة العسكرية أسفرت عن القبض واعتقال ٢٥ شخصاً.

اليوم الخامس عشر (السبت)[٢٠١١/٢/٢٦]

- أصدر السيد اللواء محمود وجدي- وزير الداخلية- قرارًا بنقل اللواء مجدي نبوي عبد النبي أبو قمر، مدير أمن البحيرة، وتعيين اللواء محمد صلاح الدين محمد زايد، مديرًا لأمن البحيرة، اعتبارًا من اليوم السبت الموافق ٢٦ الجاري، وذلك بعد ساعات من نشر الفيديو المسيء للشعب المصري، وجدير بالذكر أن اللواء مجدي أبو قمر قد ظهر في أحد مقاطع الفيديو المنشورة على موقع "يوتيوب" يظهر فيه ويشن هجوما حادًّا على المواطنين، قائلا: "أي شخص ساهم في أي عملية خلال الثورة سيتم اتخاذ الإجراءات ضده، وستتم محاسبته.فورًا، واصفًا أفراد الشرطة بقوله أنهم: "أسياد البلد"، مضيفًا:

« "اللي يمد ايديه على سيده تنقطع، ونحن أسياد البلد، واحنا اللي مخليين فيها أمن. البلد لما غبنا عنها يومين كلهم صوتوا وقالوا الحقونا"».

- تقرر تأجيل الدراسة في محافظة الجيزة لمدة أسبوع آخر.

- أكدت تقارير إخبارية السبت ٢٦-٢-٢٠١١، أن قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة التي تتولى شئون الحكم في مصر مؤقتاً ستلتقي مع عدد من ممثلي الشباب باتحاد وائتلاف شباب الثورة ومجلس الأمناء وعدد من المستقلين غداً الأحد.
- وأصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السبت قراراً بالإفراج فوراً عن كافة المحتجزين من شباب ثورة ٢٥ يناير خلال أحداث ميدان التحرير ليلة أمس، بعد إصرار مجموعة من المتظاهرين أمس في جمعة "التطهير" على إقالة الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال، ووزيري الخارجية والعدل، فيما لا يزال عدد من المتظاهرين يعتصمون في ميدان التحرير ويستعدون لتظاهرة أخرى الجمعة المقبلة، وجاء قرار الإفراج عن المحتجزين في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الثاني والعشرين على صفحته الخاصة بموقع "فيسبوك"، وحمل البيان اعتذاراً صريحاً عما حدث بالأمس، مؤكداً "أن ما حدث كان مجرد احتكاكات غير مقصودة، وأنه سيعمل على عدم تكرار ذلك". وقال المجلس الأعلى للقوات المسلحة: "إنه لم ولن تصدر أي أوامر بالتعدي على أبناء الشعب، وأن ما حدث الليلة الماضية خلال مظاهرات جمعة التطهير، هو نتيجة احتكاكات غير مقصودة بين الشرطة العسكرية وأبناء الثورة". وأضاف المجلس أنه سيتم اتخاذ كافة الاحتياطات التي من شأنها أن تراعي ذلك مستقبلاً، مؤكداً حرصه على تحقيق الأهداف النبيلة للثورة". وكانت قوات من الجيش تضم أفراداً من الشرطة العسكرية وآخرين يرتدون ملابس عسكرية، قد حاولوا فض اعتصام المتظاهرين، أمام مجلس

الوزراء بالقوة، مطالبين برحيل حكومة أحمد شفيق التي اعتبروها جزءاً من النظام السابق. وحينما قرر المتظاهرون الاعتصام أمام مجلس الوزراء، قام الجيش بإغلاق الشارع المؤدي لمجلس الوزراء بالمدرعات، فانتقل المتظاهرون إلى شارع القصر العيني لتنفيذ اعتصامهم مرددين هتافات "الشعب يريد إسقاط الحكومة"، "الشعب يريد رحيل شفيق"، "مش حنمشي، شفيق يمشي"، لكن المتظاهرين فوجئوا بالاعتداء عليهم من قِبَلِ الشرطة العسكرية، والتي قامت أيضاً باعتقال عدد منهم، الأمر الذي دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الإفراج عن المعتقلين، وإصدار بيان اعتذار، وقال محمد البلتاجي عضو ائتلاف ثورة ٢٥ يناير: "إن المظاهرات سوف تستمر حتى إقالة شفيق وأبو الغيط ومرعي؛ لأن الثورة تجد فيهم بقايا للنظام القديم"، واتفق معه د. عمرو الشوبكي رئيس مُنتدىٰ البدائل، والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية متسائلاً: "لماذا الإبقاء على هؤلاء؟، حتى لو لم تكن تحيطهم شبهات، لكن يبقىٰ أنهم يمثلون فكراً ثار الشعب عليه، وليس من المعقول أن يكونوا هم الوحيدون الذين يستطيعون إدارة وزاراتهم، فمصر مليئة بالكفاءات والوطنيين"، ونقلت وكالة رويترز أمس عن محتجين: أن قوات من الجيش المصري فضت بالقوة في ساعة متأخرة من مساء أمس الجمعة اعتصاماً في ميدان التحرير بالقاهرة، وعاد المتظاهرون صباح اليوم السبت ليعتصموا مجدداً في الميدان، وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليوم حرصه على تحقيق أهداف "ثورة ٢٥ يناير"، لافتاً إلى أنه "لم ولن يصدر أي أوامر بالتعدي على أبناء الشعب"، كما قال المتحدث الرسمي باسم المجلس الأعلى للقوات

المسلحة: أن ٨ أشخاص من ٢٥ شخص كانوا من البلطجية فمنهم من لا يحمل تحقيق شخصية، أو يبيع أشياء ممنوعة وغيرهم،وتم الافراج عن الباقى.

- انتهت اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل المواد الدستورية برئاسة المستشار طارق البشرى من التعديلات الدستورية المقترح تعديلاها. جاء في التعديلات الجديدة التي أعلنها المستشار البشرى اليوم السبت اختصار مدة رئيس الجمهورية على دورتين متتاليتين مدة كل منهما ٤ سنوات، ولا يحق له الترشح مرة أخرى مدى الحياة، وألا يقل سن الرئيس عن ٤٠ عاما وبدون حد أقصى. تضمنت التعديلات أن يكون رئيس الجمهورية مصريا، ومن أبوين مصريين، وعدم حصول أى منهم على جنسية أخرى بخلاف الجنسية المصرية، وألا يكون متزوجا من أجنبية. وقال المستشار طارق البشرى، في مؤتمر صحفى اليوم السبت عقب اجتماع له ولرؤساء اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل مواد دستورية مع رئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوى ونائبه الفريق سامى عنان: "إنه تم الاتفاق على تعديلات محددة في المادة "٧٦"، وهى الخاصة بإجراءات ترشيح رئيس الجمهورية". وأكد أن الهدف من التعديلات في هذه المادة هو التقليل والتخفيف من الشروط التي يجب توافرها في الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، وتمثلت في ثلاث نقاط، الأولى: أن يؤيد ٣٠ عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، والثانية: أن يحصل المرشح على تأييد ٣٠ ألف مواطن من ١٥ محافظة؛ بما لا يقل عن ١٠٠٠ مواطن من كل محافظة، والثالثة: يمكن لأحد الأحزاب

القائمة وله عضو واحد على الأقل في أيٍّ من مجلسي الشعب والشورى "المنتخبين" ترشيح عضو من أعضائه لرئاسة الجمهورية. وأكد البشرى قيام لجنة قضائية بحتة بالإشراف الكامل على الانتخابات برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية لجنة قضائية خماسية من محكمة استئناف القاهرة ومحكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية، كما تتولى جهات قضائية أيضا الإشراف على اللجان الفرعية. وقال المستشار طارق البشرى، في المؤتمر الصحفى الذي خصص لإعلان التعديلات الدستورية بحضور أعضاء اللجنة: إنه بالنسبة للمادة "٧٥" والتي تتعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، والتي توجب بأن يكون مصري الجنسية ومن أبويين مصريين، أضيف إليها "ألا يكون هو أو أحد والديه حاصل على جنسية أجنبية، وألا يكون متزوجا من أجنبية، وألا يقل سنه عن ٤٠ عاما". بالنسبة للمادة "٧٧"، قال المستشار طارق البشرى: إنه تقرر أن تكون مدة رئيس الجمهورية أربع سنوات ميلادية، ويرشح لمرة واحدة بعد ذلك،أي: يحق له الترشح لدورتين متتاليتين فقط. وبالنسبة للمادة "٨٨" والخاصة بالإشراف على الانتخابات، فقد نص المشروع الحالى، بحسب قول المستشار طارق البشرى، بأن يكون الإشراف من الهيئات القضائية؛ بداية من الإشراف على الجداول الانتخابية وحتى عمليات الانتخابات والفرز وإعلان النتائج. وفيما يخص المادة "٩٣"، قال المستشار طارق البشرى: إن المشروع المقدم للاستفتاء يتعلق بالطعن في صحة عضوية مجلس الشعب، بحيث يتم نقل الطعن من مجلس الشعب "سيد قراره" إلى المحكمة الدستورية

العليا، بحيث تفصل في الطعون الخاصة بصحة عضوية أعضاء المجلس. وبشان المادة "١٣٩"، قال المستشار طارق البشرى إن التعديلات أوجبت على رئيس الجمهورية، أن يقوم بتعيين نائبا له خلال ٦٠ يوما على الأكثر من تاريخ مباشرة عمله، وإذا خلا المنصب "النائب" يقوم بتعيين نائب آخر على الفور، ويشترط به ما يشترط به منصب رئيس الجمهورية من أن يكون من أبويين مصريين، وألا يكون هو أو أحد والديه حاملا لجنسية أجنبية، أو متزوجا من أجنبية. وقال المستشار طارق البشرى، في المؤتمر الصحفى الذي خُصص لإعلان التعديلات الدستورية بحضور أعضاء اللجنة: إنه بالنسبة للمادة "١٤٨" الخاصة بحالة الطوارئ، فإن التعديل يتضمن: "أن يكون الإعلان عن حالة الطوارئ بعرضها على مجلس الشعب خلال سبعة أيام فقط، ويُدعى المجلس فورا للانعقاد إن لم يكن موجودا، وألا تزيد مدة حالة الطوارئ عن ستة أشهر، يقوم بعدها باستفتاء شعبى، ويتقرر من خلاله مدها". وبالنسبة للمادة "١٧٩"، والخاصة بقوانين الإرهاب، فقد أعلن المستشار طارق البشرى إلغائها كاملة، أما المادة "١٨٩" والخاصة بتعديل الدستور، أضيفت إليها فقرة جديدة تتعلق بطريقة تعديل وتغيير الدستور "يستبدل بها دستور آخر". وأشار المستشار طارق البشرى إلى أن هذه التعديلات الدستورية بمثابة دستور مؤقت، يتم بعده وضع دستور جديد للبلاد. وأكد أنه تقرر تعديل المادة "١٨٩" مكرر التي تتعلق بالوضع الحالى وانتخابات مجلسى الشعب والشورى الحالية، بحيث يجتمع المنتخبون من هذين المجلسين ويشكلوا لجنة تأسيسية من مائة عضو لإعداد دستور جديد للبلاد خلال ٦ أشهر من

انتخاب المجلسين، ويكون مدة الاستفتاء عليه ٦ أشهر أيضا. وللمادة "١٨٩" مكرر واحد "حالة زمنية وقتية" بالنسبة لمجلس الشورى يقوم الناخبون باختيار ثلثيه بالانتخاب حتى يتمكنوا من اختيار رئيس الجمهورية الذي سيقوم بدوره بتعيين الثلث الأخير لمجلس الشورى. وأشار البشرى إلى أن الاستفتاء على الدستور الجديد سيكون بكافة محافظات مصر عن طريق بطاقة الرقم القومى، وليس من خلال الجداول الانتخابية.

- قام محمود سعد بتقديم استقالته من التليفزيون المصري.
- تقدم مركز شفافية للدراسات المجتمعية والتدريب الإنمائى ببلاغ للنائب العام، يطالب فيه بالكشف عن مصدر وطريقة حصول رئيس ديوان رئيس الجمهورية سابقاً الدكتور زكريا عزمى على أرض مساحتها ٤٠ ألف فدان بمنطقة وادى النقرة بمحافظة أسوان، خصصها لزراعة أنواع نادرة من الفواكه التي تصدر إلى الخارج، مطالباً في البلاغ الذي حمل رقم ٢٥٥٢ بحصر أموال وأرصدة وممتلكات رئيس الديوان، والتحقق من مصادرها، كما تقدم المركز بست بلاغات للنائب العام ضد ٣٠ شركة استثمار زراعى حصلت على أراضى على الطريق الصحراوى بغرض استصلاحها، وقامت ببناء منتجعات وفيلات وإسكان فاخر وسياحى عليها، وقال حسين متولى مدير مركز شفافية في بلاغات المركز للنائب العام: إن مسئولى هيئة التنمية الزراعية أصدروا قرارا في ديسمبر ٢٠٠٨ يسمح للمستثمرين الزراعيين برفع نسبة البناء على الأراضى المخصصة لهم بغرض الاستصلاح، مقابل سداد ١٠٠ ألف جنيه عن كل فدان حصلوا عليه بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و٢٠٠ جنيه،

رغم وجود مانع قانونى يتمثل في ضرورة تغيير نشاط شركاتهم بقرار جمهورى.

- أعلن رجل الأعمال المصري المقيم في لندن عمرو النشرتى عزمه بالتقدم ببلاغين للنائب العام بعد غد الاثنين، الأول ضد أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام بتهمة السب والقذف عقب نشر صحيفة الأهرام لقائمة ذكرت الصحيفة أن بعض المتظاهرين في ميدان التحرير قاموا بتوزيعها وتضم عددا من المسئولين ورجال الأعمال من بينهم عمرو النشرتى أطلقوا عليهم" ناهبى ثروة مصر" وتضم ٣٣ اسما.

اليوم السادس عشر: (الأحد) [٢٠١١/٢/٢٧]

- في تمام الساعة التاسعة صباحاً نظم نحو ٣٠٠ طالب من مدرسة إسماعيل القباني الثانوية بمنطقة العباسية بالقاهرة مظاهرة صباح اليوم، الأحد، أمام مقر مديرية التربية والتعليم بالمحافظة للمطالبة بحذف أجزاء من مناهج النصف الدراسى الثاني، وبدأت احتجاجات الطلاب داخل مقر المدرسة ثم انتقلت بعدها بساعتين إلى مقر المديرية القريب من كلية الهندسة بجامعة عين شمس، وسط مطالبات من جانب الطلاب لمدحت مسعد مدير المديرية بالاستجابة لمطالبهم.
- كما نظم الأئمة والدعاة ميسرة للمطالبة بانتخاب شيخ الأزهر.
- وفي السياق نفسه تجمع عدد من طلاب مدرسة الخديوية الثانوية بنين بالسيدة زينب أمام مقر وزارة التربية والتعليم، للمطالبة بتأجيل بداية امتحانات الثانوية العامة، وإلغاء الامتحان التجريبى بعد مد إجازة منتصف العام.

- تسببت مظاهرة لذوى الاحتياجات الخاصة، في تعطيل خروج الدكتور أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء، من مقر المجلس بشارع قصر العينى اليوم، الأحد، بعد تدخل القوات المسلحة المكلفة بحراسة مقر المجلس، وهو ما تسبب في تغيير مسار "شفيق" وتأمينه للعودة إلى منزله، وكان ذووالاحتياجات الخاصة، بدأوا تظاهرهم صباح اليوم، مطالبين بإسقاط الحكومة بعد "تقاعسها"- بحسب قولهم- عن تطبيق قرار تعيينهم ضمن نسبة الـ٥% التي منحها لهم القانون، يأتى ذلك في الوقت الذي شهد فيه مجلس الوزراء توافد مسئولين ووفود أجانب لمقابلة "شفيق" والبت في بعض الأمور الخاصة بمستقبل مصر.
- بدأت نيابة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار هشام بدوى المحامى العام الأول، منذ قليل، التحقيق مع اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية السابق، في التهم المنسوبة إليه، وتتعلق بقتل عدد من المتظاهرين بالرصاص الحى، وانسحاب جميع أجهزة الشرطة ليلة ٢٨ يناير مما تسبب في حالة فوضى تامة في البلاد، بالإضافة إلى التورط في تهريب عدد كبير من المسجونين والمسجلين خطر والبلطجية، واستخدامهم لإرهاب المتظاهرين والمواطنين، وواجهت النيابة العادلى، بتقارير الطب الشرعى التي كشفت استخدام قنابل مسيلة للدموع منتهية الصلاحية، واستخدام رصاص حى مُحرم دولياً، وكان النائب العام المستشار عبد المجيد محمود أصدر قرارا بتشكيل فريق من المحققين برئاسة النائب العام المساعد المستشار عدنان فنجرى، وعضوية عدد كبير من المحامين العامين الأُوَلِ، والمحامين العامين ورؤساء النيابة، وتكليفهم بمتابعة التحقيقات الجارية في النيابات على مستوى

الجمهورية في كافة الوقائع التي حدثت خلال المظاهرات وأسفرت عن حالات قتل وإصابات وأعمال التخريب والإتلاف العمدى وإشعال الحرائق، وما ارتبط بها من وقائع أخرى.

- قالت الإعلامية منى الشاذلى مقدمة برنامج العاشرة مساء، إن مصادر أكدت أن كل من سيقوم بخرق حظر التجول في الفترة القادمة سيتم حبسه فوراً ٦ أشهر على أقل تقدير، موضحة أن هذه المعلومات لم يتم الكشف عنها حتى الآن.
- تقدم ٥٦ قاضيا اليوم الأحد، ببلاغ للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ضد وزير العدل المستشار ممدوح مرعى يتهمونه بالتدخل في بعض القضايا، مجاملة لمسئولين ووزراء سابقين، كما اتهموه في بلاغهم باستغلال نفوذه والتربح من وظيفته، واستمع أحد المحامين العموميين بالمكتب الفنى للنائب العام إلى أقوال المستشارين أشرف زهران وهشام جنينة على مدار ٣ ساعات في البلاغ المقدم منهم نيابة عن الـ ٥٦ قاضياً.
- تسلم المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام أمس السبت، ثلاثة تقارير من المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ويتضمن التقرير الأول: فحص ومراجعة أعمال مركز تحديث الصناعة التابع لوزير التجارة والصناعة السابق رشيد محمد رشيد، والذي تضمن العديد من المخالفات، والتقرير الثاني: عن المخالفات التي وقعت بالمنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس التابعة لوزير الاستثمار السابق محمود محيى الدين، أمّا التقرير الثالث: فيتعلق بقيام الهيئة العامة للاستثمار بشراء أراض من

أقارب أحد الوزراء في الحكومة السابقة بالأمر المباشر بدون تشكيل لجنة في العروض المقدمة، وتعتبر هذه التقارير الثلاثة التي أعدها الجهاز المركزى للمحاسبات من ضمن المستندات التي سيتم تقديمها إلى نيابة الأموال العامة، والتي تخدم التحقيقات مع المسئولين الذين تم إحالتهم إلى محكمة الجنايات، أو الذين لم يتم التحقيق معهم حتى الآن، وأن هذه التقارير كسابقتها تم إرسالها من قبل إلى الجهات المعنية ولم يتخذ بشأنها أى قرار.

- قررت نيابة الأموال العامة حبس أنس الفقى، وزير الإعلام السابق، وأسامه الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، التي تجرى معهما لاتهامهما بإهدار نحو ٧٥٠ مليون جنيه على الدولة، وتم أمس نقل الفقى والشيخ إلى سجن مزرعة طرة. وقالت التحقيقات: إنَّ الفقى وافق على منح شركة «صوت القاهرة» عقد احتكار لإعلانات التليفزيون بالأمر المباشر، مقابل ٣٥٠ مليون جنيه فقط، رغم أن المبلغ كان يمكن أن يتضاعف إذا تم إجراء مزايدة بين الشركات، كما وافق على بث إعلانات للحكومة والحزب الوطني دون مقابل. وواجهت النيابة الفقى بمخالفة أخرى تتعلق بتقاضى عدد من المذيعين رواتبهم مرتين، منهم محمود سعد وتامر أمين ومنى الشرقاوى. وقال «الفقى»، في تحقيقات النيابة: إنه لجأ إلى إسناد الإعلانات لشركة «صوت القاهرة» لأنه كان يخشى دخول شركات أجنبية للإعلان في التليفزيون. وذكر: أن إعلانات الحزب الوطني والحكومة كانت رداً على من يقولون إن الحكومة ليست لها إنجازات، مؤكداً أنه كان ينفذ سياسة الدولة. وفيما يخص رواتب المذيعين قال:

إن أسامة الشيخ هو المسئول عنها، ووجهت النيابة إلى أسامة الشيخ تهمة إهدار نحو ٧٠ مليون جنيه على الدولة، لموافقته على شراء مسلسلات من شركات يمتلك أسهماً فيها بأسعار خرافية، كما أنفق أموالاً على تطوير القنوات دون مستندات.

- أعلن المئات من المتظاهرين، أمس، استمرار اعتصامهم في ميدان التحرير حتى تتم الاستجابة لمطالبهم، وفى مقدمتها: إقالة حكومة الدكتور أحمد شفيق، والمحافظين، وإلغاء مباحث أمن الدولة، وإنهاء حالة الطوارئ، وحل المجالس المحلية، والدعوة لانتخابات جديدة.
- دعت حركة «٦ أبريل» والعديد من الحركات الشبابية المصريين إلى العودة مجدداً إلى ميدان التحرير بعد المشاحنات التي وقعت بين أعضائها وقوات من الشرطة العسكرية، مساء أمس الأول، في محاولة لفض الاعتصام بالقوة، واعتقال عدد من المتظاهرين، من جانبه، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ٣ بيانات متتالية خلال ٦٠ دقيقة، أمس، اعتذر خلالها عن فض اعتصام التحرير بالقوة، وأعلن خلالها الإفراج عن المعتقلين، وحذر الشباب من المندسين على الثورة.
- أعلن الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم والتعليم العالى، عن عزم الوزارة تطبيق الأحكام القضائية النهائية الخاصة بالحرس الجامعى، ودخول المنتقبات الامتحانات والمدن الجامعية، وأى حكم نهائى ضد أى شخص مهما كان منصبه، واصفاً مهام الوزارة الحالية بأنها «ذات طبيعة خاصة»، وأنها تأتى في ظل حكومة تسيير الأعمال بما يفرض عليها أولويات ومطالب تختلف عن الأوقات العادية، قال «موسى»، خلال زيارته محافظة الدقهلية، أمس، التى

تفقد خلالها ٣ مدارس في مدينة المنصورة في أول أيام الدراسة بالفصل الدارسى الثاني: إنه لم يتم دمج وزارتى التربية والتعليم، والتعليم العالى، مشيراً إلى أن كل وزارة قائمة بذاتها لكن يشرف عليهما ويديرهما وزير واحد، معتبراً أن هذا الأمر يحقق اللامركزية من خلال منح سلطات أوسع لرؤساء الجامعات لحين تحقيق استقلالها بشكل محترم طبقا للدستور، إلى جانب تطبيق اللامركزية من خلال تفويض المحافظين في العديد من الأمور والقرارات الخاصة بالتعليم في نطاق محافظاتهم، لافتاً إلى أن البداية كانت تفويضهم في إصدار قرار بدء الدراسة في الفصل الدراسى الثاني من عدمه حسب ظروف كل محافظة.

- أكد المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، أنه لن يتوقف عن إرسال تقاريره الرقابية عن الفساد وإهدار المال العام إلى النائب العام وهيئة النيابة الإدارية، رداً على التهديدات التي وصلته من بعض الأشخاص المرتبطين برموز الفساد في النظام السابق، وقال الملط: إن هذه التهديدات لن تمنعه من أداء واجبه الوطني في إرسال تقارير الجهاز عن الفساد وإهدار المال العام في وزارات وهيئات دواوين الدولة إلى جهات التحقيق.
- تظاهر العشرات من الفنانين والمثقفين أمام مكتب وزير الثقافة بالزمالك، اليوم، احتجاجاً على تعيين المهندس محمد الصاوى وزيراً للثقافة، ووقع المشاركون في الوقفة الاحتجاجية بياناً طالبوا فيه بضرورة إنشاء حكومة انتقالية تنهض بمهمة إدارة البلاد، معتبرين استمرار وجود حكومة أحمد شفيق التفافاً على أهداف الثورة، وهتف

المتظاهرون ضد الصاوى، وطالبوا برحيله من الوزارة، مقترحين أن يتولى المجلس الأعلى للثقافة مسئولية إدارة الوزارة لحين تشكيل حكومة جديدة غير حكومة شفيق، وتَرَكَ الصاوى اجتماعاً عقده بمكتبه أمس، لتخطيط ميدان التحرير، وخرج للحديث مع الفنانين، الذين واجهوه باتهاماتهم بفرضه رقابة على العروض، وحاول وزير الثقافة الجديد الدفاع عن نفسه، وقال: «لم يحدث، أو حدث مرة واحدة»، إلا أن الفنانين أصروا على اتهاماتهم للوزير.

اليوم السابع عشر: (الاثنين) [٢٠١١/٢/٢٨]

- تم تأجيل امتحانات الثانوية العامة لمدة أسبوعين.
- أصدر النائب العام المصري، الاثنين ٢٨-٢-٢٠١١، قراراً بمنع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأفراد عائلته من السفر خارج البلاد، كما تضمن القرار التحفظ على أموال مبارك وأسرته. ويشمل القرار مبارك وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما هايدي راسخ وخديجة الجمال، بحسب ما أفاد بيان صادر عن مكتب النائب العام، وأشار القرار إلى أنه يجرى التحقيق مع مبارك وعائلته في البلاغات المقدمة ضدهم، دون أن يشير إلى أي تفاصيل حول البلاغات المقدمة ضد أفراد الأسرة، وذكرت صحيفة الأهرام الحكومية في صدر صفحتها الأولى الاثنين: أن بلاغات قدمت للنائب العام تفيد "بوجود حسابات سرية لأفراد من أسرة مبارك في البنوك المصرية"، وأكدت الأهرام أنه وفقا للبلاغات فإنّ حسابات زوجة مبارك سوزان ثابت بلغت ١٤٧ مليون دولار بينما بلغت قيمة حسابات نجله الأكبر علاء مبارك قرابة ١٠٠ مليون دولار ونجله الاصغر جمال ١٠٠

مليون دولار كذلك. وقالت الصحيفة، نقلا عن البلاغات، أن الرئيس المصري السابق قام بتوكيل زوجته سوزان للتصرف في حساب مكتبة الإسكندرية الذي كان يتم تغذيته من المنح الأجنبية.

- قال الناشط المصري والمدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي: إن تحديد الفترة الانتقالية قبل إجراء انتخابات بستة أشهر غير كافية، ولابد من إعطاء الشعب الفرصة لتكوين أحزاب تمثله، خاصة أن الجيش يتحدث عن فترة ٥ أشهر لظهور أحزاب وفقاً للجنة تكوين لأحزاب، ما يعطي فقط فترة شهر للأحزاب المكونة؛ وذلك سيعطي أفضلية كبيرة فقط للجماعات المنظمة وهي الإخوان المسلمين والحزب الوطني الحاكم الذي يعيد استنساخ نفسه، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تكوين نظام لا يؤدي إلى الديمقراطية المنشودة.
- قالت مصادر قضائية: إن رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار السيد عبد العزيز عمر قرر، الأحد ٢٧-٢-٢٠١١، تحديد جلسة الخامس من مارس/آذار لبدء محاكمة وزير الداخلية المصري السابق أمام محكمة جنايات القاهرة، وقال مصدر: إن حبيب العادلي- الذي أُقيل خلال احتجاجات الغضب التي أدت إلى تنحي الرئيس حسني مبارك – متهم في هذه القضية بغسل أموال، وبحسب صحيفة ."اليوم السابع" فإن النيابة العامة كانت قد تلقت إخطاراً بتاريخ ٢١-٢-٢٠١١ من وحدة مكافحة غسل الأموال التي تم إخطارها من أحد البنوك بقيام شريك بإحدى شركات المقاولات بإيداع مبلغ ٤ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه في حساب وزير الداخلية السابق بما لا يتناسب مع حركة وطبيعة حسابه الشخصي طرف البنك، وأن التحقيقات كشفت أن

الشخص الذي قام بإيداع تلك المبالغ، وقد سبق أن أسندت وزارة الداخلية إلى شركته تنفيذ إنشاء بعض العمارات السكنية في بعض المشروعات الخاصة بها، وأن هذا الشخص قام بشراء قطعة أرض مخصصة للمتهم بمنطقة القاهرة الجديدة، وأودع قيمتها في الحساب الشخصي للمتهم بأحد البنوك، وبعد هذه الصفقة التي تمت بينهما أعادت وزارة الداخلية إسناد تنفيذ عمليات أخرى لذات الشخص مشتري الأرض.

- بدأت نيابة أمن الدولة العليا، التحقيق في البلاغ المقدم إلى النائب العام من البدرى فرغلى رئيس اتحاد أصحاب المعاشات ضد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق، والذي يتهمه فيه بالاستيلاء على أموال التأمينات المملوكة لأصحاب المعاشات، والتي بلغت ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، وإهدارها، بضمها لسيطرة وزارة المالية، وإنفاقها في غير المصارف المخصصة لها، واتهم البدرى، وزير المالية، بالإبادة الجماعية من خلال امتناعه عن تمويل شراء الأدوية للتأمين الصحى، وقيام التأمين بصرف أدوية بديلة ليست لها فاعلية أدت إلى وفاة العشرات من المرضى.
- قررت حكومة تسيير الأعمال برئاسة الدكتور أحمد شفيق إنشاء صفحة لها على موقع التواصل الاجتماعى الشهير "فيس بوك" للتواصل مع الآلاف من الشباب والمواطنين.
- اعتصم اليوم مئات الشباب بميدان التحرير، ويطالبون بإسقاط حكومة شفيق.

- والتقى ائتلاف شباب الثورة، والذي يضم حركات: شباب ٦ إبريل ودعم البرادعى وحزب الجبهة، والإخوان المسلمين، وشباب أحزاب: "الغد" و"الوفد" و"التجمع" و"الكرامة"، مع قيادات المجلس العسكري مساء أمس على مدار ٤ ساعات.
- وأكد حسام مؤنس بحملة دعم حمدين صباحى مرشحا للرئاسة، خلال المؤتمر الصحفى الذي عقد مساء اليوم الاثنين، أن اللقاء المطول مع المجلس العسكري مساء أمس بدأ بالحديث عن أحداث جمعة التطهير، حيث اعتداء الشرطة العسكرية على متظاهرى التحرير، إلا أن المجلس بدا متحفظا على فكرة الاعتصام بعد فترة حظر التجوال المقررة بعد منتصف الليل، وفى المقابل أعلن الشباب رفضهم لاستخدام العنف مع أى من المتظاهرين، مع إمكانية استمرار الاعتصام داخل منطقة محددة بالميدان.
- أعلنت إدارة البورصة منذ قليل أنه تم تأجيل العمل بالبورصة مرة أخرى حتى يوم الأحد المقبل، وقالت البورصة: إن القرار اتخذ بعد التشاور بين كل من هيئة الرقابة المالية وشركة مصر للمقاصة ومجلس الوزراء وجمعيات المستثمرين والمتعاملين في البورصة، وأضافت البورصة: أن التأجيل جاء لهدفين رئيسيين، أولهما: إعادة تحديث قوائم الممنوعين من التصرف في أموالهم من رجال الأعمال وغيرهم، والذين لهم شركات مُدْرَجَةٌ أو أسهم بالبورصة، والسبب الثاني: هو انتظار تمكن صغار المتعاملين بالبورصة من الاستفادة من الدعم المادى الذي اتفق على تقديمه لهم عبر شركات السمسرة بالاتفاق مع وزارة المالية.

- صرح المستشار طارق البشرى، رئيس لجنة تعديل الدستور: بأن التصويت في الانتخابات، خلال المرحلة المقبلة، سيكون ببطاقة الرقم القومى، مؤكداً أن عملية الانتخاب واللجان المشرفة عليها، ابتداء من اللجنة العليا إلى اللجان العامة ثم الفرعية، ستكون تحت إشراف قضائى كامل من أعضاء الهيئات القضائية؛ مُنَوّهًا بأن دور وزارة الداخلية سيقتصر على تأمين العملية الانتخابية، وقال البشرى، خلال مؤتمر صحفى عقده أمس بمقر انعقاد اللجنة بوزارة العدل: إن ما انتهت إليه لجنة التعديلات الدستورية من تعديل لبعض نصوص الدستور هو المرحلة الأولى من عملها؛ لتبقىٰ بعد ذلك المرحلة الثانية، التي تختص بتعديل نصوص القوانين المكملة أو المتفرعة من تلك النصوص الدستورية، وهى قوانين مباشرة الحقوق السياسية، وقوانين مجلسى الشعب والشورى، وقانون انتخاب رئيس الجمهورية.
- ترددت أنباء قوية، عن تعديل وزارى مرتقب خلال الساعات القادمة، يطال ٤ وزراء هم: اللواء محمود وجدى وزير الداخلية، وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية، والمستشار ممدوح مرعى وزير العدل، والمهندس محمود لطيف وزير البترول. وقال مصدر مطلع لـ"اليوم السابع": إن تغيير الوزراء الثلاثة، ربما يكون نزولاً على رغبة الرأى العام، بعد الضغط الإعلامى المُطالب بوجوه جديدة لهذه الوزارات، خصوصاً بعدما تردد عن أن وزير الداخلية الحالى محمود وجدى يواجه معارضة من قيادات الوزارة، إلى جانب ما شهدته الأيام الماضية من أحداث مؤسفة، مثل واقعة ضابط المعادى الذي أطلق النار على سائق الميكروباص عقب نشوب مشاجرة بينهما بسبب الاختلاف على أولوية

المرور، وتصريحات اللواء مجدى أبو قمر، مدير أمن البحيرة، الذي تم نقله بعد نشر فيديو له يسيئ للمواطنين.

- كلّف الدكتور أحمد شفيق، رئيس مجلس الوزراء، الدكتور زياد بهاءالدين، رئيس هيئة الرقابة المالية، بتشكيل «مجموعة عمل» لوضع قواعد منع تعارض المصالح المالية للوزراء والمسئولين بالدولة، مع المصلحة العامة، وذلك تمهيداً لطرحها للنقاش، واقتراح شكل إصدارها؛ استكمالاً لجهود الدولة في الحد من ظاهرة الفساد الإدارى، ووضع الآليات والنظم التي تمنع ظهوره، وتنفيذا لهذا التكليف - الذي جاء عقب لقاء شفيق مع بهاءالدين في مجلس الوزراء أمس - تقدم الأخير باستقالته من رئاسة الهيئة لرئيس مجلس الوزراء، الذي قبلها وكلّف الدكتور أشرف الشرقاوى النائب الأول لرئيس هيئة الرقابة المالية بتولى مهام رئيس الهيئة.
- أصدرت المحكمة العليا العسكرية أحكاما قضائية ضد ٣٥ متهماً في جرائم البلطجة، والسرقة بالإكراه، وخرق حظر التجول، وترويع المواطنين في عدد من المحافظات. وحصل بعض المتهمين على أحكام بالسجن تراوحت بين عامين و٥ سنوات، فيما عُوقِبَ آخرون بدفع غرامة تتراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠ جنيه.

اليوم الثامن عشر: (الثلاثاء) [١/٣/٢٠١١]

- تقرر بدأ الدراسة في الإسكندرية يوم ١٢ / ٣ / ٢٠١١.
- كشف الدكتور أيمن فريد أبو حديد، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، أن القوات المسلحة تقوم حاليا بالتصوير الجوى للمنتجعات السياحية بطريق «القاهرة - الإسكندرية الصحراوى»، لتحديد نسبة

المخالفات، وقال «أبو حديد»، في المؤتمر الصحفى الذي عقده أمس بديوان الوزارة، إن ذلك يأتى قبل تحصيل غرامة الـ١٠٠ ألف جنيه من المستثمرين الذين قاموا بالبناء على مساحة تتجاوز ٧% من إجمالى مساحة الأراضى، وإحالة المخالفات إلى وزارة الإسكان لتقديرها كأراضى بناء، على أن يتم تحصيل قيمة المخالفات لصالح هيئة التنمية الزراعية والاستفادة منها في مشروعات الاستصلاح الزراعى، مؤكدا فسخ تعاقد الوزارة مع الشركة المصرية - الكويتية.

- واصل صحفيو عدد من المؤسسات القومية حركاتهم الاحتجاجية اعتراضا على السياسة التحريرية لصحفهم وبقاء عدد من الشخصيات في إدارة مجالس إدارات وتحرير هذه الصحف، إضافة إلى عدد من المطالب الأخرى كتعيين غير المُعَيَّنِينَ، والكشف عن الفساد بالمؤسسات، وقام عشرات الصحفيين والعاملين بمؤسسة «روزاليوسف»، أمس، بالاعتصام داخل مقر المؤسسة للمطالبة برحيل كرم جبر، رئيس مجلس إدارة المؤسسة، وعبدالله كمال، رئيس التحرير، وردد العاملون العديد من الهتافات التي تطالب بالتحقيق فيما سموه «الفساد في المؤسسة»، والتحقيق في الخسائر التي تكبدتها المؤسسة نتيجة تراجع توزيع الصحيفة اليومية والمجلة، وهى الخسائر التي قدرها البعض بما يقارب ١٠٠ مليون جنيه - على حد قولهم- وفى مؤسسة «الأهرام» بدأت اللجان الثلاث التي تم تشكيلها بمعرفة طه عبد العليم، المدير العام للمؤسسة، عملها في وضع هيكل مالى وإدارى جديد للعاملين بالمؤسسة، وتتبع وكشف الفساد، والتحقيق في حقيقة أرقام الخسائر التي تكبدتها المؤسسة، والتي تجاوزت الـ١٧٥ مليون جنيه في

ثلاثة أسابيع، ووضع سياسة تحريرية جديدة للمؤسسة تتناسب مع كونها صحيفة قومية تُعتبر لسان الشعب المصري، وليس لسان أى حزب أو الحكومة.

اليوم التاسع عشر: (الأربعاء) [٢٠١١/٣/٢]

- قال اللواء عبد الجواد أحمد عبد الجواد مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون، إن نحو ثلاثة أرباع من أصل ٣٢٠٠ مسجون في سجن "الأبعادية" بدمنهور حاولوا الهرب عبر حوش السجن، فيما تم التأمين والتنسيق مع القيادات الموجودة المتمثلة في القوات المسلحة وقوات الأمن المركزى للتعامل مع شغب السجناء وفقاً للقانون، وذلك بإطلاق النيران في الهواء، ثم إطلاق الخرطوش بعد التحذير وزيادة أعمال الشغب، فيما حرق السجناء المستشفى ومخزون الطعام التابعين لهم واحتجزوا المأمور، وأكد عبد الجواد، خلال مداخلة هاتفية ببرنامج "٩٠ دقيقة"، مقتل ٣ وإصابة ١١ في اشتباكات سجن الأبعادية، فيما تم حالياً السيطرة على الوضع.
- قال د. مجدى راضى المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء اليوم، الأربعاء، إن قرار وزير المالية العاجل بشأن صرف ٤٧ مليون جنيه للمؤسسات الصحفية القومية، جاء لتعويض خسائر هذه المؤسسات خلال الفترة الماضية، وذلك لتمكينها من الوفاء برواتب العاملين بها خلال المرحلة الانتقالية الحالية، وليس لدعم النشاط الصحفى فيها.
- ذكر مصدر مقرب من الرئيس السابق حسنى مبارك، أنه تم نقله إلى المركز الطبى العالمى تحت حراسة أمنية مشددة، وأضاف المصدر أن الرئيس السابق كان ينوى السفر مساء اليوم إلى "تبوك" بالسعودية

بالطائرة الخاصة للعائلة ومعه سوزان ونجلاهما علاء وجمال وزوجتاهما، إلا أن برج المراقبة رفض سفرهم طبقا لقرار النائب العام بمنعهم من السفر، وأشار المصدر: أن الرئيس السابق كان يجلس بالطائرة على أساس الموافقة على سفره سرا، إلا أن أمن المطار رفض خروجه من المطار، وبعدها تم نقله إلى مستشفى المركز الطبي العالمي بعد أن تعرض لضيق في التنفس.

- استمع جهاز الكسب غير المشروع، اليوم، إلى أقوال الدكتور إسماعيل سراج الدين، رئيس مكتبة الإسكندرية، لمناقشته في اتهامات النائب السابق مصطفى بكرى، التي أكد فيها: أن سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق «مبارك» لها حساب في مكتبة الإسكندرية، وهو حساب قام الرئيس السابق بتوكيلها للتصرف في أمواله، وقيمة هذه الحسابات كالتالى: ٩٢٫٩٦٠ مليون دولار، و ٤٤٫٨٦٤ مليون دولار، و ٥٫٤٥٢ مليون دولار.
- استدعت نيابة أمن الدولة العليا اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، للمرة الثانية لاستكمال التحقيقات معه في قضية الانفلات الأمنى. وخضع العادلى للتحقيق منذ الثالثة عصراً حتى الواحدة ليلاً، وبعدها خرج في حراسة الشرطة، ونقل في سيارة الترحيلات إلى سجن مزرعة طرة. واضطر رجال الحرس إلى تغيير المسار بعد محاولة عدد من المواطنين رشق سيارة الترحيلات التي كانت تقل أحمد عز بالحجارة، وعلى صعيد التحقيقات في قضية الانفلات الأمنى، أكد مصدر قضائى: أن النيابة ستستدعى كُلاً من حسن عبد الرحمن، رئيس مباحث أمن الدولة السابق، وأحمد رمزى، رئيس قطاع الأمن

المركزى، وإسماعيل الشاعر، مدير أمن القاهرة السابق، للاستماع إلى أقوالهم فيما نسبه إليهم العادلى من اتهامات.

- تواصلت الحركات العمالية الاحتجاجية في عدد من القطاعات اليوم، ففى مصلحة الضرائب العقارية، تظاهر المئات من العاملين أمام المقر الرئيسى بالسيدة زينب، مطالبين بتسوية المؤهلات العليا الحاصلين عليها أثناء الخدمة، مؤكدين صدور قرار من وزير المالية بتسوية المؤهلات.
- وتظاهر المئات من العاملين المؤقتين بالمتاحف المختلفة التابعة لوزارة الآثار أمام مقر هيئة الآثار بمنطقة لاظوغلى، مطالبين زاهى حواس، وزير الدولة لشئون الآثار، بتعيينهم وتحسين الأجور، مؤكدين أنهم يعملون منذ أكثر من ٧ سنوات، ويحرسون مقتنيات لا تقدر بثمن، بينما يتقاضون مبالغ ضئيلة.
- وواصل العاملون ببنك التنمية والائتمان الزراعى إضرابهم عن العمل لليوم الثالث على التوالى، مطالبين رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق ومحافظ البنك المركزى فاروق العقدة بإقالة على شاكر، رئيس البنك، والمساواة بين جميع العاملين بالبنك.
- وأضرب ما يقرب من ١٠٠٠ عامل في شركة النيل للصناعات الغذائية «إنجوى» عن العمل، احتجاجاً على قرار رئيس الشركة بفصل ١٠ من العاملين بالشركة، فيما تظاهر العشرات من العاملين في شركة «بريزيدون» بالعبور، احتجاجًا على خفض رواتبهم.
- كشف مصدر مسؤول بـ«الرقابة المالية» عن حصر ممتلكات عائلة الرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته، اليوم، وإرسالها إلى النائب العام

المستشار عبد المجيد محمود، وأكد المصدر أن الرئيس السابق لا يمتلك أسهماً أو سندات باسمه أو اسم زوجته سوزان صالح ثابت، ولفت إلى أن زوجتى جمال وعلاء مبارك تمتلكان أسهماً وسندات في شركات مقيدة بالبورصة، وقال المصدر إن زوجتى ولدى الرئيس السابق تمتلكان أسهماً وسندات بحكم أنهما بنتا رجلى أعمال، مشيراً إلى تضخم ثرواتهما خلال الفترة الماضية، وكشف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن الرئيس السابق كان يمتلك عدداً صغيراً من الأسهم في شركة الحديد والصلب «٤٠ سهماً»، قام ببيعها عام ٢٠٠٢، مشيراً إلى أن أحد المسئولين بسوق المال قام بتصوير أحد الأسهم المملوكة للرئيس أثناء قيام أحد بنوك الحفظ بإيداعها، بهدف الاحتفاظ بصورة من سهم يمتلكه الرئيس السابق في شركة الحديد والصلب.

اليوم العشرون (الخميس) [٢٠١١/٣/٣]

- باشرت النيابة العامة التحقيق في واقعة هروب ٢٠ مسجوناً فجر اليوم، الخميس، من قسم شرطة دار السلام، بينما تمكنت قوات الأمن من القبض على ٧ منهم، وقد أفادت المعلومات الأولية أن ٢٠ مسجوناً كانوا متواجدين بحجز قسم شرطة دار السلام، قاموا بتكسير الحائط من داخل الحجز وفروا هاربين، بينما نجحت قوات الأمن فى القبض على سبعة منهم، وتكثف الجهود حالياً لضبط باقى الهاربين.
- تقدم أحمد شفيق باستقالته من رئاسة الوزراء، استقبل المعتصمون بميدان التحرير قرار إقالة الفريق أحمد شفيق، رئيس الوزراء، بإعلانهم الاستمرار في الاعتصام لحين الاستجابة لباقى مطالبهم التي حددوها

في بيان رقم ١ والذي كان يتضمن تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة، وإقالة جميع الوزراء والمحافظين، وحل المجالس المحلية، بينما أبدى البعض فرحتهم الشديدة بقرار تولي عصام شرف رئاسة الوزراء، معتبرين هذا القرار يمثل مطالبهم، حيث أكد أحد المعتصمين: أن عصام شرف كان من المشاركين بثورة ٢٥ يناير وكان من أبرز داعميها.

- فور الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة وزير النقل الأسبق عصام شرف بعد قبول استقالة الفريق أحمد شفيق، أنشأ عدد من الشباب على موقع الفيس بوك صفحة تطالبه بأداء اليمين بميدان التحرير، فيما تناقل عدد من الشباب أنهم أجروا اتصالاً هاتفياً بشرف وأبدى موافقته.
- وأعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في رسالة حملت رقم (٢٦) على صفحته على موقع "فيس بوك"، قبوله استقالة رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية الفريق "أحمد شفيق"، وتكليف المهندس "عصام شرف" وزير النقل الأسبق، يذكر أن "شرف" شغل منصب وزير النقل، في حكومة الدكتور أحمد نظيف، وأُقِيلَ بسبب خلافاته مع نظيف.
- قرر المستشار تيمور مصطفى كامل رئيس هيئة النيابة الإدارية، تشكيل فريق رفيع المستوى للتحقيق في المخالفات المنسوبة لرجل الأعمال الشهير حسين سالم برئاسة المستشار محمد عبد القادر عضو المكتب الفنى، وتحت إشراف المستشار حماد الجندى نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية ومدير المكتب الفنى لرئيس هيئة النيابة الإدارية، وكان أحد المواطنين قد تقدم ببلاغ للنيابة الإدارية بشأن واقعة قيام

المختصين بمدينة شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء خلال عام ٢٠٠٠ بتخصيص قطعة أرض تقدر مساحتها بحوالى ٢ مليون متر مربع، إلى رجل الأعمال حسين كمال الدين إبراهيم سالم بالمخالفة للإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن، وبسعر لا يتجاوز ٢٠ جنيها للمتر وقيام رجل الأعمال المذكور بإقامة ٢٥٠ فيلا على الأرض المشار إليها، دون مراعاة لِحُرْمَةِ مياه خليج السويس، وصدر لهذه البنايات عدة قرارات إزالة، لم يتم تنفيذها بسبب صلة رجل الأعمال المذكور برئيس الجمهورية السابق، وبيعه عدد ٤ فيلات لنجليه جمال وعلاء مبارك بثمن بخس وزهيد يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ ألف جنيه للفيلا الواحدة، وبيع باقى الفيلات بسعر يصل إلى ١١ مليون جنيه للفيلا الواحدة، وذلك للتحايل على القانون، ومنع تنفيذ قرارات الإزالة لهذه المبانى، واستغلال نفوذهم، وتلقت النيابة الإدارية بعض المستندات الخاصة بهذا البلاغ وصور عقود بيع الفيلات المشار إليها لنجلى الرئيس، ويتابع المستشار الدكتور تيمور مصطفى كامل رئيس هيئة النيابة الإدارية فريق التحقيق.

- صرح مصدر أمنى مسئول بأنه قد تقرر إجراء عملية المشاركة والإدلاء بالصوت الانتخابى لكل مواطن في عملية الاستفتاء على تعديل الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة باستخدام بطاقة الرقم القومى، وفقا لمحل الإقامة الثابت بها ولكل من بلغ عمره ١٨ عاما فقط.
- قررت وزارة التربية والتعليم التغاضى عن احتساب أيام الغياب التي غابها طلاب الثانوية العامة بمرحلتيها الأولى والثانية خلال النصف

الدراسى الأول من هذا العام، كما قررت إعادة قيد الطلاب المفصولين بسبب تجاوزهم نسب الغياب المقررة في النصف الدراسى الأول، وقال مصدر مسئول بوزارة التربية والتعليم: إن الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم في حكومة شفيق المستقيلة، اتخذ هذا القرار بعد التقائه مساء أمس بـ١٢ طالباً من طلاب الثانوية العامة داخل مكتبه لمدة نصف ساعة، وأكد المصدر : أن الطلاب دعوا الوزير إلى عدم احتساب الغياب خلال النصف الدراسى الثاني، وهو ما دفع موسى إلى الاستجابة لهم، ولكن لإلغاء نسبة غياب النصف الدراسى الأول وليس الثانى؛ حتى لا يؤثر على استقرار العملية التعليمية حتى نهاية العام، معتبرا أن موسى ضرب عصفورين بحجر بهذا القرار، في السياق نفسه التقى عدد من طلاب الثانوية العامة اليوم الخميس بمسئولين عن متابعة المدارس داخل ديوان الوزارة، واشتكى الطلاب من ارتفاع مصروفات خوض امتحان مادة المستوى الرفيع ووصولها إلى ٤٥ جنيها، إلا أن مسئولى الوزارة أكدوا لهم أن رسم التقدم لا يزيد عن ١٥ جنيها وفق آخر قرار وزارى منظم لمصروفات العملية التعليمية، داعين الطلاب إلى عدم دفع أى مبالغ إضافية.

- أكدت لجنة تقصى الحقائق برئاسة المستشار عادل قورة، في بيان يتضمن معلومات هامة عن واقعة معركة الجمل وإطلاق الرصاص الحى والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين بطريقة عشوائية: أن اللجنة استمعت إلى أقوال ١٢٠ من شهود الوقائع التي حدثت في القاهرة والجيزة والذين أكدوا أن قناصة الشرطة أطلقوا الرصاص الحى

على المتظاهرين من على أسطح مجمع التحرير وفندق رمسيس هيلتون ومبنى الجامعة الأمريكية وديوان وزارة الداخلية القريب من ميدان التحرير، وأكد البيان، أن مؤيدى النظام السابق وراء وقائع واقعة الجمل، حيث وصلوا إلى ميدان التحرير ورشقوا المتظاهرين بقطع من الطوب وكسر الرخام جلبوها بسيارات نصف نقل من منطقة شق التعبان، بينما جاء آخرون من ناحية ميدان الشهيد عبد المنعم رياض يمتطون الجمال والجياد يحملون عصى، غليظة وقطع حديد وأسلحة بيضاء انهالوا بها ضرباً على المتظاهرين، فأصابوا وقتلوا وأحدثوا الرعب بينهم، وقد أمكن احتجاز بعضهم وتسليمهم للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم، وجارى الاستعلام عن هوياتهم، وأضاف البيان: أن الشهود أدلوا بمعلومات وأسماء عن المشاركين في ذلك الاعتداء وترتيبه وتمويله.

- أكد ائتلاف شباب الثورة والذي يضم حركات "شباب ٦ إبريل والعدالة والحرية والإخوان والجبهة ودعم البرادعى"، في بيان له اليوم الخميس، على إلغاء المسيرات التي دعا إليها باتجاه ميدان التحرير، وأخرى باتجاه مجلس الوزراء، مع تحويل الدعوة إلى احتفال غدا بميدان التحرير مع رفع لافتات بباقى المطالب، وقال ائتلاف شباب الثورة: "لا نعشق التظاهر والاعتصام، لكننا مازلنا نطالب بتحديد جدول زمنى لتحقيق باقى مطالب الثورة المجيدة"، معربين عن تقديرهم لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تلبية مطالب ثورة الشعب المصري، وطالب الشباب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالاستمرار في مساندة ودعم مطالب الثورة، من بينها الإفراج عن جميع المعتقلين

قبل وبعد ٢٥ يناير، ومحاسبة شفافة للمتورطين من الداخلية وبلطجية الحزب الوطني عن قتل ٣٦٥ شهيدا وإصابة ٥ آلاف مواطن مصري طالبوا بالتغيير سلميا، وحل جهاز أمن الدولة، وأكد الشباب أن إجراء انتخابات برلمانية في يونيو لن يحقق الديمقراطية ومن شأنه أن يأتى بمجلس شعب مشوه، مطالبين بإنشاء مجلس رئاسى أو عقد الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية ببطاقة الرقم القومى.

- أعلن "بنك الإسكان والتعمير": التحفظ على فيلتين، الأولى: لوزير الداخلية السابق حبيب العادلى مسجلة باسم نجله القاصر "شريف"، وأخرى: مملوكة لرجل الأعمال السابق وأمين التنظيم بالحزب الوطني أحمد عز مسجلة باسم شركة العز للسيراميك، وذكر البنك في بيان تلقته وكالة أنباء الشرق الأوسط، أنه في ضوء ما تلقاه البنك من إخطارات من البنك المركزى والخاصة بمن صدرت ضدهم أحكام بمنعهم من التصرف في ممتلكاتهم وأموالهم تبين أن نجل وزير الداخلية السابق يمتلك فيلا رقم (١١٦) نموذج الجوهرة بمنطقة ٢٥ بمارينا، وتم التأشير بالمنع من التصرف وأخطر البنك المركزى بذلك، وأوضح البنك أنه تبين أيضا من عمليات الفحص وجود فيلا مسجلة باسم شركة العز للسيراميك المملوكة لأحمد عز في مدينة السادات المنطقة الأولى شارع طارق بن زياد رقم واحد، وتم التحفظ عليها أيضا.
- أكد عبد الرحمن سمير، الناشط بحملة دعم البرادعى وعضو ائتلاف شباب الثورة، أن الائتلاف بصدد تشكيل لجان لتوعية متظاهرى التحرير بأهمية تعليق الاعتصام لتسير عجلة البلد الاقتصادية، خاصة

مع استجابة المجلس العسكري إلى مطلب الثورة بتشكيل حكومة جديدة برئاسة المهندس عصام شرف وزير النقل الأسبق، وإعطاء مهلة من الوقت لتنفيذ باقى المطالب.

- قال الدكتور محمد سليم العوا رئيس مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار: إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يستحق كل التقدير والاحترام، لموقفه العظيم في مساندة الثورة، والقرارات التي تتخذ بشكل يومى في سبيل تحقيق مطالبها، مشددًا على أهمية الصبر في تحقيق المطالب والآمال، لافتاً إلى أنه من الطبيعى أن تسير عملية الإصلاح ببطء، وأكد أن "الثورة المضادة هى أكذوبة كبرى يروج لها المتشائمون ومحبو نشر الشائعات"، قائلاً: إن ثورة ٢٥ يناير أنتجت "تيارا عاما مصريا" يتحد فيه كافة أفراد المجتمع، ويتابع تحقيق آمال الثورة، ويخلق لها آمال وتطلعات جديدة، ويعمل على المحافظة على مكتسبات الثورة وتطويرها.
- تأجيل الدراسة بجامعة الأزهر أسبوعاً لاستكمال إخراج الحرس.
- صرح الدكتور زاهى حواس وزير الدولة لشئون الآثار في حكومة شفيق التي استقالت اليوم، أنه لن يعود مرة أخرى لهذا المنصب، موضحاً أنه كان سيتقدم باستقالته، إلا أن الحكومة كلها ستتغير بعد استقالة الفريق أحمد شفيق.
- تقدم المستشار أحمد مكى عضو مجلس القضاء الأعلى ونائب رئيس محكمة النقض، بمذكرة إلى مجلس القضاء الأعلى، تتضمن رؤيته حول التعديلات الدستورية التي انتهت إليها مؤخراً اللجنة المكلفة بتعديل الدستور، مطالباً مجلس القضاء الأعلى باتخاذ الإجراءات

اللازمة بشأنه . ..حه مكى في المذكرة اسي بداها بـ"الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة"، انتقاده لإسناد رئاسة اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية إلى رئيس اللجنة الدستورية العليا، ونقل الفصل في صحة العضوية من محكمة النقض إليها، وجاء في المذكرة التي حصل اليوم السابع على نسخة منها، "أن جميع أعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية، أقدم من رئيسها وهو رئيس المحكمة الدستورية قبل أن ينعم عليه بهذا المنصب، فكان من الأولى أن يترك هذا الأمر للقانون المنظم للانتخابات الرئاسية، أسوة بما اتبعه المشروع في المادة ٨٨ منه بشأن لجنة الإشراف على الانتخابات البرلمانية".

- طالب الشيخ محمد حسان الداعية الإسلامي: بوقف الاعتصامات والاحتجاجات المنتشرة في مختلف المحافظات، لدفع عجلة التنمية، قائلاً: إنه من سنن الله التدرج، ولابد من الانتظار لتحقيق الإصلاح، وأبدى حسان في خطبة امتدت منذ ما بعد صلاة المغرب حتى العشاء، مساء أمس الثلاثاء بمحافظة كفر الشيخ في الجمعية الشرعية، استعداده والشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية في السويس لعقد صلح بين وزارة الداخلية وقبائل سيناء، مطالباً بالإفراج الفورى عن كافة المعتقلين، كما طالب بعودة الجيش إلى ثكناته، لأن مصر ـ على حد قوله ـ مستهدفة والجيش ليس مكانه الشارع، ولكن على الحدود، وحذر حسان من المساس بالمادة الثانية من الدستور، قائلاً: إن الشعب والجيش لن يسمحا أن "تمس بأذى"، مطالباً بتفعيلها، داعياً الله أن يرزق مصر بمن يحكم بكتاب الله وسُنة رسوله، وأضاف: ليطمئن النصارى، فالإسلام هو الذي حمىٰ كنائسهم وأطفالهم، فهو دين

العدل والأمان والتسامح والسماحة، ولا ينبغى أن نجعل الإسلام فَزّاعَةً للغرب والآخرين فهو دين العدل والحق، وأكد أنه لابد أن نضحى بأنفسنا إذا طال هذه المادة أى تغيير.

- نفى مصدر مسئول بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة دخول الرئيس السابق محمد حسنى مبارك المركز الطبى العالمى للعلاج، كما نفى المصدر أن مبارك تم نقله إلى المركز الطبى العالمى تحت حراسة مشددة، أو أن الرئيس السابق كان ينوى السفر هو وعائلته أمس الاثنين إلى تبوك بالسعودية بالطائرة الخاصة للعائلة، أو أن برج المراقبة رفض سفرهم طبقا لقرار النائب العام بمنعهم من السفر.
- أمرت نيابة أمن الدولة العليا باستدعاء سامح فهمى، وزير البترول السابق، لسماع أقواله في تحقيقات تجريها بشأن بلاغات تؤكد بيع الغاز الطبيعى المصري لإسرائيل و ٦ دول أوروبية بأسعار بخسة، مما تسبب في إهدار ٣ مليارات جنيه على الدولة خلال ٥ سنوات، وذكرت مصادر أن «فهمى» قال في التحقيقات، أمس، إنه كان مجرد مُنفِّذ لاتفاقية وافقت عليها السلطات المصرية، ممثلة في حسنى مبارك وأحمد نظيف. كما استمعت النيابة إلى أقوال محمود لطيف، وزير البترول الحالى، الذي شرح تفاصيل الاتفاقية وتاريخها وأسعار بيع الغاز، وقررت النيابة أمس منع عبد العليم طه رئيس الهيئة العامة للبترول سابقاً، والمهندس محمد طويلة رئيس القابضة للغاز الطبيعى الأسبق من السفر.
- قرر المستشار الدكتور جودت الملط، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، إغلاق المقر الرئيسى للجهاز المركزى للمحاسبات بمدينة

نصر لأجل غير مسمى، بعد اشتعال النار في أحد أدوار الجهاز بعد وقفة احتجاجية من بعض أعضائه، وقال الملط إنه قرر إغلاق الجهاز لحين توفير الحماية اللازمة له ولأعضاء الجهاز حتى يتمكنوا من أداء رسالتهم وإصدار تقاريرهم الرقابية عن الفساد وإهدار المال العام. واعتبر الملط أن هذه المحاولات لن تثنيه أو تمنعه من تقديم جميع المستندات والأوراق لجهات التحقيق عن فساد الحكومة السابقة ورموز النظام السابق، وقد اشتعلت النيران أمس، في الدور الثاني في غرفة ملاصقة لحجرة الضغط العالى المغذية للجهاز بالكهرباء في غرفة الضغط العالى، بعد الوقفة الاحتجاجية التي نظمها عشرات الموظفين في الجهاز ضد الملط وسياساته، وتخللتها هتافات عدائية موجهة لشخصه. وتمكنت قوات الإطفاء وموظفو الجهاز من السيطرة على الحريق، ولم يسفر الحريق عن أى خسائر في الأرواح أو الممتلكات، ولم تصل النيران إلى أدوار أخرى، وأُتلف فقط بعض الأوراق.

- تقرر تأجيل الدراسة بجامعات القاهرة وعين شمس وأسيوط وحلوان.
- تقرر تأجيل عمل البورصة المصرية إلي أجل غير مُسميٌ.
- طلب الدكتور حسن يونس، وزير الكهرباء والطاقة، من النائب العام الدكتور عبد المجيد محمود، التحقيق فيما ورد على موقع الـ«فيس بوك» لمجموعات بلغت ٦٩ جروباً، تتضمن وقائع فساد لبعض المسئولين والموظفين، وقال الوزير في خطابه: إن الوقائع التي تناولتها بعض الصحف نقلاً عن الموقع تضمنت وقائع مرسلة لا سند لها من الحقيقة وفق المذكرة المقدمة من الوزير، خاصة إسناد أعمال الخبير

الاستشارى للمشروع النووى المصري، إلى شركة «بكتل» وقال: «تم إسناد هذه الأعمال إلى شركة "ورلى بارسونز"، صاحبة العطاء الأرخص، ولفت إلى أن الوقائع تضمنت بعض المعلومات حول الذمة المالية لعدد من الأشخاص، بعضها يعمل في قطاع الكهرباء، مما يستدعى وضع الأمر أمام النائب العام، لاتخاذ ما يراه مناسباً، وتضمنت الوقائع اتهامات بالفساد في اللجنة النقابية للمرافق، ووقائع فساد واستغلال نفوذ في شركة القناة لتوزيع الكهرباء بحصول بعض الموظفين على أراض وشقق وفيلات».

اليوم الحادي والعشرون: (الجمعة) [٢٠١١/٣/٤]

- احتشد اليوم الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى السياسية أمام مسجد القائد إبراهيم للمطالبة بمحاسبة رؤوس الفساد وحل الحزب الوطني والمحليات لاحتوائها على ٥٢ ألف فاسد على حد قولهم، كما طالب المتظاهرون بإلغاء جهاز أمن الدولة الذي قالوا إنه يحمى اليهود في مولد أبو حصيرة وكان السبب في تفجير كنيسة القديسين وحدوث الفتنة الطائفية، مشيرين إلى أن وظيفة رجاله الأساسية كانت حماية الرئيس السابق مبارك وأسرته وعائلته، وعلل المتظاهرون احتشادهم اليوم بتردد أقاويل عن وجود عربات جمع قمامة تدخل مقر أمن الدولة بمنطقة الفراعنة خالية وتخرج مليئة بقصاصات الورق المفروم، وتوجه المتظاهرون إلى منطقة القلعة ببحرى ووصلوا إلى استاد الجامعة للاحتفال بأم الشهيد في حضور بعض نجوم الغناء وهم حمادة هلال وحمزة نمرة وتامر عبد الشافى

ويحيى حوى وكذلك نجوم الرياضة أمثال محمد أبو تريكة وأحمد الكأس وطارق العشرى وأحمد سارى وهادى خشبة.

- اتفق عدد من شباب القضاة على إرسال مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطالبته باختيار المستشار عادل عبد الحميد رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً وزيراً للعدل خلفاً للمستشار ممدوح مرعى، وجاء قرار شباب القضاة كأول توصية في اجتماعهم الذي عقدوه اليوم بنادى القضاة، ودعوا إليه المستشار عادل عبد الحميد لإبلاغه بموقفهم ورغبته في أن يصبح وزيراً للعدل، خاصة أنه يلقى قبولاً لدى قطاع كبير من رجال القضاء والنيابة العامة، كما حضر الاجتماع المستشار أحمد الزند رئيس نادى القضاة، ومن المقرر أن يناقش شباب القضاة في اجتماعهم الذي دعا إليه المستشار حسام مكاوى عدد من التوصيات، منها: إبداء رأيهم في التعديلات الدستورية التي انتهت إليها اللجنة المكلفة بتعديل الدستور برئاسة المستشار طارق البشرى، فضلاً عن طرح رؤيتهم حول تعديل قانون السلطة القضائية؛ مما يضمن استقلال تام.
- قطع أهالى قرية صفط اللبن- التابعة لمركز المنيا - الطريق الزراعى مصر أسوان، احتجاجا على رغيف الخبز، وانتقلت على الفور أجهزة الأمن ومدير عام التموين للقاء الأهالى ومحاولة إيجاد حل للمشكلة، فقد خرج أكثر من ٣ آلاف شخص من أهالى القرية عقب صلاة الجمعة متوجهين إلى الطريق الزراعى، وقاموا بقطعه وأعاقوا حركة المرور، مطالبين بزيادة حصة القرية من الخبز، ومنددين بمواعيد وصول الخبز الذي يتم تصنيعه في مخابز مدينة المنيا بعد استقطاع

المحافظ جوال من كل مخبز بجميع القرى يتم تصنيعه وإعادة توزيعه، ردد المتظاهرون عبارات ساخنة ضد المحافظ وطالبوا برحيله فورا، كما أشاروا إلى محاولته خداع أبنائهم بوظائف وهمية ممولة من صندوق الخدمات.

- قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إجراء عملية الاستفتاء على التعديلات المقترحة للدستور يوم ١٩ مارس ٢٠١١، على أن تبدأ الساعة الثامنة صباحاً وتنتهي الساعة السابعة مساء، والتعديلات المقترحة ستكون على المواد أرقام ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، ١٣٩، ١٤٨ من الدستور، بجانب إلغاء المادة ١٧٩، وإضافة فقرة أخيرة للمادة ١٨٩، ومادتين جديدتين برقمي ١٨٩ مكرراً، ١٨٩ مكرر (١) إلى الدستور، وطالب المجلس الأعلى- في بيانه اليوم - اللجنة القضائية العليا المنصوص عليها في المرسوم برقم ٧ لسنة ٢٠١١ وسائر الجهات المعنية تنفيذ القرار.
- أكد الدكتور محمد البلتاجى القيادى بجماعة الإخوان المسلمين استمرار تظاهرة ٢٥ يناير، موضحاً أنه تم الاتفاق على إعطاء الحكومة الجديدة مهلة لمدة أسبوعين لتنفيذ باقى مطالب الثورة والمتمثلة في حل جهاز أمن الدولة، والمجالس المحلية، والإعلان عن أسماء الضباط الذين قتلوا شهداء ٢٥ يناير كاملة، والإفراج عن كافة المعتقلين، مردداً: "في التحرير حتى التغيير"، وأضاف البلتاجى: "يجب أن نفرق بين أن الثورة مستمرة وأننا سوف نعطى مهلة أو فرصة"، موضحاً أن الفرصة لا تعنى تفويض حكومة المهندس عصام شرف، فإذا لم تتحقق المطالب فالاعتصام السلمى مكفول، مؤكداً أن إرادة الشعب

المصري هي التي أتت بحكومة شرف، كما أسقطت الرئيس السابق حسنى مبارك".

- د. عصام شرف، رئيس الوزراء الجديد، صمم أن يأخذ شرعية وزارته من ميدان التحرير، وينخرط بين شباب الثوار، واستقبله شباب الثورة بالتهليل والتكبير، وحملوه على الأعناق.
- ينظم غدا، السبت، بالأقصر عدد من أصحاب البازارات السياحية وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بإلغاء تبعيتهم لغرفة المحال والسلع السياحية، والحصول على قيمة الاشتراكات التي دفعوها للغرفة، نظرا لعدم وقوف الغرفة بجانبهم في الأزمة الأخيرة التي شهدتها البازارات نتيجة توقف الحركة السياحية، ومحمد على، أحد المحتجين قال لـ "اليوم السابع": "نطالب القوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء الجديد، ولجنة حقوق الإنسان، الدفاع عن حقوقنا ضد احتكار ٣ بازارات فقط من أصل نحو ١٠٠٠ بازار على الحركة الشرائية للأفواج السياحية، بالتعاون مع عدد من الشركات السياحية والمرشدين بعمولات لهم تصل لـ ٣٥%".
- طالب عدد من شباب القضاة أن يكون الشعب والقضاة يداً واحدة في يوم الاستفتاء على الدستور وأيام الانتخابات، لحماية القضاة المشرفين عليها، نظرا لحالة الانفلات الأمنى التي تعم البلاد من خلال تكوين لجان شعبية أمام اللجان التي تجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، كما طالب شباب القضاة في بيان لهم صدر عقب اجتماعهم في النادى النهرى للقضاة بضرورة البدء في حملة توعية جموع الناخبين في شتى ربوع مصر لتوعيتهم بطرق الانتخاب وكيفية تنظيم العملية الانتخابية،

وأكد البيان الذي حصل اليوم السابع على نسخة منه على ضرورة أن يتلاحم شباب الثورة مع شباب القضاة بإخراج العملية الانتخابية والاستفتاء في أفضل صورة لهما، كما طالب شباب القضاة - الذين وصل عددهم إلى أكثر من ١٥٠ قاضيا ووكيل نيابة حضروا اجتماع اليوم- القوات المسلحة بضرورة أن تستمع لخبراتهم الشخصية في كيفية إجراء الاستفتاء، وأن تلتقى بهم للتعرف على ما يجرى في الشارع أثناء الانتخابات، موجهين دعوتهم إلى قضاة مصر شيوخها وشبابها، بأن يبدأوا بأنفسهم فى تلك الحملة.

- توجه فريق من النيابة العامة بالإسكندرية لمعاينة مبنى مباحث أمن الدولة بشارع الفراعنة بمنطقة محطة الرمل وسط المدينة، وأجرى فريق النيابة العامة بإشراف المحامي العام لنيابات شرق الإسكندرية المستشار عادل عمارة المعاينة للمبني الذي تمكن مئات المحتجين من اقتحامه والتعدي علي عدد من الضباط والأفراد الذين كانوا بداخله، وتمت المعاينة بعد أن كثفت القوات المسلحة تواجدها حول المبني لحراسته. وأكد مصدر أمنى: إصابة نحو ١٩ ضابطا من جهاز أمن الدولة بالإسكندرية جراء تلك الإحداث، مشيرا إلى أن ١٥ منهم يخضعون لرعاية صحية مكثفة بمستشفي الشرطة بالإسكندرية، ومن المقرر أن تستكمل النيابة العامة تحقيقاتها بالاستماع إلى أقوال شهود العيان والمصابين من الضباط والمحتجين فور سماح حالتهم الصحية بذلك.
- احتفل نحو ٥ آلاف سكندرى أمام ساحة مسجد القائد إبراهيم عقب انتهاء صلاة الجمعة، باستقالة حكومة أحمد شفيق، وتكليف عصام

شرف، وزير النقل الأسبق، بتشكيل الحكومة الجديدة، تزامناً مع التظاهرة المليونية، التي دعا إليها ائتلاف شباب الثورة بميدان التحرير في القاهرة، والتي تم التوافق على أن تحمل شعار «الشعب يريد استكمال المشوار».

- وفى الدقهلية، احتشد الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين وائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير والجمعية الوطنية للتغيير وشباب الأحزاب، أمام ميدان الشهداء للاحتفال بقبول استقالة الفريق أحمد شفيق من الحكومة وتجديد مطالب الثورة ـ على حد قولهم ـ تدخلت قوات الجيش مساء اليوم لفض اشتباكات عنيفة بين مئات المتظاهرين وقوات الشرطة، وبحسب أقوال شهود العيان، فإن المئات تظاهروا أمام مبنى جهاز أمن الدولة بسنطقة الفراعنة بالإسكندرية، ووقع تراشق بقنابل المولوتوف مع قوات الأمن، وحسب أقوال عدد من الشهود، فإن قوات الأمن هي التي استفزت المتظاهرين أولا، وقالت المصادر: إن قوات الأمن أطلقت النار في الهواء لتفريق المتظاهرين واستخدموا الرصاص الحى لتفريقهم، مما نتج عنه إصابة عدد كبير من المتظاهرين، من بينهم المصور عبد الله داوستاشى ابن الفنان التشكيلى عصمت داوستاشى، فيما تم نقل اثنين آخرين، نُقِلا للمستشفى إثر إصابتهما في الأحداث.

اليوم الثاني والعشرون: (السبت) [٥/٣/٢٠١١]

- تأجيل قضية التحفظ علي اموال نظيف وغالي وبهجت وسليمان.
- أعلن المستشار السيد عبد العزيز عمر رئيس محكمة استئناف القاهرة بشأن نقل المحاكم الجنائية التي ستحاكم رموز الفساد بمحاكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس.. أن رئيس كل دائرة جنايات ينظر محاكمة

الـوزراء السـابقين ورجـال الأعمـال، ووضـع قواعـد دخـول الإعلاميـين والصـحفيين والجمهـور إلـي قاعـة المحاكمـة، مـع التأكيـد علـي منـع التصـوير بجميـع أشـكاله التليفزيونيـة والتسـجيلات الصـوتية؛ إعمـالاً للقـرار الصـادر مـن مجلـس القضـاء الأعلـي بمنـع التصـوير، وسـيتم السماح لسائر الصـحفيين والإعلاميين بتغطية وقائع الجلسات العلنية. صـرح بـذلك المستشـار عمـر مـروان عضـو المكتـب الفنـي لمحكمـة استئناف القـاهرة المشرف علـي الإدارة الجنائيـة، وسـوف تنظـر محكمـة الجنايـات غـدا السـبت الدائرة »الرابعـة« نظـر قـرار المستشـار الـدكتور عبد المجيد محمود النائب العام بالتحفظ علي جميع الأموال المنقولـة والعقارية والنقدية والأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية في البنوك والشركات وغيرها المملوكة للرئيس السابق محمد حسني مبارك وزوجته سوزان صـالح ثابت ونجليه عـلاء وجمـال مبـارك وزوجتيهمـا وأولادهمـا القصر.

- قالـت مصـادر قضـائية: إن مكتـب التعـاون التـابع للنائـب العـام، تلقـى عـدة مسـتندات مـن جهـات مختلفـة، تؤكـد إدانـة جمـال وعـلاء مبـارك، نجلـى الرئيس السابق حسنى مبـارك، فـي عدة قضـايا تتعلـق باسـتغلال اسم أبيهما فـي الحصـول علـى قطـع أراض بـالأمر المباشـر مـن محمـد إبـراهيم سـليمان، وأحمـد المغربـي، وزيـرى الإسـكان الأسـبق والسـابق، وأضـافت المصـادر: أن الجهـات القضـائية تسـلمت أيضـا مسـتندات وصـفتها بأنهـا خطيـرة، تشـير إلـى تـورط الـدكتور زكريـا عزمـى، رئـيس ديوان الجمهورية السابق، والدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب

السابق، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى السابق، في الاستيلاء على قطع أراض في أماكن سياحية دون مقابل.

- إخلاء مبنى مباحث أمن الدولة بالإسكندرية من العاملين بعد أحداث أمس.
- كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا عن تفاصيل كثيرة كانت غامضة في قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل و٦ دول أوروبية، تبين أن الشركة الوسيطة – التي يمتلكها رجل الأعمال «حسين سالم» وشريك إسرائيلي – رفضت عرضاً كانت قد تقدمت به إسرائيل لرفع قيمة التعاقد، وأن «سالم» رد عليهم بأن «مصر لم تطلب رفع القيمة». وعلمت «المصرى اليوم» أن «سالم» حصل على ما يمكن أن نسميه «مكافأة» قدرها مليار جنيه من تلك الدولة بعد أن وفر لها مليارات الدولارات، وتواصل النيابة صباح اليوم استكمال التحقيقات مع سامح فهمى، وزير البترول السابق، الذي كان قد طلب إمهاله وقتاً لإحضار المستندات، وعلمت «المصرى اليوم» من مصادر: أن المهندس محمد طويلة، رئيس شركة غاز شرق المتوسط، ورئيس القابضة للغازات الطبيعية الأسبق، قدم خلال التحقيقات التي بدأت معه قبل يومين وتستمر اليوم «السبت»، القوائم المالية للشركة التي تثبت عدم حصول أى من المساهمين على أرباح من الشركة منذ تأسيسها، بسبب إعادة فتح بند الأسعار في الاتفاقية عند بدء التصدير في يوليو ٢٠٠٨، وتوقيع ملحق تعديل العقد في مايو ٢٠٠٩، وموافقة الشركة على تعديل الأسعار بأثر رجعى، أى منذ تاريخ بدء التصدير، إلا أن المشترى الإسرائيلى رفض التطبيق بأثر رجعى فتحملت شركة «إى إم

جى» فروق الأسعار بالأثر الرجعى، وهو ما تسبب في تحقيق خسارة ضخمة للشركة تحملها المساهمون، وبالتالى فإن الشركة لم توزع أى أرباح على المساهمين منذ تأسيسها.

- أكد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب أن الأزهر لم يتملق أو يهادن النظام السابق خلال المظاهرات، مشيرا في هذا السياق إلى موقف السفير محمد رفاعة الطهطاوى، الذي كان قد شارك في المظاهرات، وهو المتحدث الرسمى باسم الأزهر، وهو ما يعنى أن الأزهر كان مساندا للثورة وليس للنظام، مشيرا إلى أن مؤسسته التي يقف على رأسها تعلو فوق السياسة، إضافة إلى كونه غير مسيس. وأعرب «الطيب» عن رفضه انتخاب شيخ الأزهر خوفا من تأثير المال السياسى على المنصب، وقال «الطيب» في حلقة من برنامج «مصر بعد مبارك» بثتها قناة العربية، مساء أمس الأول، إن الأزهر مؤسسة علمية وتعليمية وليس مؤسسة سياسية، لأن تحويلها لمؤسسة سياسية يعنى خضوعها لسلطة أو جهة ما داخل الدولة، وإن دور الأزهر ليس أن يكون جزءا من النظام أو ثائرا عليه. يعلن المستشار مرتضى منصور موقفه النهائى من الدفاع عن الرئيس السابق محمد حسنى مبارك في مؤتمر صحفى غداً، الأحد، في تمام الساعة الواحدة ظهراً بمكتبه بالدقى، سواء بالقبول أو الرفض، يأتى ذلك بعد انتهاء أُولى جلسات نظر التحفظ على أموال الرئيس مبارك وعائلته ومنعهم من السفر والتي انتهت بالتأجيل ليوم ٨ مارس الجارى، وحضر فيها محام من مكتب الدكتور محمد حمودة وكيلاً عن مبارك، والذي أكد للمحكمة أنه لم يقبل الدفاع عن مبارك بصفة نهائية، وما زال يدرس أوراق

القضية، وكان النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام، أصدر قراراً بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة والعقارية والنقدية والأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية في البنوك والشركات وغيرها المملوكة للرئيس السابق حسنى مبارك، وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما وأولادهما القصر، كما قرر النائب العام منع الرئيس السابق وأسرته من مغادرة البلاد.

- تقدم محمد عبد البصير شاهين المحامى ببلاغ إلى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود يتهم فيه شركة بشاى،وكُلاً من: رئيس مجلس إدارة الشركة العز لصناعة حديد التسليح، لإنشاء مصنع حديد تسليح بطاقة إنتاجية مليون طن حديد، دون ترخيص، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للحديد الأسفنجى والصلب "بشاى"، ورشيد محمد رشيد وزير الصناعة الأسبق وعمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية بتهمة إهدار المال العام، وأكد في بلاغه أن الشركة قامت بالخروج عن نطاق الرخصة الممنوحة لها والمعلنة، كما تعاقد مع شركة سيمنس فاى على توريد مصنعين للصهر بقدرة مليون وثلاثمائة ألف طن لكل مصنع واحد فقط بحسب الرخصة الممنوحة لها، وهى مخالفة واضحة وإهدار للمال العام، لأن الدولة تقوم بدعم المصنع بتوصيلات الغاز والكهرباء مدعومة من الدولة، حيث إن الرخصة ممنوحة لبناء مصنع واحد، فالدعم يجب أن يكون لمصنع واحد وليس لمصنعين، كما أن "بشاى" حصل على رخصة حديد تسليح بدون مقابل للدولة، وذلك على خلاف باقى الرخص الصادرة في نفس

الوقت؛ لأن اشتراطات الحصول على الترخيص سداد الشركة مبلغ أربعمائة ألف جنيه عن المليون متر مكعب أى ما يساوى ثلاثمائة وثمانية وستين مليون جنيه، كما مُنِحَ "بشاى" الكهرباء المطلوبة للمصنع بدون مقابل، كما استورد عدد ٢ مصنع بطاقة إنتاجية للواحد مليون وثلاثمائة ألف طن، وهو بذلك يخالف الرخصة الممنوحة له؛ لأنها خاصة لمصنع واحد فقط بذات الطاقة، وهو بذلك يُعَدُّ بناء مصنع بدون ترخيص والحصول على غاز وكهرباء مدعم لهذا المصنع.

- طالب الدكتور مصطفى الفقى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى السابق، بإجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، وأضاف الفقى في حواره مع الإعلامى تامر أمين، ببرنامج مصر النهارده، أمس الأول، «البعض يرى أنه من الأفضل البحث للنظام عن رأس أولاً، لأن هناك دولاً كثيرة تعطلت برلماناتها لسنوات بالإضافة إلى صعوبة إجراء الانتخابات البرلمانية في هذا الوضع غير المستقر نظراً لعدم استعداد الكثير من القوى السياسية لخوض الانتخابات، وعدم اكتمال قوة الجهاز الأمنى، لمساعدة القضاة في الإشراف على العملية الانتخابية».
- نفى مصدر عسكري مسئول ما أذاعته بعض المواقع الإليكترونية اليوم من قيام القوات المسلحة بإعلان التعبئة العامة، وكانت هذه المواقع قد زعمت أن القوات المسلحة قامت بإرسال رسائل نصية عبر الهاتف للشباب في سن التجنيد بتسليم أنفسهم إلى الجيش تنفيذا لهذه التعبئة.

- في تطور لاحق للأحداث، ارتفع عدد المتظاهرين أمام مبنى أمن الدولة بمدينة نصر، إلى ما يزيد عن ٣ آلاف متظاهر، مطالبين بحل جهاز أمن الدولة، ومحاولين اقتحام المبنى، إلا أن قوات الجيش فرضت سيطرتها بالكامل على المبنى، التي حاصرته بأعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة، والمدرعات والدبابات، وحالت دون وصول المتظاهرين إليه، وطالب المتظاهرون رجال الجيش بضرورة الدخول بأنفسهم إلى مقر المبنى للتأكد من إخلائه بالفعل، وهو ما رفضه الجيش بالطبع، وعمل على تهدئة المتظاهرين، كما طالبوا بضرورة منع المسئولين بالجهاز من حرق أى أوراق رسمية لتضليل الجهات المعنية.
- على مدار نصف ساعة استمع فريق من أعضاء النيابة العامة بالمكتب الفنى للنائب العام إلى أقوال وائل غنيم- المدير الإقليمى لشركة "جوجل" العالمية في الشرق الأوسط والناشط السياسى- حول واقعة احتجازه مِن قِبَلِ رجال جهاز أمن الدولة وما حدث من اعتداءات على المتظاهرين من جانب أجهزة الأمن، وكشف مصدر قضائى، أن غنيم حضر ظهر الخميس الماضى إلى المكتب الفنى للنائب العام وظل ما يقرب من نصف ساعة وخرج بعدها دون التحدث مع أحد.
- تقدم ٦٥٨ عاملاً بمؤسسة روزاليوسف بخطاب إلى كل من المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمستشار عبد المجيد محمود النائب العام ونقابة الصحفيين المصريين، والمحكمة الدستورية العليا، والجهاز المركزى للمحاسبات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن ثروة كل من كرم جبر رئيس

مجلس الإدارة، وعبد الله كمال رئيس التحرير المستقيلين، وأكد العمال، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "جبهة تطهير مؤسسة روزاليوسف الصحفية"، أن تطبيق سياسة "جبر" و"كمال" التحريرية المنحازة للحزب الوطني بصفتهم أعضاء لجنة السياسات بالحزب جاءت بدون موافقة الأغلبية من العاملين الشرفاء لتصبح الجريدة والمجلة ناطقة باسم "الوطنى"، وهو ما كان سبباً في الإساءة إلى المؤسسة العريقة وتشويه سمعتها حتى فقدت مصداقيتها بين المواطنين، على حد قول العمال.

- قررت جامعة عين شمس، والتي تبدأ الدراسة بها غدا، الأحد، تخصيص المحاضرة الأولى في الفصل الدراسى الثاني بجميع الكليات، لفتح باب المناقشة مع الطلاب من مختلف الاتجاهات حول ثورة ٢٥ يناير، وما تبعها من تطورات خلال الفترة الأخيرة.
- أزال مسئولو جامعة القاهرة اليوم، بقايا جمعية جيل المستقبل، والتي يرأسها جمال مبارك ابن الرئيس المخلوع، وقام الموظفون اليوم بخلع لوحتين للجمعية من داخل مقر معهد الدراسات التربوية الذي يحتل الآن مكان الجمعية بالجامعة، وقررت إدارة المعهد برئاسة الدكتور سامى نصار عميد المعهد استغلال إمكانات الجمعية واستخدامها لصالح جامعة القاهرة لحين ظهور جهة مختصة لها الحق في الحصول على "العُهدة" الموجودة من كمبيوترات وأجهزة.
- قرر المستشار المحمدى قنصوه، رئيس محكمة جنايات الجيزة بالتجمع الخامس، تأجيل أولى جلسات محاكمة اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية السابق، لجلسة ٢ إبريل المقبل للاطلاع، بناء على طلب

هيئة الدفاع، مع السماح للدفاع بتصوير ملف القضية، واستمرار حبس المتهم.

- أكد المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، أنه سوف يتم فتح المقر الرئيسى للجهاز بمدينة نصر فور قيام الجهات المختصة والمسئولة بإبلاغ رئيس الجهاز بتوفر الحماية اللازمة للجهاز وللعاملين فيه ولكافة التقارير الرقابية، وقال الملط اليوم . السبت . إنه تلقى عدة رسائل من المستشار عبد المجيد محمود النائب العام مرفق بها صور البلاغات المقيدة لدى النيابة العامة والمقدمة من عدد من المواطنين ضد كل من أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى السابق، ومفيد شهاب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى السابق، وحبيب العادلى وزير الداخلية السابق، وأنس الفقى وزير الإعلام السابق، وزكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، والدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق. يبدو أن الفترة المقبلة ستشهد تغييرا كبيرا في معادلة الإنتاج التليفزيونى، حيث أكد العديد من المنتجين لـ"اليوم السابع" أنهم بصدد اتخاذ إجراءات لتخفيض الأجور المليونية التي كان يتقاضها النجوم؛ لأن كل ما يعنيهم في هذه المرحلة هو إعادة عجلة الإنتاج إلى العمل، وأن تستعيد صناعة الدراما المصرية بريقها من جديد، خصوصا في ظل هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر ، أوضح المنتجون أن بعض النجوم أكدوا حماسهم للعمل وتصوير أعمالهم مع تخفيض الأجور ، لأنهم يعرفون أن هذه الصناعة لا تقتصر عليهم بل تضم المئات من العمال والفنيين.

- استجاب عدد كبير من المعتصمين لدعوة تعليق الاعتصام، حيث وصل عدد الموجودين الآن بميدان التحرير لأقل من ٣٠٠ معتصم، جاء ذلك بعد قرار القوات المسلحة بتجميد عمل مباحث أمن الدولة وزيارة شرف أمس للميدان، واستمداد شرعية توليه من المعتصمين بالميدان، وأكد الدكتور محمد عبد الله بالوحدة الطبية بالميدان أن البعض أطلق شائعات بإطلاق أمن مباحث أمن الدولة بالدقى رصاص على المعتصمين، ولكن بعد الكشف عليهم تبين عدم إصابتهم بأى شيء، الأمر الذي أدى إلى قرار بعض الأطباء إخلاء المستشفى الميدانى لمكانها في التحرير، ولم يتبقَ إلا وحدة طبية واحدة.
- اعتبرت وسائل الإعلام العبرية، المحسوب بعضها على الدوائر السياسية والأمنية في إسرائيل، أن تولى د. عصام شرف رئاسة الحكومة المصرية خلفا للفريق أحمد شفيق، يشكل خطرًا كبيرًا على تل أبيب ومصالحها مع القاهرة، وذلك لأن شرف ليس صديقًا لإسرائيل، وجاء بإرادة الشعب المصري الذي صنع ثورته التاريخية التي أطاحت بالرئيس السابق حسنى مبارك ونظامه، وذكرت صحف يديعوت أحرنوت ومعاريف وجلوبس وإذاعة الجيش الإسرائيلى" جالى تساهال" والقناة العاشرة بالتليفزيون العبرى، في إطار التقارير التي بثتها لمتابعة تشكيل حكومة جديدة في مصر برئاسة د. عصام شرف، التي وصفته بأنه الرجل "الثورى" الذي أصبح يمثل خطرًا على إسرائيل ومصالحها لأنه جاء بإرادة الشعب المصري ونال شرعيته منه، كما أنه ليس صديقا لإسرائيل، بل ويتبنى مواقف رافضة لتطبيع العلاقات مع

إسـرائيل، بسـبب الممارسـات الناتجـة عـن الصـراع الإسـرائيلى- الفلسطينى، ولأسباب أخرى لن يفصح عنها.

- شن الدكتور ثروت بدوى الفقيه الدستورى، انتقادات حادة على اللجنة المكلفة بتعديل الدستور وما آلت إليه من تعديل بعض المواد، قائلاً عنها: "إن هذه المجموعة التى ألقت إلينا بتلك التعديلات افترضت فينا الغباء، كما افترضت أنها تستطيع إقناعنا بالباطل، وذهبت إلى ضرورة الاستفتاء على تعديلات ساقطة، وهو ما يدل على جهل اللجنة بالشعب المصرى"، واعتبر بدوى أن التعديلات المطروحة هي إحدى المحاولات المبذولة لإجهاض ثورة ٢٥ يناير، حيث قال في المؤتمر الذي عقده نادى هيئة قضايا الدولة اليوم، السبت، بعنوان "آفاق الدستور المصرى": "إن اللجنة الدستورية سامحها الله يجب أن يرجع أعضاؤها عما فعلوه وأن يعترفوا بخطئهم قبل يوم الاستفتاء، بل ويجب أن يمحى هذا اليوم من التاريخ لو تم على النحو الذى حددته اللجنة".
- لأول مرة منذ ٣٠ عاماً تنتظم الدراسة بالجامعات المصرية اليوم، السبت، بدون تواجد أفراد جهاز أمن الدولة والحرس الجامعى الذي ينتمى إلى الداخلية، حيث بدأت الدراسة بالقاهرة وعين شمس وأسيوط والزقازيق والمنوفية وجنوب الوادى وبنى سويف وبنها وفرع دمياط بجامعة المنصورة.
- لم يمكث مبنى أمن الدولة بأكتوبر العتيد سوى دقائق حتى سقط في أيدى رجال القوات المسلحة، حيث تم التحفظ على كافة المستندات قبل إعدامها والقبض على ضباط الجهاز بعد مطاردة في أنفاق المبنى تارة ومحاولة هروبهم من السور الخلفى تارة أخرى، فالعديد من الكواليس

والمشاهد الغريبة التي شهدها المبنى قبل ساعات من حضور الجيش سردها أمناء مباحث أمن الدولة الهاربين من المبنى، حيث أكد أحدهم أنـه فـي الوقـت الـذي كـان يحـاكم فيـه "حبيـب إبـراهيم العـادلى" وزيـر الداخليـة السـابق بمحكمـة جنايـات الجيـزة بـالتجمع الخـامس، صـدرت أوامر من مسئولى مبنى أمن الدولـة بأكتوبر بإحراق كافة المستندات والأوراق الخطيرة التي يحتويها المبنـى، حيث تم تجميعها فـي "كراتين" وإلقاؤها فـي "مقلب" زبالـة علـى بعد أمتـار مـن سور المبنـى وأشـعلوا النيران في معظمها.

- احتشد المئـات من المتظـاهرين بميدان مصـطفى محمود بالمهندسين مسـاء اليـوم، السـبت، وذلـك للمطالبـة بـإخلاء ميـدان التحريـر مـن المتظاهرين بصفة دائمة، وإقالة الدكتور عصـام شرف، رئيس الوزراء الجديـد، وتكـريم الشـرطة وعودتهـا للشـارع مـرة أخـرى، وترشـيح أحمـد شفيق لرئاسـة الجمهوريـة، كمـا ردد المتظـاهرون هتافـات ضـد عصـام شـرف، رئيس الـوزراء، ووائـل غنـيم، والإعلامـى محمـود سـعد، ووائـل الإبراشـى، وعمـرو أديـب، مطـالبين بمحـاكمتهم، مـرددين هتافـات كثيـرة منها: "محمود سعد باطل"، و"عصـام شرف باطل"، و"الشعب والشرطة إيد واحدة".
- وصـل منـذ قليـل إلـى مقـر مبنـى أمـن الدولـة بمدينـة نصـر فريـق مـن النيابـة العامـة، برئاسـة المستشـار عمـر فكـار، رئـيس نيابـة قسـم ثـان مدينة نصـر، لمعاينـة المكان والتحفظ علـى الأوراق والمستندات والسـى ديهـات والديسـك الموجـود عليهـا البيانـات، تمهيـداً للتحقيـق فيهـا، كمـا تحفظت النيابة أيضا على أجهزة الكمبيوتر والكرسـى المعروف بكرسـى

الاعتراف، وأجهزة تعذيب وضغط كانت تستخدم لممارسة الضغوط لاعتراف المتهمين والمتورطين من قبل، ومن جهتهم، مازال المتظاهرون ينتشرون في المقر بأكمله، كما أن هناك أعدادا كبيرة من المتظاهرين يتواجدون خارج المقر ويحاولون اقتحامه مرة أخرى، إلا أن أفراد القوات المسلحة حالت دون ذلك، كما ناشد مجلس الوزراء المواطنين تسليم مستندات "أمن الدولة" للجيش.

- قال الإعلامي عمرو أديب، مقدم برنامج "القاهرة اليوم": إن جميع المصريين كان يوجد ملف لهم بداخل جهاز أمن الدولة، أيا كانت مهنة الشخص فينا، موضحا أن أى شىء كان يتم في البلد كان بمعرفة جهاز أمن الدولة الذي كان يتدخل فيه، وأضاف أن جهاز الأمن كان يتدخل حتى في تعيين مدرسة الحضانة التي تقوم بالتدريس للأطفال، موضحاً أن أى مواطن كان يريد أى وساطة في أى مؤسسة بالدولة يرجع لأمن الدولة، قائلا: "أى حد عايز أى حاجة يكلم أمن الدولة"، وفيما يخص الحريق الذي حدث لجهاز أمن الدولة، أكد أديب أن الملفات التي تم إحراقها هي التي تدين جهاز أمن الدولة، والتي لم يتم إحراقها هي ملفات المواطنين، وحول المعلومات التي كان يحصل عليها الجهاز، أكد أديب أن هناك واحداً بين كل خمسة أشخاص يدلى بمعلومات لجهاز أمن الدولة، أيا كانت هذه المعلومات صحيحة أم خاطئة.
- وُضِعَ مبنى أمن الدولة بمدينة نصر ومبنى أمن الدولة ب٦ أكتوبر تحت حراسة الجيش.

- أصدر بهاء الدين أبو شقة، مساعد رئيس حزب الوفد، بياناً اليوم، السبت، كشف فيه أنه بعد ثورة الشباب المباركة في الخامس والعشرين من يناير وما بعدها، وما نجم عنها من توجيه اتهامات ومنع من السفر والتصرف لقيادات النظام السابق، فقد طلب منى كل من أحمد عز وحبيب العادلى والرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته الدفاع عنهم، وأضاف أبو شقة في بيانه: إيماناً منى بالثورة وبالأسس السليمة التي قامت عليها، والتزاماً بمبادئ حزب الوفد منذ ثورة ١٩١٩ والتي تقف دائماً مع الشعب ومطالبه وتدافع بلا حدود عن حقوقه ومكتسباته، فقد تم عرض كل هذه المسائل على الدكتور السيد البدوى، رئيس الحزب، الذي أيد وجهة نظرى منذ الوهلة الأولى والقائمة على الاعتذار عن الحضور للدفاع عن أى منهم، لما يحمله هذا المعنى عن مؤازرة ووقوف مع الشعب في مطالبه العادلة وانحيازاً لهذه المطالب، خصوصا أن حزب الوفد وقياداته وشبابه كانوا أول من شارك في أحداث الثورة منذ اليوم الأول ٢٥ يناير، كما تغيب بهاء الدين أبو شقة عن أولى جلسات محاكمة العادلى.
- أعلن المحامى سمير الششتاوى استعداده للدفاع عن الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وأسرته في أى دعاوى قضائية مرفوعة ضدهم، موضحا أن هناك ٣٠ محامياً معه، رفض ذكر أسمائهم، يستعدون للترافع عن مبارك وأسرته، مؤكداً أنه لم يتلق أى دعوة من الرئيس السابق أو أسرته للدفاع عنهم، وقال الششتاوى، في بيان حصل "اليوم السابع" على نسخة منه: "نحن على استعداد للدفاع عن الرئيس السابق حسنى مبارك وأسرته أمام المحكمة، لبيان الحقيقة بالدليل القاطع

والبرهان الساطع، فإما أن تكون ثروته من مصدر مشروع، وهو صاحب حق فيها، فهنا تكون الكلمة للقضاء والقانون ويجب احترامها، وإما فإنه ليس صاحب حق، وأن ثروته من مصادر غير مشروعة، فهنا تعود هذه الثروة فوراً إلى الشعب المصرى صاحب الحق".

- يحاصر المئات من المتظاهرين حاليا، نادى ضباط الشرطة بمدينة نصر، وهو النادى المواجه لمقر جهاز أمن الدولة، وذلك بعد أن نما إلى علم المتظاهرين معلومات تشير إلى أن هناك نفقا يربط بين النادى ومقر الجهاز، وأكد المتظاهرون أن الملفات والمستندات الهامة تم تهريبها عبر هذا النفق، لذلك قرروا مهاجمة النادى والبحث عن النفق، ومِن ثَمَّ الوصول للملفات وأيضا ربما يقود هذا النفق إلى سجون، أو زنازين تحت الأرض.
- قالت الإعلامية منى الشاذلى: إن الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء، أعلن تعيين اللواء منصور العيسوى وزيراً للداخلية بديلاً عن اللواء محمود وجدى وزير الداخلية السابق في حكومة الفريق أحمد شفيق.
- عقد مجلس إدارة اتحاد الأثريين العرب برئاسة الدكتور على رضوان وأمانة الدكتور محمد الكحلاوى، مساء اليوم، اجتماعا طارئا لبحث سبل حماية وتأمين الآثار المصرية التي تتعرض للسرقة بشكل دائم في ظل الظروف التي تمر بها البلاد الآن، وقد أصدر المجلس خلال اجتماعه بيانا موجها للدكتور عصام شرف رئيس الوزراء الحالى، يعرب فيه عن بالغ أسفه لما تشهده الآثار المصرية من عمليات سلب ونهب، ويجدد مطالبته ببقاء الدكتور زاهى حواس في منصبه كوزير

للدولـة لشئون الآثـار، وذلك لما يُشـهد لـه من خبرة فـي مجـال الآثـار وقدرة على حمايتها والحفاظ عليها في الفترة الراهنة.

شهداء ثورة ٢٥ يناير

تـذكار أقامـه المتظـاهرون لتكـريم شـهداء الثـورة المصـرية فـى ميـدان التحرير، القاهرة. معظمهم قتلوا مِنْ قِبَلِ قوات الأمن.

سـقط العديـد مـن الشـباب خـلال هـذه الثـورة، بعضـهم علـى يـد قـوات الشرطة، والبعض الآخر على يد بعض المأجورين التابعين للحزب الحاكم. وقد صرح وزير الصحة فى وزارة تصريف الأعمال: أن عدد الذين ماتوا جراء الثورة حوالى ٣٦٥، بينما تُرَجِّحُ مصادر أهليـة: أن العدد يتجاوز الـ ٥٠٠، خاصـة أنـه يوجد بعض الموتى لم يتم التعرف عليهم، كما يوجد عدد غير قليل من المفقودين.

بيان ببعض أسماء شهداء ثورة ٢٥ يناير

الاســـم	العمر
مصطفي رضا (أول شهيد للثورة المصرية في السويس)	غير معروف
إسلام متولى	21
أحمد بسيوني	31
أحمد إيهاب مصطفى	29
عمرو غريب	25
غريب السيد	44
غريب عبد العزيز عبد اللطيف	45
حمادة لبيب	30
حسين طه	19
إسلام بكير	22
كريم أحمد رجب	20
مدحت طاهر	26
محمد عاطف	22
محمد محروس	29
محمد حسام الدين	25
مصطفى رجب عبد الفتاح	20
مصطفى محمود	20

العمر	الاســـــم
16	سيف الله مصطفى موسى
40	سليمان صابر علي
11	أسماء تبلغ
35	علي
23	محمد عماد حسين
20	محمد عبد المنعم حسين
غير معروف	أحمد محمود
غير معروف	أيمن عمر
غير معروف	شريف حماد
غير معروف	محمد فرج
غير معروف	مصطفى الصاوي
غير معروف	سالي مجدي زهران
29	كريم بنونة
29	هيثم حميدة
غير معروف	محمد السعيد عز الدين ياسين
غير معروف	محمد امين الباز
غير معروف	مينا نبيل مينا

عبده صالح	عبد المنعم جعفر	أحمد محمد محمود
أحمد أهاب محمد فؤاد عباس	أحمد هاشم السيد	علي جودة حسن
على حسن	علي حسن علي مهران	عمرو غريب
أنور فتحي	أيمن علي	محمد ياسين
محمد جمال سالم	محمد فرج	إسلام رشاد
نصر محروس	إسلام رأفت	ليزا محمد حسن
إسلام مصطفى	إبراهيم عبد الستار	منصور عبد اللطيف
محمود ماهر	محمود سيد هداية	محمد متولي محمد
مدحت طاهر	محمد عبد التواب صالح	محمد فاروق حسن
محمد أبوبكر	محمد علي عيد عبد المجيد	سعيد عبدالعال
محمود إبراهيم	محمد عاشور سرور	سليمان صابر علي
محمد زكي أحمد	ياسر شعيب	محمد محمود
محمد حسام الدين	سامي صلاح	سمير محمد محمود
سالي مجدي زهران	طارق أسامه نور	بلال سالم

الثورة وكشفها لتلاحم وأخلاق الشعب المصري

- إن ثورة ٢٥ يناير كشفت عن الرابطة الحميمة بين أبناء الشعب المصري، فقبل أيام من اندلاع الثورة كانت البلاد تعيش حالة من التوتر بسبب تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية (التي يبدو وجود أطراف خبيثة وراءها). ثم أتت الثورة لتظهر تلاحم الشعب المصري ووقوف الشباب المسلمين بجانب إخوانهم المسيحيين وقيام الطرفين بمساعدة بعضهم البعض وحمايتهم.
- أظهرت الثورة مدى الحب الكبير الذي يكنه المصريون لبلدهم، فطيلة أيام الثورة كان الشعار "سلمية.. سلمية" وكذلك "لا تُكَسِّر ولا تُخَرِّب". بالإضافة إلى قيام المصريين بتشكيل لجان شعبية (بعد اختفاء الشرطة) لحماية البلد، وخاصة المتحف المصري ممن وصفوا بالبلطجية. كما سُجِّلَ خلال أيام الثورة انخفاض معدلات الجريمة والسرقة.
- قدّم المصريون خلال الثورة نموذجاً رائعاً عن الشعب المصري وأخلاقه الرفيعة التي لفتت انتباه معظم قادة العالم. ويكفي أن تَعْلَمَ أن الثوار عندما غادروا ميدان التحرير قاموا بتنظيفه وإعادته أجمل مما كان من قبل.
- ظهرت بشكل واضح خلال الثورة روح الدعابة لدى المصريين والتي كادت تختفي خلال عهد البؤس أيام نظام حسني مبارك. فقد امتلأ ميدان التحرير باللافتات الظريفة التي تطالب نظام حسني مبارك بالرحيل. بالإضافة لقيام المصريين بالأعمال الظريفة: كإجراء الزفاف

في ميدان التحرير، أو- مثلاً- القيام بالـ (حضرة) (أو الزار) على الطريقة الصوفية لعلها تنفع وتجعل حسني مبارك يرحل.

الردود المحلية على ثورة ٢٥ يناير

كان لثورة ٢٥ يناير ردود على المستوى المحلى منها:

١- الكنيسة:

فقد دعت الطوائف المسيحية المصرية الثلاث (الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية) إلى مقاطعة مظاهرات يوم الغضب وعدم النزول للشارع بداعي عدم معرفة هدفها ومن يقف خلفها. كما دعا البابا شنودة إلى التهدئة في ثاني أيام المظاهرات وهو يلقي عظته الأسبوعية، وبالرغم من ذلك، فقد شارك عدد من الشباب المسيحي ونشطاء أقباط معروفون مثل عضو حزب الوفد رامي لكح في بعض المسيرات، فيما أدان المفكر القبطي رفيق حبيب موقف الكنيسة المصرية بدعوة الأقباط إلى مقاطعة الاحتجاج، ولكنه أكد أن مشاركة الأقباط في التظاهرات تتزايد يوماً بعد يوم، كما أعلن البابا شنودة عن تأييده للرئيس مبارك يوم الأحد ٢٧ يناير، كما أشاد بدور الجيش القوي في "حماية البلاد والتصدي للخارجين عن القانون".

٢- صعيد مصر:

غابت بعض محافظات الصعيد عن المشهد الاحتجاجي في الأيام الأولى، وقد رجح بعض المحللون سبب ذلك يعود إلى وجود قبضة أمنية حديدية على الإقليم؛ إضافةً لكونه بعيدا عن العاصمة، ولكن سجلت محافظات عدة بالصعيد مثل أسيوط والمنيا وقنا وسوهاج بعض التجمعات الاحتجاجية والمظاهرات.

٣- الاقتصاد

- أغلقت البورصة المصرية منذ الأحد ٣٠ يناير وحتى الأربعاء ١٦ فبراير بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة، وقد خسرت البورصة في آخر جلستي تداول لها قبل الإغلاق ٦٩ مليار جنيه مصري (١١,٧ مليار دولار)، كما أن مؤشر السوق المصرية كاس ٣٠ انخفض بمقدار ٩,٩٣% إلى ٥,٧٢٨,٤٩ نقطة. بنهاية يوم "جمعة الغضب" وصلت خسائر البورصة ٧٢ مليار جنيه؛ مما أصاب خسائر كبيرة حتى لكبار المستثمرين. وكان من بين القطاعات التي تأثرت بالاحتجاجات قطاع النقل حيث ارتفعت الخسائر إلى ١٥ مليون جنيه يوميا، فخسائر مترو الأنفاق تبلغ مليون جنيه، أما خسائر السكك الحديدية المصرية فتبلغ ٤ ملايين جنيه يوميا، فيما تبلغ خسائر الموانئ المصرية ١٠ ملايين جنيه يوميا...

كما أن مصر للطيران وشركات أخرى تُعلق رحلاتها من وإلى القاهرة مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات، كما أفادت مصادر في مطار القاهرة أن ١٩ طائرة خاصة غادرت المطار توجهت معظمها إلى دبي وعلى متنها كبار رجال الأعمال المصريين والعرب، كما أفادت تقارير نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن مصر تكلفت خسائر وصلت إلى ٩٠ مليون دولار بسبب قطعها للإنترنت الذي استمر لمدة خمسة أيام وهذه الخدمات المعطلة تمثل ٣% إلى ٤% من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يمثل خسارة تقارب الـ ١٨ مايون دولار يوميا.

٤- الرقابة الإعلامية

- قامت السلطات المصرية بقطع خدمات الهاتف المحمول في البلاد في محاولة لإحباط محاولات التجمهر والتظاهر بعد صلاة الجمعة؛ وذلك تلبية (التجمهر والتظاهر) لدعوة القوى المعارضة للحكومة التي سعت إلى تصعيد حركتها فيما أطلق عليه اسم "**جمعة الغضب**"، وقال متحدث باسم شركة فودافون البريطانية: أن الحكومة طالبت الشركة بإيقاف خدماتها في أماكن معينة من مصر، وأضاف المتحدث: أنه تبعاً للقانون المحلي فيُمكن للدولة طلب هذا الطلب وعلى الشركة أن تستجيب وتنفذه، هذا وقد نشرت في هذا اليوم (يوم الجمعة) عدة وثائق أمريكية على موقع ويكيليكس عن مصر تتحدث إحداها عن القمع والتعذيب ضد الشعب المصري، وفضلاً عن ذلك، فقد عُطِّلَتْ شبكة الإنترنت في البلاد، وقد اعتدى أيضاً عناصر أمن بملابس مدنية على مراسل الجزيرة أحمد منصور، كما اعتُديَ على مراسل قناة البي بي سي محمد الصاوي، واختفى ٤ مراسلون فرنسيون تابعون لوكالة الأنباء الفرنسية، وقد لُوحِظَ عودة محدودة للاتصالات مع مواصلة قطع شبكات الإنترنت في مصر مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات.
- قرر وزير الإعلام في الحكومة المصرية المقالة أنس الفقي إغلاق وإيقاف نشاط قناة الجزيرة في مصر وإلغاء التراخيص وسحب البطاقات الممنوحة لجميع العاملين بها في ٣٠ يناير. كما منعت السلطات المصرية بث القناة على قمر نايل سات، وفي اليوم التالي اعتقلت السلطات المصرية ٦ من الصحفيين العاملين لحساب قناة الجزيرة الإنجليزية من فندقهم بالقاهرة بعد أن منعتهم السلطات من

تغطية المظاهرات، وقد أطلقت سراحهم في وقت لاحق،...في المقابل قررت المذيعة "سها النقاش" في التليفزيون المصري الحكومي الامتناع عن الاستمرار في العمل في الجهاز الذي ظلت تعمل فيه منذ ٢٠ عاما، مبررة خطوتها بـ"افتقاد الأخلاقيات المهنية" في تغطيته للاحتجاجات المتواصلة التي تطالب برحيل الرئيس حسني مبارك، وقالت المذيعة: أنها قرأت خمس نشرات إخبارية في قناة النيل للأخبار في ٢٦ يناير، وهو ثاني أيام الغضب، وإنها استاءت؛ لأن شوارع القاهرة صُوِّرَتْ على أنها هادئة، بينما كانت تعج بآلاف المتظاهرين.

٥- موقف المعارضة

- سياسيا، طالبت الجمعية الوطنية للتغيير برحيل مبارك وكامل نظامه، وتعيين حكومة تسيير أعمال لمدة ستة أشهر تضم قضاة وعسكريين، وأصدرت الجمعية الوطنية للتغيير- التي تضم في عضويتها أغلب أطياف المعارضة السياسية في مصر بينها "الإخوان" وحزب الغد - جبهة أيمن نور - وشخصيات سياسية بارزة- "وثيقة" دعت فيها الرئيس المصري إلى التنحي عن الحكم وتغيير النظام المصري بشكل كامل، وتشكيل حكومة مؤقتة تضم قضاة وعسكريين لتسيير أمور البلاد لمدة ستة أشهر.
- أبدىٰ المعارضون للنظام المصري رغبتهم في رحيل الرئيس المصري. فقد أبديٰ كل من محمد البرادعي، كرمز لليسار المصري ويوسف القرضاوي، ممثلا لليمين المصري رغبتهم في رحيل الرئيس.
- وقرر عددا من رموز المعارضة الانتقال إلى المعارض محمد البرادعي لاطلاعه على التطورات وما جاء في الاجتماع. وقال عصام العريان

العضو البارز في جماعة الإخوان المسلمين: إن الجماعة بصدد تشكيل لجنة سياسية موسعة مع البرادعي للحديث مع الجيش بعد أن دخلت الاحتجاجات في مصر يومها السابع. وذكر العريان أن جماعة الإخوان لا تتخذ قرارات من جانب واحد دون القوى الوطنية، وأنها ستسعى أيضا للاتصال بأطراف سياسية أخرى دون أن يقدم إيضاحات، كما أعلنت خمس جماعات مصرية معارضة عن توكيل الدكتور محمد البرادعي في سادس أيام الاحتجاجات للتصرف في شئون البلاد الداخلية والخارجية في المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني مؤقتة، ودعا بيان للجماعات التي أطلقت على نفسها اسم قوى الاحتجاجات (حركة ٦ أبريل، حركة كلنا خالد سعيد، مجموعة من المثقفين والصحفيين، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة ٢٥ يناير) إلي حل البرلمان ووضع دستور جديد للبلاد، يتمكن بموجبه الشعب المصري من الاختيار الحر والنزيه لممثليه البرلمانيين وانتخاب رئيس شرعي للبلاد، والإلغاء الفوري لحالة الطوارئ، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، ... من جهة ثانية، شكلت أربعة أحزاب مصرية مع شخصيات عامة تحالفا باسم "الائتلاف الشعبي للتغيير" لمواجهة الفراغ السياسي بعد تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي. وأعلن السيد البدوي رئيس حزب الوفد الليبرالي في مؤتمر يضم أعضاء من أحزاب الوفد والتجمع والناصري والغد إضافة إلى شخصيات عامة على رأسها الدكتور كمال أبو المجد والدكتور احمد زويل تشكيل هذا الائتلاف لمطالبة مبارك بترك منصبه. وحدد الائتلاف مجموعة من المطالب

أهمهـا "اسـتجابة مبـارك للمطالبـة الشـعبية وتـرك منصـبه كـرئيس للجمهورية بعد أن أسقطت التظاهرات والاحتجاجات شرعية نظامه".

- آلاف الشباب المتظـاهرين فـي ميدان التحريـر أصـدروا بيانـا فوضـوا بموجبه الدكتور أحمد زويل، العالم الفيزيائي الحائز على جائزة نوبل، بتشكيل لجنـة من الحكمـاء غير السياسيين ليكونوا حلقة الوصل بين المتظـاهرين والحكومـة، علـى أن يكـون التفـاوض حـول إعـلان مبـارك عدم ترشحه للفترة الرئاسية القادمة وتعديل الدستور للسماح بانتخابات حـرة ونزيهـة، وحـل مجلسـي الشـعب والشـورى وتسـليم رموز الفسـاد- حسب البيان- للجيش؛ تمهيداً لمحاكمتهم، وأن يقدم تقريراً عن اختفاء الأمن والشرطة.
- أعلنت جماعـة الإخـوان المسـلمون فـي ٥ فبرايـر ٢٠١١ إنهـا قـررت الدخول في جولة حوار مع الحكومة المصرية على أن تتسع لكل القوى الوطنيـة وفـي مقدمتها ممثلـون حقيقيون لشـباب الثـورة، وذلـك للتعـرف علـى جديـة المسـئولين إزاء مطالـب الشـعب. نفـى محمـود عزت نائـب المرشـد العـام للجماعـة أن الحـوار يعـد تراجعـا عـن رفضـها السـابق للتحـاور مـع النظـام. فقـال: إن قـرار التحـاور مـع الحكومـة جـاء بعـد استجابتها لعدة شروط، منها: وقف العدوان على الشعب، وكفالة حق التظاهر السلمي، كما أن الجماعة ما زلت تطالب بتنحي الرئيس.

٦- **النظام الحاكم:**

- ألقـى الـرئيس المصـري حسـني مبـارك خطابـان منـذ انـدلاع الاحتجاجـات الشـعبية، حـل الـرئيس الحكومـة المصـرية برئاسـة أحمد نظيـف فـي خطابـه الأول الـذي ألقاه بعد رابع أيام التظـاهرات، وعند حلول المساء من اليوم

الخامس قام مبارك بتعيين عمر سليمان كنائب له ثم تلاه بتكليف الفريق أحمد شفيق كرئيس جديد للوزراء، وتم الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة في ٣١ يناير، وقد تضمنت التشكيلة بقاء وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، والخارجية أحمد أبو الغيط، والبترول سامح فهمي، والإعلام أنس الفقي، والتضامن الاجتماعى على مصيلحى بمناصبهم، وتعيين اللواء محمود وجدي وزيرًا للداخلية، وسمير رضوان وزيرًا للمالية، وجابر عصفور وزيرًا للثقافة، وفتحى البرادعى وزيرا للإسكان والمرافق، وزاهى حواس وزير دولة للآثار.

- ألقى مبارك ثاني خطاب له منذ بدء الاحتجاجات مع حلول نهاية ثامن أيامها، أعلن فيه أنه سيكمل ولايته الرئاسية الحالية، ولن يترشح لولاية جديدة في انتخابات الرئاسة التي تجرى في مصر في سبتمبر ٢٠١١. كما وعد فيه بإصلاحات دستورية تتضمن تحديد فترات تولي الرئاسة، في حين اتهم إن البعض سرعان ما استغل هذه المظاهرات "للسعي لإشاعة الفوضى وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها"، واعتبر مبارك أن التظاهرات تحولت إلى "مواجهات مؤسفة تحركها قوى سياسية سعت لصب الزيت على النار بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق"، وأضاف: أنه كلف نائبه عمر سليمان بالحوار مع المعارضة حول كافة القضايا المثارة وما يتطلب من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة". وانتقد الرئيس المصري رفض أحزاب المعارضة لهذه الدعوة.

- رئاسة الجمهورية: كلف الرئيس محمد حسني مبارك نائبه عمر سليمان بإجراء حوار شامل مع المعارضة والقوى الوطنية المختلفة تتركز حول الإصلاح الدستوري والتشريعي وتعديل مواد الدستور موضع النقد.
- الجيش المصري: مع دخول المظاهرات الاحتجاجية يومها الثامن، أعلن الجيش المصري في بيان له أعلنه قائد الأركان سامي حافظ عنان: أن الجيش يتفهم المطالب المشروعة للمتظاهرين تفهما كاملا، وأنه لن يلجأ أبدا لاستخدام العنف تجاههم.
- الأزهر الشريف: خلال اليوم الثامن من التظاهرات الشعبية التي طالت جميع أنحاء مصر، طالب الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية الأسبق الرئيس محمد حسني مبارك بضرورة الاستجابة لمطالب جموع الشعب؛ حقنا للدماء؛ وسعيا لمصلحة الوطن؛ ومرضاة الله.
- النائب العام: تم منع التالي أسماءهم من السفر إلى خارج البلاد والتحفظ علي حساباتهم البنكية وممتلكاتهم وهم: أحمد عز، وحبيب العادلي، وأحمد المغربي، وزهير جرانة، ورشيد محمد رشيد.

الردود الدولية على ثورة ٢٥ يناير

كان لثورة ٢٥ يناير ردود على المستوى الإقليمى والعالمى منها:

١- منظمات دولية

- الاتحاد الأوروبي: دعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي إلى إنهاء العنف في مصر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومن فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية

ومنهم شخصيات سياسية؛ وبدء عملية الإصلاح الضرورية، كما قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون إن "الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية".

- جامعة الدول العربية: دعا الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يوم السبت ٢٩ يناير إلى تحرك سريع لاحتواء الوضع المتفجر في مصر عبر إصلاح سريع يستجيب بصورة جادة لمطالب الشعب.
- الاتحاد الإفريقي: في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا: أعرب الاتحاد الإفريقي عن قلقه من الوضع والاضطراب السياسي في مصر. وقال جين بينج رئيس مفوضية الاتحاد في مؤتمر صحفي "تمر مصر بوضع نحتاج لمراقبته، إنه وضع مقلق"، وأضاف بينج: "بعد الذي حدث في تونس، نحن نراقب الأحداث في الأماكن الأخرى ونحن قلقون".
- صندوق النقد الدولي: أعلن صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء الأول من فبراير على لسان مديره دومينيك شتراوس خان: أن الصندوق على استعداد تام لمساعدة الحكومة المصرية في إعادة بناء اقتصادها الذي مزقته الاحتجاجات الدائرة في البلاد، كما أكد خان على ضرورة عمل الحكومة بجد لمكافحة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا سيما تحقيق سبل العدالة في الأجور، وإلاَّ باتت عليها "مواجهة حربا أهلية غير محمودة العواقب".

٢- الولايات المتحدة

- وقالت وزيرة خارجية هيلارى كلينتون: أن حكومة مصر "مستقرة" رغم الاحتجاجات، والرئيس الأمريكى باراك أوباما يعلق على الموقف فى مصر، يطلب فيه من النظام المصرى ترك الفرصة لحرية التعبير وحق التظاهر فى مصر، وفى نفس الوقت لم يهاجم النظام الحاكم بشكل مباشر حيث أنه دعا إلى إصلاحات من خلال النظام.
- فى أول رد فعل على تعيين اللواء عمر سليمان نائباً للرئيس وتسمية رئيس وزراء جديد لمصر أعلنت الولايات المتحدة: إن تغيير الأشخاص غير كاف وأكدت على الحاجة إلى إجراء تغيير سياسى "حقيقى" وهددت بإعادة النظر بالمعونات المالية الكبيرة التى تقدمها لمصر.
- قال باراك أوباما: "العنف لن ينجح فى معالجة مظالم الشعب المصرى، وقمع الأفكار لا ينجح أبدا فى القضاء عليها، الحكومات حول العالم واجب عليها الاستجابة لمواطنيها، جميع الحكومات يجب أن تحافظ على السلطة من خلال الموافقة لا الإكراه.
- بنهاية اليوم الخامس أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يؤيد انتقال السلطة بشكل منظم في مصر إلى حكومة تلبي طموحات الشعب المصري.

- قامت وزيرة الخارجية الأمريكية . في خطوة غير مسبوقة – بالظهور في ٥ مقابلات متتالية في برامج تليفزيونية صباحية، الواحدة تلو الأخرى للتعليق على الوضع في مصر. وقد سئلت مرارا وتكراراً أن

تعلن عن تأييدها أو معارضتها للرئيس المصري، إلا أنها تحاشت تماما الإجابة، و أكدت أن "الولايات المتحدة في صف الشعب المصري، ونريد مصر ديمقراطية تحترم حقوق شعبها".

- رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي جون كيري قال: إن على الرئيس مبارك أن يدرك إن استقرار مصر يتوقف على تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد، ودعا كيري الرئيس المصري إلى الإعلان صراحة عن عدم نيته الترشح أو ترشيح ابنه للانتخابات الرئاسية، وإخراج عائلته من المعادلة السياسية، وناشد كيري البيت الأبيض والكونغرس إعادة النظر في نوع المساعدات التي تقدمها واشنطن لمصر.
- أعلن البيت الأبيض الأمريكي: أن مبعوث أوباما "فرانك ويسنر" حث مبارك على التحضير لانتقال منظم للسلطة، وقال له: إن واشنطن ترى أن رئاسته قد انتهت.
- بنهاية اليوم الثامن قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما: إن انتقالا منظما للسلطة "يتعين أن يبدأ الآن".
- روبرت جيبس – المتحدث باسم البيت الأبيض– قال: التغيير يجب أن يبدأ الآن، و هذه الرسالة نقلها أوباما لمبارك خلال اتصالهما الأمس بصراحة و صدق، يجب أن يبدأ التغيير و الانتقال الآن.
- السناتور الأمريكي جون ماكين دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي، وأعلن متحدث باسم الخارجية الأميركية: إن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون طالبت عمر سليمان بإجراء تحقيق حول أعمال العنف التي شهدها ميدان التحرير.

٣- دول عربية

- أبدت بعض الزعامات العربية تضامنها مع الرئيس المصري حسني مبارك، في حين تضامنت الشعوب العربية و المصريون بالخارج مع المتظاهرين. فقد شهدت بعض الدول العربية مظاهرات تضامنية مع الشعب المصري مثل اليمن والأردن و موريتانيا وتونس مرددين هتافات منها: "ارحل ارحل يا مبارك"، و"يا مبارك بن علي في انتظارك"، كما تظاهر العشرات من عرب ٤٨ تأييداً للشعبين المصري والتونسي.
- المملكة العربية السعودية: أجرى ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز اتصالا هاتفيا اليوم السبت مع الرئيس المصري أعرب فيه عن مساندته له، وانتقد الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ الثلاثاء الماضي.
- ليبيا: تَلَقَّىٰ الرئيس مبارك مكالمة هاتفية من العقيد الليبي معمر القذافي، أعرب له فيها عن ثقته في "استقرار المجتمع المصري وحفاظه على ما حققه من مكتسبات".
- فلسطين: تَلَقَّىٰ مبارك اتصالا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد خلاله "تضامن الشعب الفلسطيني مع مصر قيادة وشعبا في الظرف الراهن بما يطرحه من تحديات".
- سوريا: قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم: أن سوريا تتمنىٰ الخير للشعب المصري، وأن ما يجري بمصر هو شأن داخلي.
- الكويت: أشادت الكويت بدور الجيش فى الانتقال السلمى للسلطة فى مصر يوم السبت الموافق ١٢ فبراير.

٤- دول أوروبية

- المملكة المتحدة – فرنسا – ألمانيا: مكتب رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل يصدرون بيانا مشتركا دعا فيه الرئيس مبارك إلى "إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة، وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر، ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلميا وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية ,الاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة، وأن تستجيب لتطلعات الشعب المصري".
- إيطاليا– قال وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني: إنَّ أي تغيير مفاجئ للحكم في مصر سيحدث فوضى في الشرق الأوسط، معتبرا أن "الاستقرار في مصر جوهري للمتوسط كله".
- المملكة المتحدة: أجرى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري وعبر عن قلقه الشديد لما يجري في مصر، خاصة أعمال العنف التي تقع في الشوارع المصرية، وأكد كاميرون على أن مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف غير مقبول، وحث مبارك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات. وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج يدعو الحكومة المصرية إلى ضبط النفس، مضيفاً:" أن على الرئيس المصري الاستماع بصورة عاجلة للمتظاهرين".
- روسيا: في موسكو، دعت وزارة الخارجية الروسية السلطات المصرية إلى تأمين "السلم الاجتماعي" وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

٥- الشرق الأوسط

- إسرائيل: قال المبعوث السابق الإسرائيلي جدعون بن عامي: أن الاحتجاجات في مصر لن تتبع طريق الاحتجاجات في تونس وأن المخابرات والأمن المصري يعرف التعامل بحزم مع أي عمل يهدد وجودها، وهي قد بدأت بالفعل بالقيام بذلك، وقال عضو الكنيست بنيامين بن إليعازر: أنه لن تحدث ثورة في مصر، وأن كل ما بوسعنا أن نقدمه هو أن نعبر عن دعمنا لمبارك مع استمرار الاحتجاجات ومرور ٦ أيام على بدايتها، أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن أمله بألا تترك الاحتجاجات أثراً على معاهدة السلام، كما أعرب عن خشيته من تكرار ما حدث بإيران في تلميح إلى الثورة الإسلامية بمصر.
- إيران: دعت إيران المسئولين المصريين السبت إلى الامتثال لمطالب المتظاهرين "المطالبين بالعدالة" وتجنب أعمال العنف. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست إن "مظاهرات المصريين هي حركة تطالب بالعدالة". ودعا المتحدث المسئولين المصريين إلى "تجنب أي قمع عنيف من جانب قوات الأمن والشرطة ضد موجة اليقظة الإسلامية التي اتخذت شكل حركة شعبية في البلاد".
- قال وزير الخارجية الإيراني على أكبر صالحي الثلاثاء: إن الانتفاضة التي تشهدها مصر حاليا ضد نظام الرئيس المصري حسني مبارك "سوف تساعد على خلق شرق أوسط إسلامي".
- تركيا: قال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان: إنَّ على الرئيس المصري حسني مبارك أن يستمع إلى مطالب شعبه "دون

تردد، وقال اردوغان في خطابه الأسبوعي المتلفز للبرلمان التركي مخاطبا الرئيس المصري: "استمع إلى صراخ شعبك ومطالبه الإنسانية العادلة، واستجب لمطلبه بالحرية دون مواربة، وأضاف اردوغان: أنَّ الحل لكل المشاكل السياسية يكمن في صناديق الاقتراع"، ووجه أردوغان رسالة ضمنية للرئيس مبارك قائلا: "أقول للرئيس مبارك بشكل أخوي إننا بشر وإننا إلى زوال".في إشارة منه إلى ضرورة نزول الرئيس المصري على إرادة الشعب، والتنازل سلميا وطواعية عن السلطة.

- وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إنه "يؤكد للمرة الثالثة إن مطالب المتظاهرين المصريين مطالب شرعية، لكن يجب أن تكون المظاهرات بعيدة عن العنف، وأن تتعامل السلطات المصرية بعقلانية، وأضاف: "أن تركيا لن تبقى صامتة إزاء ما يحدث في مصر، فهي تعطي أهمية كبرى للسلام الداخلي في مصر وللدول الصديقة، وتعرب عن حزنها وأسفها لسقوط قتلى وجرحى في تلك المظاهرات". وقال داود أوغلو: "إن تركيا انتُقِدَتْ حينما تدخلت في القضية اللبنانية، وانتُقِدَتْ أيضا حينما لم تتدخل في القضيتين التونسية والمصرية."

٦- دول أخرى

- اليابان: حث رئيس الوزراء الياباني" ناوتو كان" الرئيس المصري على بدء حوار مع شعبه.
- جزر المالديف: حث رئيس جزر المالديف السيد" محمد نشيد" الرئيس المصري محمد حسني مبارك على ضرورة التنحي وتجنيب البلاد المزيد من حمامات الدماء.

- ماليزيا: بعد انقضاء الأسبوع الأول من المظاهرات الاحتجاجية، أعلن في العاصمة الماليزية كوالالمبور مع دخول الاحتجاجات يومها السابع تشكيل ائتلاف ماليزي للتضامن مع الشعب المصري لـ"دعم مطالبه العادلة لاستعادة الحرية والديمقراطية من نظام مبارك الديكتاتوري".
- فنزويلا: اتهم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الولايات المتحدة بأنها لعبت دورا "مخجلا" في الأزمة المصرية، معبرا عن سخريته مما أسماه "السياسة الخارجية الأميركية المتقلبة كالحرباء".

ماذا قالوا عن ثورة ٢٥ يناير؟

نقلاً عن جريدة "المصرى اليوم" فى العدد الصادر فى يوم الخميس ١٧ من فبراير سنة ٢٠١١م، فقد عبر العديد من زعماء العالم وبعض القنوات الفضائية عن إعجابهم الشديد بالثورة المصرية ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م، فماذا قالوا عنها؟:

- قال الرئيس الأمريكى "باراك أوباما": "علينا أن نربى أبناءنا؛ ليكونوا مثل الشباب المصرى".
- قال رئيس الوزراء البريطانى "ديفيد كاميرون": "علينا أن نُفكر جِدياً فى تدريس الثورة المصرية فى المدارس".
- وقال رئيس الوزراء الإيطالى "سلفيو برليسكونى": "لا جديد فى مصر، المصريون يقومون بكتابة التاريخ كالعادة".
- وقال رئيس وزراء النرويج "ستوتلنبرج": اليوم كلنا مصريون".
- وقال الرئيس النمساوى "هاينز فيشر": "المصريون هم أروع شعب على الأرض، ويستحقون جائزة نوبل للسلام".
- وقالت قناة سى – إن – إن الإخبارية: "لأول مرة نجد شعباً يقوم بثورة، وينظف الشوارع من بعده".

اللجان الشعبية

ولمّا هربت قوات الشرطة أمام جماهير الشعب الغاضبة، فتركوا (الشرطة) مواقعهم فراراً بأنفسهم من القتل، وأرادوا (قادة الشرطة) تأديب هذا الشعب الغاضب، وإشعاره بالخوف والرعب، فأخلوا أقسام الشرطة، وفتحوا السجون وتركوا مواقعهم، فخرجت المساجين، وحدث الانفلات الأمنى،

وكثرت أعمال البلطجة والسلب والنهب، ولزم رجال الشرطة بيوتهم، ولكن الشعب المصرى الواعى فطن لهذه المؤامرة، فشكل المواطنون فى كل أنحاء مصر لجاناً شعبية؛ لتحمى أموالهم وممتلكاتهم، وتدافع عن أعراضهم ونسائهم وأطفالهم، وأخذوا يتناوبون الخدمات فى ملحمة رائعة تُظهر تكاتف هذا الشعب فى حماية مُقَدَّرَاتِهِ وممتلكاته، ولم يكتفوا بحماية البيوت والمنازل فحسب، بل خرجوا إلى الشوارع والميادين العامة؛ لينظموا حركة المرور فيها، ومنهم مَنْ خرج لحماية الأماكن العامة المهمة كالبنوك والمتاحف والشركات والمصانع والجامعات والمدارس والمستشفيات، فأثبتت هذه اللجان الشعبية بشرف وفخر قدرة الشعب المصرى على حماية نفسه وحماية مقدراته؛ لأنه شعب أصيل متمدين راقٍ، يظهر معدنه النفيس فى وقت الشدائد والمحن.

موقعة الجمل:

تمركزت المظاهرات فى ميدان التحرير الذى اتخذه الثوار مكاناً لمظاهراتهم، وانضم إلى المتظاهرين فى ميدان التحرير أعداد هائلة من الثوار تجاوزت المليون، ولذلك سميت بالمظاهرات "المليونية"، فخرج الرئيس السابق مبارك يوم الجمعة ٢٠١١/١/٢٨م بخطاب ألقاه على الشعب، أعلن فيه أنه لن يُرشح نفسه لرئاسة الجمهورية مرة أخرى بعد نهاية فترة رئاسته فى أكتوبر سنة ٢٠١١م، وأنه خدم البلاد أكثر من ستين عاماً، ودافع عن تراب هذا الوطن، وأنه سيبقى فى هذا الوطن حتى يموت ويدفن تحت ثراه، وكان خطاباً مؤثراً تأثر به عدد كبير من أبناء الشعب المصرى، لأنه شعب كريم أصيل، لا ينكر الجميل، ولا يرضى لرئيسه – مهما كانت أخطاؤه – أن يخرج من وطنه ذليلاً صاغراً، فخرجت مظاهرات مؤيدة للرئيس السابق ببقائه فى حُكم البلاد حتى نهاية فترة رئاسته، وكان قبل ذلك قد قام بتشكيل حكومة

جديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق بدلاً من حكومة أحمد نظيف، وكانت معظمها من نفس الوجوه في الحكومة السابقة، وعين له نائباً لرئيس الجمهورية وهو اللواء/ عمر سليمان، وكَلَّف المختصين بتعديل بعض مواد الدستور، كل ذلك من أجل إرضاء وتهدئة الثوار والشعب الغاضب.

وأراد أعضاء من الحزب الوطنى إرهاب وتخويف الثوار المتواجدين فى ميدان التحرير، لإجبارهم وإرغامهم – خوفاً وهلعاً – على ترك الميدان هرباً ونجاة بأنفسهم من القتل الذى يُحدق بهم، فاستأجروا مجموعة من البلطجية يركبون الجمال والخيول ومعهم السيوف والأسلحة البيضاء، واندسوا وسط المتظاهرين المؤيدين للرئيس مبارك الذين أحضروا معهم كَسْر الرخام لإلقائه على الثوار فى ميدان التحرير، واتجهت مظاهرة التأييد حتى وصلت إلى ميدان التحرير – مكان تجمع الثوار المناهضين لحكم مبارك – والتقىٰ الفريقان – المؤيد والمُعَارِض – وخرجت مجموعة البلطجية يركبون الخيول والجمال ومعها السيوف والأسلحة البيضاء يشقون صفوف المتظاهرين، ويُعْمِلُونَ سيوفهم وأسلحتهم فى صدور وأجسام الثوار المعارضين لحكم مبارك، وراح المتظاهرون المؤيدون للرئيس يلقون بحجارة الرخام الحادة وزجاجات الملوتوف المُحرقِة على الثوار المعارضين حتى قُتِلَ وجُرِحَ عدد من المتظاهرين المعارضين، وما زادهم ذلك إلاّ ثباتاً وإيماناً بثورتهم المباركة، وإصراراً على سقوط النظام، وتعاطفت معهم جموع الشعب المصرى، مما اضطر الرئيس مبارك إلى تَنَحِّيهِ عَنِ الحُكم فى ١١ من فبراير سنة ٢٠١١م، وتولىٰ المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد.

الثورة المضادة:

حاولت فلول النظام السابق المنتشرين فى كل مكان – بعد أن سقط رأس النظام الرئيس السابق مبارك – إجهاض ثورة الشعب، فعملت على إثارة الفتن والقلاقل فى البلاد، فكانت وراء الوقفات الاحتجاجية والمطالب الفئوية التى عمت أرجاء البلاد، وإثارة البلطجة والعنف والنهب والسلب فى المجتمع، وحاولت إحداث فتنة طائفية بين المسلمين والمسحيين، فكانت وراء هدم وحرق كنيسة الشهيدين بقرية صول بأطفيح، وكذلك حاولوا الالتفاف على المطالب المشروعة للثورة، وكذلك حاولوا بشتى الطرق والوسائل أن يكونوا متواجدين فى الحكومات التى شُكِلَّتْ بعد الثورة وخصوصاً حكومة الفريق/ أحمد شفيق؛ لإفساد الثورة والعمل ضد مطالبها المشروعة أو الالتفاف عليها، ولكن الشعب والثوار والعقلاء من هذا البلد الطيب (مصر) تصدوا لهذه المحاولات، فأسقطوا حكومة شفيق، واختاروا حكومة جديدة لتسيير الأعمال برئاسة **د/ عصام شرف**، وكان معظم أعضائها من الوزراء الوطنيين المخلصين غير المنتمين للنظام السابق، وقد قام رئيس الوزراء الجديد **د/ عصام شرف** بحلف اليمين فى ميدان التحرير أمام الثوار، ليستمد شرعيته من الشعب الذى هو مصدر السلطات، فكان أول رئيس وزراء مصرى يصنع مثل هذا الصنيع، ومازالت محاولات فلول النظام السابق مستمرة، تُدبر وتخطط وتُبَيِّت بليل؛ لتفسد على الشعب ثورته، أو تنال من هذه الثورة المباركة بسوء؛ حقداً عليها وانتقاماً منها، وحتى لا يظهر مزيداً من المستور من فسادهم الواسع، وظلمهم الشديد وخيانتهم العظيمة لهذا البلد الكريم مصر.

كلمة إلى القادة والرؤساء

صحيحٌ أنَّ للمنصب وللمُلك بريقاً وإغراءً، ولكنَّ العقلاء هم الذين لا ينخدعون بهذا؛ لأن ذلك لا يدوم، ولو دام لغيرك ما وصل إليك، فهو عَرضٌ زائلٌ، وعارية مُستردة، والحُكم والمُلك له تكاليف شاقة على النفوس؛ ولذلك يكون الحاكم أو المَلِكُ أو القائد ثقيل المَحْمَلِ على نفوس محكوميه أو رعيته أو مرءوسيه أو جنوده، والإنسان ثقيل المحمل بطبعه، ولذلك كُلما طالت فترة حُكمه أو مُلكه أصبح عبئاً ثقيلاً على نفوس الرعية والمحكومين، حتى ولو كان عادلاً فى حُكمه أو مُلكه، وهذه الدقيقة يجب ألاَّ يغفل عنها القادة الملوك والرؤساء، والعاقل منهم هو الذى لا يُطيل فترة حُكْمِهِ أو مُلِكُهِ حتى يظل الشعب أو الرعية تذكره بالخير، ويكون طيب الذِكر والسيرة الحميدة، وينال تقدير الناس واحترامهم. ولكن مِن القادة والرؤساء والملوك من يجهل أو يتجاهل هذه الحقيقة، ويظل أزماناً طويلة فى الحُكم والمُلك، جاثماً على صدر رعيته ومحكوميه حتى يضيقوا به ذرعاً، ويصبح ثُقْلاً لا يُحتمل ولا يُطاق، فتثور عليه الجماهير وتلفظه، وتُلِقى به فى مزبلة التاريخ، ويخرج من الحُكم أو المُلْكِ رغم أنفه صاغِراً ذليلاً مُهاناً طريداً شريداً مفضوحاً على مرأىً ومسمع مِن العالم كُلِّهِ، ويسمع من الجماهير الثائرة عليه ما يُحزنه ويؤلمه ويزيد من حسرته وندمه وأوجاعه، لا كرامة له، ولا عِرْضٌ له مّصانٌ، فاقداً تقدير شعبه والناس، وفاقداً احترامهم له.

وكلمة "الجمهورية": تعنى تداول السلطة بين جماهير الشعب، فلا تكون حِكْراً على أحد، فكل مواطن تتوافر فيه شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية فمن حقه أن يُرشح نفسه، وبقاء رئيس الجمهورية فى الرياسة مدى الحياة يتنافى مع معنى الجمهورية، ولذلك لكى تكون الجمهورية لفظاً ومعنى

وممارسة لابد من تحديد فترة الرئاسة بمدة معينة ومحددة لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتجاوزها أو يتعداها، فإذا أتم وأكمل مُدته فلا يجوز له أن يُرشح نفسه مرة أخرى لرئاسة الجمهورية، ويترك لغيره الفرصة فى أن يتولى الرئاسة.

فبقاء رئيس الجمهورية فى الحكم مدى الحياة مخالفة دستورية، وفُقدانٌ للعقلانية، وسُبَّةٌ فى جبين الحاكم والرعية، فبقاء رئيس الجمهورية فى الحكم مدى الحياة مخالفةٌ دستورية؛ لأنها أَخَلَّتْ بمفهوم الجمهورية لفظاً ومعنى وممارسة، والإخلال بمفهوم الجمهورية مع أنَّ نظام الحُكم فى الدولة هو النظام الجمهورى هو فُقدان للعقلانية، لأنه عملُ المجانين الذين لا يُدركون ولا يعقلون، وبقاؤه فى الحُكم مدى الحياة سُبَّةٌ وعار وشنار فى جبين الحاكم؛ لأنه استغفل شعبه واحتقره، فهو يتوهم أنه لا يوجد فى شعبه من يصلح للحكم أو للملك غيره، وهذا دليل على جبروته وتكبره وغروره وحرصه على الحُكم أو الملك، والإنسان الحريص على الحُكم والمُلك هو إنسان جاهل، تتوقع منه كل شر وفساد، وأنه على استعداد أن يبيع شعبه وأهله وعِرضه من أجل البقاء فى الحُكم أو المُلك؛ ولذلك فالإسلام لا يُوَلِّى الحُكم ولا الإمارة لِمَنْ حرص عليها، فعن أبى موسى (الأشعرى) قال: دخلتُ على النبى صلى الله عليه وسلم أنا ورجُلانِ مِن بنى عَمِىّ، فقال أحد الرجُلينِ: يا رسول الله، أَمِّرْنَا على بعض ما وَلاَّكَ الله – عز وجل –، وقال الآخر مِثْلَ ذلك، فقال صلى الله عليه وسلم: (إنَّا – واللهِ – لا نُوَلِّى على هذا العملِ أَحَداً سأله، ولا أحداً حرص عليه) (رواه مسلم فى صحيحه، كتاب الإمارة، باب: النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها، حديث رقم ١٧٣٣).

وبقاؤه فى الحكم مدى الحياة عارٌ فى جبين الشعب؛ لأن ذلك يُوحِى بأنَّ ليس فى الشعب رجل يصلح لأن يكون حاكماً غيره (الرئيس)، وهذا عجز فى الشعب وعيب وسُبَّة ومنقصة.

وكم مِن قادة وحكامٍ نالوا إعجاب واحترام وتقدير العالم، لأنهم لم يكونوا حريصين على المنصب ولا الحُكم ولا الإمارة، بل تركوا كل ذلك؛ احتراماً لأنفسهم، ولكن يذكرهم العالم كله بالخير، والذِكر الجميل، والثناء الحسن العَطِر، ومِن هؤلاء "سِوَار الذهب"، الذى ثار على حُكم "جعفر النميرى" رئيس السودان الأسبق، وأقصاه عن الحكم، ثم سَلَّم الحُكم لحكومة مدنية ديمقراطية منتخبة من الشعب السودانى برئاسة "الصادق المهدى".

ومن هؤلاء أيضاً "نيلسون مانديلا" الذى قضى معظم حياته فى السجن والتعذيب مُدافعاً عن قضية وطنه جنوب أفريقيا ضد التفرقة العنصرية بين السود والبيض، إذ كانت السُلطة يومئذٍ فى بلاده فى يد البيض، الذين يتحكمون فى كل شئ فى البلاد، وهم الأقلية، بينما عامة الشعب – وهم مِنَ السود – عبيد عند هؤلاء البيض، واستطاع أن يُخَلِّصَ وطنه من التمييز العنصرى، وكان أول رئيس جمهورية لجنوب أفريقيا أسود يتولى هذا المنصب، ولمّا ضَعُفَتْ صحته ومرض، وأصبح غير قادر على إدارة شئون البلاد، ترك السلطة، وتخلى عن رئاسة الجمهورية لغيره من أفراد الشعب.

فالعالم والتاريخ لا ينسى المحترمين، بل يذكرهم بالخير دائماً، والشعوب تدين بالوفاء والإجلال والتقدير والتبجيل لهؤلاء المحترمين، الذين احترموا أنفسهم فاحترمتهم شعوبهم والعالم بأسره.

تحية إلى القوات المسلحة المصرية

لمّا حدث الانفلات الأمنى عندما تركت الشرطة مواقعها، وفُتحت السجون وخرج المساجين منها، وانتشرت أعمال البلطجة والسلب والنهب، أعلن الحاكم العسكرى الرئيس السابق مبارك – بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة – حالة الطوارئ، ومنع حظر التجوال فى الشوارع من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة الثامنة صباحاً، لإعادة الاستقرار والأمن إلى البلاد، ونزل الجيش إلى الشوارع والميادين لفرض وبسط سيطرته، وإعادة الهدوء إلى البلاد، وظن الشعب أن الجيش سينحاز إلى الرئيس المخلوع بصفته من المؤسسة العسكرية ضد الشعب، ولكن الجيش وقيادته طمأنتَ الثوار المتظاهرين فى ميدان التحرير وأعلنوا أنه لن يطلق طلقة رصاص واحدة على الثوار، وأنه (الجيش) جاء ليحمى إرادة الشعب، ثم انضم عدد من ضباط الجيش إلى الثوار فى الميدان،وحملهم الثوار على الأعناق؛ وظل الجيش على عهده مع الشعب الثائر إلى أنْ جاء يوم الجمعة الموافق ١١ من فبراير سنة ٢٠١١م عندما خرج الملايين من الشعب الثائر إلى ميدان التحرير بالقاهرة، وفى جميع محافظات مصر تطالب بسقوط النظام، ورحيل مبارك عن الحُكم، وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى حالة انعقاد دائم، وإزاء هذه الجماهير الثائرة والحناجر الهادرة التى تهتف بسقوط النظام ورحيل مبارك عن سُدة الحكم، اضطر المجلس العسكرى الأعلى إلى أن يضغط على الرئيس مبارك لكى يتخلى عن الحُكم؛ حقناً لدماء المصريين، واستجابة لرغبة الشعب، فخرج اللواء/ عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق على الناس وأعلن: تخلى الرئيس مبارك عن حُكم البلاد، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، فقاد المجلس البلاد

بحكمـة وعقلانيـة وبصـدر واسـع، واحتـوى بحنكـة وخبـرة جميـع القلاقـل والاضطرابات والفتن والحوادث، واستجاب لمطالب الثوار، وقاد سفينة البلاد بمهارة واقتدار، ليسير بها - وسط الأمواج العاتية المتلاطمة - في طريق النجاة؛ ليرسو بها إلى بر الأمان - إن شاء الله-.

فتحيةُ إجلال وتقدير وتعظيم لهذا المجلس الموقر، الذى برهن بصدق على أنه جزء من الشعب، فوقف برجولة وشهامة فى صفه، وانحاز إلى جانبه، ودافع بشرف ونُبل الفُرسان عن حقوقه المشروعة، واستمع بعقل مستنير وأذان صاغية وصدر واسع إلى مطالب الشعب وسعى فى تحقيقها.

وهذا عهدنا دائماً برجال القوات المسلحة الذين كانوا ومازالوا محل فخر وإجلال واعتزاز وإعجاب وتقدير واحترام وتبجيل من كل مواطن مصرى.

لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق

أخى الكريم: إذا أمرك أى حاكم أو مسئول مهما كان منصبه أو درجته بقتلٍ أو سَجنٍ أو ظلمٍ لبرئ أو مُطالِبٍ بحقٍ فلا تطعه، لأنك إنْ أطعته فإنك مُشارك له فى الذنب أو الإثم، وهذا حُكْمٌ عام فى جميع الأديان: أنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، ولا تقل إنك عبد مأمور، "لا"، وألف "لا"، إنك عبدٌ لله فقط، ولست عبداً للبشر، فهذه ليست دعوة للعصيان المدنى، بل حُكْمٌ لله يجب أن يعرفه وينفذه جميع البشر، فطاعة الحكام والرؤساء والأمراء والمسئولين واجبة على المرءوسين فى غير معصية الله، فإنْ كانت فى معصية الله تعالى فلا سمع ولا طاعة، قال الله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ[1] إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ

---

[1] لا تركنوا: لا تميلوا.

فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ هـود: ١١٢ - ١١٣.

وقال تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ الإنسان: ٢٤.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ[1] ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ الشعراء: ١٥١ - ١٥٢.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (على المرء المسلم السمعُ والطاعةُ، فيما أحب وكَرِه، إلاَّ أنْ يُؤمر بمعصية، فإن أُمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة). (متفق عليه عن ابن عمر).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا طاعة لأحدٍ فى معصية الله، إنما الطاعة فى المعروف). (رواه البخارى، ومسلم، وأحمد، والطيالسى، والنسائى، عن على بن أبى طالب).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق) (صحيح) (رواه أحمد والحاكم والطيالسى والبطرانى فى الكبير عن عمران والحكم بن عمرو الغفارى، وصححه الألبانى).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا طاعة لمن لم يُطع الله) (صحيح) (رواه أحمد عن أنس، وصححه الألبانى).

وقد أفجعنى موقف رجال الشرطة المُخزِي، عندما صدرت لهم الأوامر بقتل ودهس المتظاهرين المطالبين بحقهم فى الحرية والديمقراطية والتغيير والعدالة الاجتماعية، وكلها مطالب مشروعة، راحوا يطلقون عليهم الرصاص الحى والمطاطى ويدهسونهم بالمصفحات؛ ليقتلوا المئات من إخوانهم وأبناء

---

[1] المسرفين: أصحاب الذنوب والمعاصى والمفسدين.

شعبهم، ويجرحون الآلاف، فأين عقولهم؟ وأين تنفيذهم لتعليمات دينهم وشرعهم؟!.. فذنوب هؤلاء القتلى والجرحى فى رقاب مَنْ أَمَرَ، ومَنْ نَفَّذَ الأمر، ويجب أن يُحاكموا محاكمة عادلة.

وعلى النقيض: أعجبنى وأسعدنى، وجعلنى أحترمه، وأُقَبِّلُ يدى ورجلى ورأس كل فرد منهم، موقف رجال الجيش المُشَرِّف، عندما رفضوا إطلاق رصاصة واحدة على المتظاهرين، فَقَدَّرَ لهم الشعب هذا الموقف النبيل، وحملهم على الأعناق وعلى الرؤوس؛ عرفاناً بالجميل، وفخراً واعتزازاً بهم، وإجلالاً لهم، فهل جزاء الإحسان إلاَّ الإحسان؟!.

التعديلات الدستورية

قام الرئيس حسنى مبارك قبل تنحيه بتكليف لجنة برئاسة المستشار طارق البشرى وتضم أحد عشر عضواً من كبار رجال القانون والفقهاء فى الدستور، بتعديل بعض مواد الدستور التى هى محل خلاف ونزاع، وتكرس للدكتاتورية والاستبداد والفساد، وهى: المادة ٧٥، والمادة ٧٦، والمادة ٨٨، والمادة ٩٣، والمادة ١٣٩، والمادة ١٤٨، والمادة ١٧٩، والمادة ١٨٩، وإضافة المادة ١٨٩ مكرراً، وإلغاء المادة ١٧٩.

وقد انتهت اللجنة من هذه التعديلات، ثم استفتاء الشعب عليها فى ١٩ من مارس سنة ٢٠١١ فى إقبال جماهيرى لم تعرف البلاد له مثيلاً حتى الآن، وقد بلغت نسبة الاستفتاء بالموافقة على هذه التعديلات حوالى ٧٧.٢% وبلغت نسبة الاستفتاء بعدم الموافقة على هذه التعديلات حوالى ٢٢.٨% حسب ما أعلنته اللجنة المشرفة على هذا الاستفتاء فى مؤتمر صحفى عُقِدَ لذلك.

وإليك عزيزى القارئ المواد المعدلة والملغاة من الدستور المصرى ٧١، وهى كالتالى:

مادة ٧٥..النص الأصلي: يشترط فيمن ينتخب رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعًا بالحقوق المدنية والسياسية، وألاّ تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

التعديل يشترط فيمن ينتخب رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجًا من غير مصرى، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مادة ٧٦ النص الأصلي ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر.

ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبى محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل. ويزداد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسى الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أى من هذه المجالس. وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضي علي تأسيسها خمسة أعوام متصلة علي الأقل قبل

إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات علي نسبة ٣% على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشوري، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة علي الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أى من المجلسين في آخر انتخابات، أن يرشح في أى انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتبارا من أول يونيو ٢٠٠٧، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسى متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل .وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى «لجنة الانتخابات الرئاسية» تتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمسة سنوات، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أى من أعضائها فى حالة وجود مانع لديه. وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلى:

١- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين.

٢- الإشراف العام على إجراءات الاقتراح والفرز.

٣- إعلان نتيجة الانتخاب.

٤- الفصل فى كافة التظلمات والطعون وفى جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما فى ذلك تنازع الاختصاص.

٥- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ. ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة. كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأى سبب غير التنازل عن الترشيح فى الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع.

ويجرى الاقتراع فى يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التى تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية. وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللجنة.

ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، فإذا لم يحصل أى من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره فى عدد الأصوات الصحيحة اشترك فى انتخابات الإعادة، وفى هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.

ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقى المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير

من خلا مكانه، وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة. وينظم القانون ما يتبع فى حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية.

ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور. وتصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها. فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار. وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة، وينشر فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

التعديل ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم ثلاثون عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد .وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية، وتتولى لجنة قضائية عليا تسمى «لجنة الانتخابات الرئاسية» الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءًا من

الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب، وتُشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة. وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، كما تفصل اللجنة في اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين في المادة ٨٨ ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور. وتُصدر المحكمة الدستورية العُليا قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون. وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزمًا للكافة ولجميع سلطات الدولة، وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

مادة ٧٧ النص الأصلي مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.

التعديل مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب. ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

مادة ٨٨ النص الأصلى يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، ويجري الاقتراع في يوم واحد، وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف علي الانتخابات

على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها علي أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين، وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف علي الانتخابات علي مستوي الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز علي أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.

التعديل يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءًا من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي يبينه القانون.

ويجري الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

مادة ٩٣ النص الأصلي يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض. وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس. ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

التعديل تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب. وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب. وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يومًا من تاريخ وروده إليها. وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

مادة ١٣٩ النص الأصلي لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصهم ويعفيهم من مناصبهم. وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.

التعديل يعين رئيس الجمهورية، خلال ستين يومًا على الأكثر من مباشرته مهام منصبه، نائبًا له أو أكثر ويحدد اختصاصاته. فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره. وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.

مادة ١٤٨ النص الأصلي يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه. وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له. وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.

التعديل يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه. فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فورًا للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه في

الفقرة السابقة. وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.

مادة ١٧٩ النص الأصلي تعمل الدولة علي حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه فى كل من الفقرة الأولى من المادة ٤١ والمادة ٤٤ والفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور دون تلك المواجهة، وذلك كله تحت رقابة القضاء، ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلي أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون.

التعديل: إلغاء المادة.

مادة ١٨٩النص الأصلي لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل.

فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل. وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره فى شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش، بعد شهرين من تاريخ الموافقة المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلث أعضاء المجلس عرض على

الشعب لاستفتائه فى شأنه. فإذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

التعديل إضافة الفقرة التالية إلى المادة ولكل من رئيس الجمهورية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، ولنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى، طلب إصدار دستور جديد. وتتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع، خلال خمس عشرة يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

إضافة المادة ١٨٩ مكررًا: يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقًا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩.

إضافة المادة ١٨٩ مكررًا ١ يمارس أول مجلس شورى، بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، بأعضائه المنتخبين اختصاصاته. ويتولى رئيس الجمهورية، فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.

الإعـــلان الـــدستورى

إنه فى يوم الأربعاء الموافق ٢٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٢هـ- ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١م أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذى يدير شئون البلاد منذ تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك عن رئاسة الجمهورية تحت ضغط ثورة الشعب والتى كانت تطالبه بالرحيل عن رئاسة البلاد، وتطالب بإسقاط نظام حكمه الظالم الفاسد المستبد الفاشل) الإعلان الدستورى على الشعب فى مؤتمر صحفى، وهو بمثابة دستور مؤقت لإدارة شئون البلاد لحين إجراء الانتخابات البرلمانية فى سبتمبر سنة ٢٠١١م – كما حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة – ثم يُسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان مهامه (مهام البرلمان) الموكولة إليه، ثم بعد ذلك تُجرى انتخابات الرئاسة فى موعد لاحق، وبعد انتخاب رئيساً للجمهورية يُسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهام إدارة شئون البلاد لرئيس الجمهورية، وبعد أن يسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة إلى المؤسسات المنتخبة من الشعب تصبح السلطة مدنية، ويعود الجيش إلى ثكناته... وإليكم أعرض على حضراتكم الإعلان الدستورى، وهذا نصه.

الإعلان الدستورى

بعد الاطـلاع على الإعـلان الدستورى الصـادر فـى ١٣ من فبراير . وعلـى نتائج الاستفتاء علـى تعديل دستور جمهوريـة مصـر العربيـة الذى جرى يوم ١٩ من مارس سنـة ٢٠١١ وأعلنت نتيجـة الموافقة علية فـى ٢٠ من مـارس سنـة ٢٠١١. وعلـى البيان الصـادر من المجلس الأعلـى للقوات المسلحة فـى ٢٣ من مارس سنـة ٢٠١١.

(مادة ١)

جمهوريـة مصـر العربيـة دولـة نظامهـا ديمقراطـى يقـوم علـى أسـاس المواطنـة. والشعب المصرى جزء من الأمـة العربيـة يعمل علـى تحقيق وحدتها الشاملة.

(مادة ٢)

الإسـلام دين الدولـة ، واللغـة العربيـة لغتها الرسـمية ، ومبـادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

(مادة ٣)

السيادة للشـعب وحـده، وهـو مصـدر السلطات ، ويمـارس الشـعب هذه السيادة يحميها ,ويصون الوحدة الوطنية.

(مادة ٤)

للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشـاء النقابـات والاتحـادات والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون.

ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى .

ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

(مادة ٥)

يقوم الاقتصاد فى جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط الاقتصادى والعدالة الاجتماعية وكفالة الأشكال المختلفة للملكية والحفاظ على حقوق العمال.

(مادة ٦)

للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون. والملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون. وحق الإرث فيها مكفول.

(مادة ٧)

المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

(مادة ٨)

الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون. ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى.

(مادة٩)

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم أو التهديد بشئ منه يهدر ولا يعول عليه.

(مادة ١٠)

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون.

(مادة ١١)

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة ،

ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون.

(مادة ١٢)

تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية. وحرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

(مادة ١٣)

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض علي الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون.

(مادة ١٤)

لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

(مادة ١٥)

لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

(مادة ١٦)

للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة إلى إخطار سابق. ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة ، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

(مادة ١٧)

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء .

(مادة ١٨)

إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون . ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

(مادة ١٩)

العقوبة شخصية. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، لا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

(مادة ٢٠)

المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونيه تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

(مادة ٢١)

التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ,وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا. ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء.

(مادة ٢٢)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

(مادة ٢٣)

يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على

الوجه الذي ينظمه القانون .ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، وإلا وجب الإفراج حتما.

(مادة ٢٤)

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون. وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

(مادة ٢٥)

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وذلك على الوجه المبين بهذا الإعلان والقانون. ويباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين ١ و ٢ منها.

(مادة ٢٦)

يشترط فيمن يُنتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يكون قد حمل

أو أى من والديه جنسية دولة أخرى ، وألا يكون متزوجاً من غير مصرى، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

(مادة ٢٧)

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر . ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين فى أى من تلك المحافظات عن ألف مؤيد. وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب فى أى من مجلسى الشعب والشورى فى أخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

(مادة ٢٨)

تتولى لجنة قضائية عليا تسمى " لجنة الانتخابات الرئاسية " الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب. وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً ، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة ، وأقدم نواب

رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة. وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، كما تفصل اللجنة فى اختصاصها ، و يحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة. وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التى تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين فى المادة ٣٩. ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور. وتصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها فى هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون، وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة، ويُنشر فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

(مادة ٢٩)

مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

(مادة ٣٠)

يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه".

(مادة ٣١)

يعين رئيس الجمهورية ، خلال ستين يوماً على الأكثر من مباشرته مهام نصبه ، نائباً له أو أكثر ويحدد اختصاصاته ، فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره. وتسرى الشروط الواجب توافرها فى رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.

(مادة ٣٢)

يُشكل مجلس الشعب من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام. ويبين القانون تعريف العامل والفلاح، ويحدد الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

(مادة ٣٣)

يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع ، ويقرر السياسة العامة للدولة , والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

(مادة ٣٤)

مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.

(مادة ٣٥)

يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن مائة واثنين وثلاثين عضواً ، وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى. ويحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى.

(مادة ٣٦)

مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات.

(مادة ٣٧)

يتولى مجلس الشورى فور انتخابه دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية

للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ويجب اخذ رأى المجلس فيما يلى:

١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- مشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

٣- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسية العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية. ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

(مادة ٣٨)

ينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى وفقا لأى نظام انتخابى يحدده. ويجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة فى المجلسين.

(مادة ٣٩)

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائى كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء ، بدءاً من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة ، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون .ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا ، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

(مادة ٤٠)

تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلسى الشعب والشورى. وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة فى الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها. وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ المجلسين بقرار المحكمة.

(مادة ٤١)

تبدأ إجراءات انتخاب مجلسى الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان. ويمارس مجلس الشورى اختصاصاته بأعضائه المنتخبين. ويتولى رئيس الجمهورية، فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.

(مادة ٤٢)

يقسم كل عضو من أعضاء مجلسى الشعب والشورى أمام مجلسه قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية:

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن أرعى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون."

(مادة ٤٣)

لا يجوز لكل عضو من أعضاء مجلسى الشعب والشورى أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه ، أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولاً.

(مادة ٤٤)

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلسى الشعب والشورى إلا إذ فقد الثقة والاعتبار ,أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التي انتخب علي أساسها ، أو أخل بواجبات عضويته . ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه.

(مادة ٤٥)

لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد أحد أعضاء مجلسى الشعب والشورى إلا بإذن سابق من مجلسه. وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس. ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء.

(مادة ٤٦)

السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها درجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

(مادة ٤٧)

القضاة مستقلون، وغير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً، لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة.

(مادة ٤٨)

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

(مادة ٤٩)

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون. ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

(مادة ٥٠)

يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها، وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

(مادة ٥١)

ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الدستورية.

(مادة ٥٢)

جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب, وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية.

(مادة ٥٣)

القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها ، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعه إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ، والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية فى القوات المسلحة.

(مادة ٥٤)

ينشأ مجلس يسمى " مجلس الدفاع الوطنى " ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

(مادة ٥٥)

الشرطة هيئة مدنية نظامية ، تؤدى واجبها فى خدمة الشعب ، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب وفقاً للقانون.

(مادة ٥٦)

يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية:

١- التشريع.

٢- إقرار السياسية العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها.

٣- تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشعب.

٤- دعوة مجلسى الشعب والشورى لانعقاد دورته العادية وفضها والدعوة لاجتماع غير عادى وفضه.

٥- حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها.

٦- تمثيل الدولة فى الداخل والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعتبر جزءاً من النظام القانونى فى الدولة.

٧- تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم.

٨- تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وعزلهم على الوجه المبين فى القانون، واعتماد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين.

٩- العفو عن العقوبة أو تخفيفها أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون.

١٠- السلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح. وللمجلس أن يفوض رئيسه أو أحد أعضائه فى أى من اختصاصاته.

(مادة ٥٧)

يتولى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية كل فيما يخصه ، وللمجلس على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية:

١- الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية.

٢- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

٣- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.

٤- إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات.

٥- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

٦- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

٧- عقد القروض ومنحها وفقاً للمبادئ الدستورية.

٨- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

(مادة ٥٨)

لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعياً، أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه.

(مادة ٥٩)

يعلن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس الوزراء، حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

فإذا تم الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فوراً للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له. ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ. وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.

(مادة ٦٠)

يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى فى اجتماع مشترك ، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، خلال ستة أشهر من انتخابهم ، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو ، تتولى إعداد

مشروع دستور جديد للبلاد فى موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع ، خلال خمسة عشر يوماً من إعداده ، على الشعب لاستفتائه فى شأنه ، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء .

(مادة ٦١)

يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مباشرة الاختصاصات المحددة فى هذا الإعلان وذلك لحين تولى كل من مجلسى الشعب والشورى لاختصاصاتهما ، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كل فى حينه.

(مادة ٦٢)

كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الإعلان الدستورى يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الإعلان.

(مادة ٦٣)

ينشر هذا الإعلان فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

طريق الإصلاح

إذا أردنا إصلاحاً فى مجتمعنا، فليكن الإصلاح فى جميع المجالات، وعلى جميع المستويات والأصعدة؛ لأن الثورة تعنى التغيير الشامل فى الدولة.

أولاً: الإصلاح فى التشريع:

لكى نقوم بعملية الإصلاح فى مجال التشريع لابد أن نتخذ الإجراءات الآتية:

١- إلغاء الدستور، وصياغة دستور جديد للبلاد يكفل تحقيق ديمقراطية وحرية حقيقية فى البلاد.

٢- الحد من سلطات رئيس الجمهورية.

٣- تحديد فترة زمنية معينة لرئيس الجمهورية ثم لا يجوز بعدها أن يرشح نفسه للرئاسة بعد انقضاء هذه الفترة الزمنية.

٤- أن تكون التشريعات التى يسنها مجلس الشعب تخدم مصالح جميع أبناء الوطن وتلبى مطالبهم، وليست تخدم فئة بعينها دون باقى الشعب كما كان فى النظام السابق.

٥- وَضْعُ شروط مناسبة تليق بجلال وعظمة البرلمان لمن أراد أن يرشح نفسه لمجلس الشعب والشورى، فليس البرلمان لكل من هب ودب، إنما يكون للشرفاء والمثقفين والوطنيين الغيورين على شعبهم، المحبين له، الأمناء، الصادقين، المخلصين، الأوفياء.

٦- رَفْعُ الحصانة التى يتمتع بها نواب البرلمان، فهو مواطن مصرى يخدم بلده كأى مواطن فى هذا البلد يخدم هذا البلد، فأنا أرى أن الحصانة

تتعارض مع مبدأ المساواة الذى هو قاعدة أصيلة فى الديمقراطية، فنريد أن نقطع دابر التمييز بين المواطنين فى بلدنا.

٧- تجريم شراء المرشحين للبرلمان لأصوات الناخبين، والمرشح الذى يفعل ذلك لا يُقبل ترشيحه ولا يجوز له أن يرشح نفسه للبرلمان للأبد.

٨- إلغاء مبدأ "المجلس سيد قراره"، وإذا صدر أى حكم قضائى نهائى فى حق أى عضو فى البرلمان أو متعلق بعمل البرلمان نفسه، فيجب على البرلمان احترامه وتنفيذه.

٩- أن يقوم البرلمان بدوره على الوجه الأكمل: وهو سن القوانين والتشريعات، والموافقة على ميزانية الدولة، ومحاسبة ومراقبة أعمال أعضاء الحكومة (السلطة التنفيذية) دون محاباة ولا مجاملات، وأن تُقدم مصالح الشعب على كل مصلحة شخصية.

١٠- أن تتميز التشريعات التى يسنها البرلمان بالعدالة المطلقة، لا تنحاز إلى فئة دون فئة، ولكن تُراعى الصالح العام.

١١- استقلال القضاء وعدم خضوعه لسيطرة الحكومة، فالقضاء لا سلطان عليه إلاَّ الله ثم ضمير القاضى.

١٢- أحكام القضاء النهائية واجبة التنفيذ، وأى جهة تعطلها مهما كانت سلطتها تعاقب بعقوبات مغلظة، لأنه لا أحد فوق القانون مهما كان منصبه وسلطانه، فالقانون يجب أن يطول كل فرد من أفراد المجتمع، وكل مؤسسة من مؤسساته.

١٣- إلغاء حالة الطوارئ التى كرَّست للفساد، ووفرت الحماية له.

١٤- إلغاء المحاكم الاستثنائية، ولكن يُحاكم كل مواطن أمام قاضيه الطبيعى.

ثانياً: إصلاح أجهزة الأمن:

لكى نصلح من شأن أجهزة الأمن فى الدولة لابد أن نتخذ الإجراءات الآتية:

١- تحسين أوضاعهم المادية لكى يعيشوا حياة كريمة، وحتى لا تمتد أيديهم إلى الغير.

٢- القضاء على التفاوت الكبير فى المرتب أو الأجر بين الضباط وأمناء الشرطة والمساعدين، فأمين الشرطة هو عصب الشرطة وهو الذى يقوم على عاتقه الخدمات التى تقدمها الشرطة للشعب، ولذلك يجب أن يكون التفاوت فى الأجر بينه وبين الضابط قليلاً.

٣- المساواة بين جميع أفراد الشرطة فى تقديم الخدمة وفى الرعاية سواء كانت صحية أو اجتماعية أو ترفيهية، وغير ذلك من الخدمة والرعاية.

٤- تطبيق شعار "الشرطة فى خدمة الشعب" قولاً وعملاً، وهذا لا ينقص من قيمة رجل الشرطة، فرجل الشرطة كلما ضاعف من خدماته للشعب بأدب واحترام وبكلمة طيبة ازداد احترام الشعب وتقديره له، وحمله الشعب على الرءوس والأعناق؛ لأن الشعب لا ينسى الجميل، ويُقدِّر صاحبه، وقد جاء فى الحديث الشريف: (سيد القوم خادمهم) (رواه ابن ماجه عن أبى قتادة، ورواه الخطيب البغدادى عن ابن عباس)، فسيد القوم هو من يقوم على خدمتهم، ورعاية مصالحهم، وقضاء حوائجهم، وجلب الخير لهم، ودفع الضر عنهم، ويحبهم ويحبونه.

٥- عمل دورات تدريبية لرجال الشرطة لتدريبهم على كيفية التعامل مع المواطنين، والارتقاء بالعمل الشُرطى.

٦- على رجل الشرطة عدم التهاون فى تطبيق القانون على الجميع، دون تمييز ولا محاباة ولا ومجاملات ولا حياء من رئيس أو قريب أو صديق، فالكل أمام القانون سواء.

٧- رجل الشرطة قدوة وأسوة للشعب كله، فيجب أن يكون رجلاً وطنياً غيوراً على مصلحة وطنه، شريفاً، عفيفاً، شجاعاً، مخلصاً، وفياً، أميناً، يحب الحق والعدل، ويكره الباطل والظلم، شهماً، نبيلاً، وكريماً، ومنضبطاً.

٨- التحرى عن أفراد الشرطة المفسدين والقبض عليهم ومحاكمتهم؛ لأن فرد الشرطة الفاسد عار فى جبين جميع أفراد الشرطة، لأنه يلوثهم، ويحط من شأنهم، ويهين من كرامتهم، ويتهمهم بالفساد، ويعيب سُمعتهم، ويصغرهم فى أعين الناس؛ لأنهم تستروا على هؤلاء المفسدين، ولم يفضحوا أمرهم لتبرئه ساحتهم من العيب والشين.

٩- تجريم أخذِ فرد الشرطة أو أى فرد يخدم بالعمل العام لأى هدايا أثناء تأديته للخدمة، لأن الهدية فى هذه الحالة تعتبر رشوة، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (هدايا العمال غُلُول)[1] (صحيح) (رواه أحمد والبيهقى فى السنن الكبرى عن أبى حميد الساعدى عن عرباض). وفى رواية: (هدايا العمال حرامٌ كلها). (رواه أبو يعلى عن حذيفة).

وفى رواية: (أخذُ الأمير الهدية سُحْتٌ[2]، وقبول القاضى الرشوة كُفر) (رواه أحمد فى الزهد عن على).

---

[1] غلول: خيانة.

[2] سُحت: حرام.

وفـى روايـة: (الهديـة إلـى الإمـام غُلُولٌ) (صـحيح) (رواه الطبرانـى فـى المعجم الكبير عن ابن عباس، وصححه الألبانى).

وفى بعض الدول الأوروبية وإسرائيل أن المُشتغل بالعمل العام إذا أخذ هدية فى أثناء تأدية خدمته بالعمل العام يُحاكم ويُعفى من منصبه، كما فُعِلَ "بـأولمرت" رئـيس وزارة إسـرائيل الأسـبق وغيـره مـن المسـئولين فـى الـدول الأوربية!!

والحكمـة مـن تجريم أخذِ الهديـة أثنـاء تأديـة الخدمـة بالعمل العـام: أنَّ الآخذ للهديـة سيقدم تسـهيلات لأصـحاب الهـدايا، وإنمـا صـاحب الهديـة قدم هديتـه ليحصـل بهـا علـى بعـض التسـهيلات نظيـر هديتـه، ومـن هنـا كانـت الهدايا للمسئولين حراماً شرعاً، ويجب أنَّ تُجَّرمَ قانونـاً بمحاكمـة آخذ الهديـة ويعفـى من منصبه، لأنـه خـان الأمانـة، والخـائن لا يؤتمن علـى شـئ، ولـيس أهلاً للثقة.

- وعن عروة، عن أبـى حُميد السـاعدى: أنـه أخبره! أن رسـول الله صـلـى الله عليه وسلم استعمل عاملاً، فجاءه العامل حين فرغ من عمله، فقال: يا رسول الله، هذا لكم، وهذا أُهدى لـى، فقـال لـه: (أفـلا قعدتَ فـى بيـت أبيك وأمك، فنظرتَ أيُهدى لك أم لا) ثم قـال رسول الله صلـى الله عليه وسلم عشية بعد الصـلاة، فتشـهد، وأثنـى علـى الله بمـا هـو أهلـه، ثم قـال: (أمَّـا بعد، فما بـالُ العامل نستعمله، فيأتينا فيقول: هذا من عملكم، وهذا أُهدى لـى، أفـلا قعد فـى بيت أبيه وأمه فتنظر: هل يُهدى لـه أم لا؟، فوالذى نفس محمد بيده، لا يَغُلُّ أحدُكم منها شيئاً إلاَّ جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، إنْ كان بعيراً جاء به له رُغاءٌ، وإن كانت بقرة جاء بها لها خُوار، وإنْ كانت شاةً جاء بها تَيْعَرُ، فقد بلغتُ) (متفق عليه، واللفظ للبخارى).

- وكذلك يُحاكم ويعفى مِن منصبه كل من استغل منصبه فى تجارة رائجة، أو تكوين شركات رابحة أو أخذِ عمولاتِ.

١٠- حل جهاز أمن الدولة، وإعادة هيكلته من جديد، وتكليفه بعمل مُحدد، بعيداً عن التدخل فى الحريات العامة، وقد صدر قرارا من وزير الداخلية اللواء منصور العيسوى بحل جهاز أمن الدولة، وإعادة هيكلته وتسميته بجهاز الأمن الوطنى وتكليفه بمهمة مُحددة :هى مكافحة الإرهاب.

ثالثاً: الإصلاح الإدارى:

ويتمثل إصلاح الجهاز الإدارى فى الدولة باتخاذ الإجراءات الآتية منها:

١- أن يتولى المناصب القيادية فى الدولة العلماء من أصحاب الكفاءات والخبرات والجدارة والاستحقاق فى المجال الذى يتولون قيادته؛ حتى يُبدعوا ويبتكروا وينهضوا بالأمة فى هذا المجال.

٢- اعتبار المنصب القيادى تكليفاً لا تشريفاً، أى يكون صاحب المنصب خادماً للناس فى هذا المنصب، يرعى مصالحهم، ويقضى حوائجهم، ويهتم بشئونهم، وينفعهم، ويُدافع عن حقوقهم، ويدفع الضر عنهم، ويعمل على ما فيه الخير لهم، لا مُستعبِداً لهم، ولا متسلطاً عليهم، ولا مستغلاً لمنصبه فى تكون ثروات طائلة، وتحقيق منافع شخصية له.

وكان أبو حازم (أحد العلماء من التابعين) يدخل على معاوية بن أبى سفيان أمير المؤمنين، فيقول: "السلام عليك أيها الأجيرُ"، فإذا حاولوا أن يقولوا لأبى حازم قل: السلام عليك أيها الأمير، أبى عليهم ذلك، ثم التفت إلى معاوية فقال له: "إنما أنت أجير هذه الأمة، استأجرك رَبُّكَ لرعايتها".. أ.هـ.

٣- تطبيق مبدأ اللامركزية فى الإدارة؛ لإتاحة الفرصة للقيادات الصغيرة فى اتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة، والتى من شأنها النهوض والارتقاء بمستوى مؤسساتهم، دون الحاجة إلى التوجه إلى القيادات العليا لأخذ الإذن فيما يريد القيام به، مما يستغرق وقتاً طويلاً، ويعوق عملية التنمية والتطوير والتحسين التى قد تتطلب إجراءات سريعة وفورية لتحقيق المرجو منها، ومن الثابت علمياً أن اللامركزية فى الإدارة تحقق نجاحات عظيمة، وتوفر الوقت والجهد والمال، وتعطى السرعة المطلوبة فى إنجاز الأعمال، والارتقاء بمستوى الخدمات والإدارات والمؤسسات والهيئات.

٤- أن يكون للعاملين رأياً فى اختيار قائدهم، حتى يتحقق التفاهم والانسجام والتناغم والتوافق بين القائد ومرءوسيه، مما يخلق مُناخاً يساعد على الإبداع والابتكار والرقى بالعمل؛ لأن العامل فى عمله يعمل بنفس راضية، وفى جو يشع بالحب والألفة مع الرئيس الذى أحبه واختاره.

٥- عدم التقيد بالروتين والبيروقراطية فى العمل؛ لأنَّ البيروقراطية يُعاب عليها: كثرة الموظفين، وتسلسل الرياسات، وبطء التنفيذ، فالإجراءات الطويلة لإنجاز العمل تستغرق وقتاً طويلاً، وهذا يعوق التقدم فى العمل وسرعة إنجازه، وفى هذا تضييع للوقت وللجهد؛ لأن الوقت فى الاقتصاد يساوى مالاً، والتأخر فى الوقت خسارة فى المال، فالمطلوب السرعة فى الإجراءات، أما حكاية أن الطلب لعمل شئ ما، يتطلب الكثير من توقيعات الموظفين والرؤساء (طابور من التوقيعات)، فهذا غير مطلوب فى عصر يتسم بالسرعة.

٦- القضاء على الشِللية ونظام العصابات فى العمل، وذلك بتوحيد القيادة، وتوزيع المسئوليات والأدوار والاختصاصات، ومحاسبة كل من يخالف ويتعدى على حقوق واختصاصات الغير.

٧- القضاء على المحسوبية والرشوة فى الجهاز الإدارى للدولة، ومحاسبة كل من تثبت إدانته وذلك بمحاكمته وإعفائه من منصبه؛ لأنه أخل بشرف القيادة، ومبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، فالقيادة أو الوظيفة تكون من حق الأعلم والأكفأ والأمهر والأكثر خبرة والأجدر بها؛ لأن ذلك (المحسوبية وتوريث الوظيفة) يؤدى إلى القضاء على الكفاءات، وبالتالى يعود بالأثر السئ على تقدم المجتمع وانخفاض معدل النمو فيه.

٨- فتح جميع القيادات مكاتبها للناس، وسماع شكواهم، والعمل على إزالة أسباب هذه الشكوى إنْ كان الشاكى صاحب حق فيها.

٩- ترشيد الإنفاق الحكومى، وأن يقتصر الإنفاق على الشئ الضرورى، أمّا الإنفاق على الكماليات والجماليات، فالأولى توجيهه إلى ما هو أهم وأوجب، والأولويات والواجبات كثيرة، والإنفاق فيها أنفع وأجدى.

١٠- تحديد شروط ومواصفات أخلاقية للقيادة وأهمها: الصدق والأمانة والإخلاص والزهد، والعدل والأخلاق الحسنة، وهذه الأخلاق يجب أن تتوافر فى كل من يريد الترشح لعمل قيادى فى الدولة بالإضافة إلى كفاءته وعلمه وخبرته، ويُستدل على هذه الأخلاق وتوافرها فيمن يريد الترشح لعمل قيادى من خلال سيرته الذاتية وتعامله مع الناس، وبالسؤال عنه.

١١- أن يكون فى كل مؤسسة من مؤسسات الدول جهة (مستقلة عن المؤسسة) لمحاسبة القيادات ومراقبة أعمالها.

١٢- إسناد القيادة والإدارة للشباب الكفء؛ لأن الشاب أنشط وأقدر على الحركة والتحمل، وأفهم لعصره وزمانه من غيره، وكذلك لتكوين صف ثان من القيادات الشابة، أمَّا كبار السن فيعملون كمستشارين للقيادات الشابة ليفيدوهم من تجاربهم وخبراتهم وعلمهم.

رابعاً: إصلاح الاقتصاد

فالاقتصاد هو عصب الحياة، ولا يتحقق نمو ولا تقدم فى البلد إلاَّ إذا كان اقتصادها قوياً، لأن المشروعات التنموية، وتحقيق الإصلاحات فى مختلف المجالات يتطلب أموالاً طائلة، وإذا أردنا أن نصلح الاقتصاد، فينبغى أن نتخذ الإجراءات الآتية:

١- تثبيت الأسعار من خلال تدخل الحكومة؛ لأن ذلك يساعد على الاستقرار والاطمئنان.

٢- محاربة الاحتكار، والزيادة فى الأسعار بدون مبرر، وذلك بمعاقبة الشركات والتجار المحتكرين بعقوبة رادعة، وعدم السماح لشركة أو تاجر باحتكار سلعة أو خدمة معينة، ولكن لابد من وجود شركات منافسة فى نفس السلعة أو الخدمة؛ لأن المنافسة بين الشركات من شأنها تخفيض الأسعار.

٣- لابد للحكومة من خلقِ آليات لضبط السوق، ولا تترك السوق تتحكم فيه الشركات والتجار الجشعون.

٤- رفع الحد الأدنى للأجور، بما يوفر للمواطن حياة كريمة، وقد صدر حكم من إحدى المحاكم بتحديد الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه شهرياً.

٥- القضاء على التفاوت الرهيب فى الأجور بين المواطنين، والعمل على التقارب بينها، فلا يليق لمواطن يعمل فى عمل، ومواطن آخر يعمل فى نفس العمل، والمؤهل واحد، وطبيعة العمل واحدة، ولكن الأول يتقاضى ملاليم، والآخر يتقاضى الآلاف من الجنيهات، فهذا ليس من العدالة الاجتماعية فى شئ، وإنما ذلك تمييز وعنصرية وطبقية.

٦- أن تتناسب الأجور مع ما يبذله العامل من جهد ووقتٍ فى العمل، فلا تسمح الحكومة لأصحاب الأعمال ببخس العمال أجورهم، وأكل عرقهم، وامتصاص دمائهم.

٧- الاهتمام باستصلاح الأرضى وزراعتها، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والذرة، وعودة القطن المصرى طويل التيلة إلى سابق عهده، فقد كنا إلى عهد قريب من أوائل الدول إنتاجاً وتصديراً للقطن طويل التيلة، والتى كانت مصر تتمتع بشهرة عالمية فى إنتاجه.

٨- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتدعيمها من الدولة.

٩- إعادة تأهيل وتدريب الشباب العاطلين بما يتناسب مع حاجة سوق العمل، وفرص العمل المتاحة فيه، وذلك من خلال حصر حاجة سوق العمل المطلوبة فيه ثم تدريب وتأهيل الشباب لهذه الأعمال المطلوبة فى سوق العمل.

١٠- الاهتمام بالمشروعات القومية، وتوفير الدعم اللازم لها كمشروع د/فاروق الباز لزرعة وادى النيل والتمدد الزراعى على جانبيه، فيما يُعرف بمشروع (ممر التنمية)، والمشروع العلمى للدكتور أحمد زويل

وغيرهما من المشروعات التى تُسهم فى نهضة علمية وعمرانية وزراعية وصناعية كبرى فى البلاد.

١١- المساهمة الجادة للبنوك فى تدعيم الاقتصاد القومى، فلا يقتصر دورها على التمويل فقط وإنما يتعدى ذلك إلى الدخول فى مشروعات اقتصادية والمشاركة فى أخرى واستثمار أموال المودعين فى هذه المشروعات الاقتصادية التى تعود عليهم بالربح الحلال، ويعم الخير على الجميع.

١٢- البحث والتنقيب المستمر عن المعادن والبترول والغاز الطبيعى، واستثمار المعادن والبترول والغاز الطبيعى فى صناعات ومشروعات تعود على الوطن والمواطنين بالخير الكثير.

١٣- حُسن استغلال الثروات الطبيعية لمصر الاستغلال الأمثل الذى يعود على جميع أفراد الشعب بالخير والرخاء.

١٤- العمل على تحقيق الأمن الغذائى لمصر من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح والذرة، فإذا أردنا أن يكون قرارنا من رءوسنا فليكن قُوتُنا (طعامنا) مِن فأسنا.

١٥ محاربة الغش بجميع أنواعه وألوانه وأطيافه سواء كان فى الحياة الاقتصادية أو فى جميع مناحى الحياة المختلفة فى بلادنا، وذلك بتجريمه قانوناً ووضع العقوبات الرادعة لمرتكبيه، والضرب بيد من حديد على أيدى الغشاشين.

١٦- تجريم البناء على الأرض الزراعية.

١٧- الاهتمام بالصناعة والتوسع فى إنشاء المصانع الجديدة، وإقامة المناطق الحرة.

خامساً: الإصلاح الاجتماعى

إذا أردنا إصلاحاً اجتماعياً فلابد من التعرف على أسباب الخلل الحاصل فى المجتمع ثم إيجاد حلول مناسبة لإصلاح هذا الخلل.

ولمّا تتبعنا مشاكل المجتمع، وجدنا أن معظمها يرجع إلى العامل الاقتصادى السئ للغالبية العظمى من الشعب، وإلى البطالة المتفشية فى المجتمع، فلو أننا حسّنّا من الظروف الاقتصادية للشعب، ووجدنا فرص عمل لهم لقضينا على الإدمان مثلاً، فالشاب عنده وقت فراغ كبير، وعنده طموحات وآمال وأحلام، وهو عاطل لا يعمل، فالبطالة قتلت أحلامه وطموحاته، ولذلك فهو يريد أن ينسى ويغيب عن هذا الواقع المرير، فيبدأ بتناول المخدرات والمسكرات؛ ليغيب عقله، ثم يتعود على تناولها يوماً بعد يوم فيُدمن هذه الأشياء، أمّا الشاب الذى يعمل ويجتهد، يخاف على صحته ويحافظ عليها، ليزيد من نشاطه وسعيه وإنتاجه، وبالتالى يرفع من مستواه الاقتصادى والاجتماعى.

فعلاج الإدمان يتطلب تحسين الأوضاع الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل، وعلاج المدمنين، وهكذا لو أننا وفرنا حياة كريمة للمواطنين، ووجدنا فرص عمل لهم لاختفت معظم مشاكلنا الاجتماعية أو قللنا منها، مثل: انتشار الجرائم المختلفة، وهجرة الشباب للخارج، وضعف الانتماء للوطن، والإدمان، والخلافات الأسرية، وكثرة حالات الطلاق، والإعراض عن الزواج، ومشكلة الإسكان، وضعف العلاقات الاجتماعية، والإصابة بالأمراض النفسية والعقلية، والعشوائيات، والفقر، وأطفال الشوارع، فكل ذلك يرجع سببه إلى

للظروف الاقتصادية السيئة والفقر الذى يعانى منه ٨٠% من الشعب المصرى، والبطالة المنتشرة انتشار النار فى الهشيم.

والتوسع فى إنشاء المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية فى الصحراء للخروج من حيز الوادى والدلتا الذى ضاق بأهله، إلى آفاق أوسع وأرحب.

سادساً: الإصلاح الثقافى

ومن أهم إجراءات الإصلاح الثقافى ما يلى:

١- الارتقاء بالذوق العام لأفراد الشعب، وذلك من خلال الأعمال الفنية المختلفة الجيدة والراقية، والإقبال عليها من جهة الجمهور، وكذل هجر الأعمال الفنية الرديئة وعدم الإقبال عليها.

٢- الحرص على المظهر الجمالى فى كل شئ حتى ننمى حُب الجمال فى نفوس الشعب، والذى بالتالى سينعكس على سلوكهم الراقى، وإنتاجهم وجودته، والقضاء على مظاهر التلوث والتشويه فى البيئة التى نعيش فيها.

٣- الحث على القراءة، وتعويد الشعب عليها، لتزداد معارفه وثقافته، وذلك من خلال بيان وتعريف الشعب بأهمية القراءة، وتوفير الكتاب بأسعار رخيصة حتى يكون فى . تناول الجميع.

٤- محاربة الإباحية والعرى والسُكر والمجون والعربدة، ونشر الفضائل والدعوة إليها فى المجتمع.

٥- تعريف الشعب بحضارته العظيمة والعريقة، وتاريخه المجيد، ليستلهم منها العبر والدروس التى تفيده فى صُنع حاضر مشرق، وحضارة عظيمة، كما فعل الأجداد.

٦- نشر التدين فى المجتمع، والقائم على الاعتدال والوسطية، والبعيد عن التطرف والتشدد والتعصب الأعمى.

٧- التزام الصدق والشفافية فى جميع الأعمال الفنية، وإعلاء هذه القيمة (الصدق والشفافية)؛ لنربى الشعب عليها حتى تكون له سجية وعادة وطبعاً وسلوكاً.

٨- الاهتمام بتثقيف الشعب سياسياً ودينياً واجتماعياً وصحياً واقتصادياً، من خلال برامج متميزة ومُعدة بعناية فائقة.

٩- نشر ثقافة الحوار الهادى، والتعايش السلمى، والمطالبة بالحقوق بأدب، والشجاعة، ومعرفة الواجبات، ونشر ثقافة الديمقراطية والحرية المسئولة فى المجتمع.

١٠- المحافظة على هوية الشعب العربية والإسلامية من خلال التمسك بلغته العربية وآدابها، وإحياء كتب التراث العربى والإسلامى.

١١- تقوية الشعور بالانتماء لدى المواطن المصرى من خلال إشعاره بأن مصر ملك له ولكل المصريين.

سابعاً: الإصلاح الإعلامى

ومن أهم الإجراءات التى يجب أن تُتخذ لإصلاح الإعلام الرسمى ما يلى:

١- التزام المهنية والصدق والشفافية فى نقل الأخبار والأحداث حتى يثق الشعب فى إعلامه الرسمى.

٢- التفانى فى خدمة الشعب، والدفاع عن حقوقه ومصالحه، والتصدى بكل بسالة وجرأة لكل من يتعدى ويجور على هذه الحقوق والمصالح.

٣- إتاحة وسائل الإعلام لكل المصريين للتعبير عن آرائهم المختلفة فى القضايا المختلفة التى تهم الوطن والمواطن بغض النظر عن انتماءاتهم

الحزبية أو الفكرية أو الدينية دون تجريح فى أحد أو الخوض فى عرضه بسوء أو التدخل فى شئونه الشخصية.

٤- عدم التستر على أى فساد من أى شخص حتى ولو كان من أعلى منصب فى الدولة، ووجوب فضحه وإظهاره للرأى العام.

٥- عدم التركيز على السلبيات فقط، وإنما يجب إبراز الإيجابيات والسلبيات، فالإيجابيات ندعمها ونؤكد عليها، والسلبيات نحاول أن نتلاشها وأن نتجنبها.

٦- مراعاة الحيادية فى عرض القضايا، فإذا أصاب النظام الحاكم ونجح فى معالجة كثير من القضايا نصفق ونهلل له، وإذا أخطأ ننتقده بموضوعية، ونقوم اعوجاجه.

٧- تقديم وإظهار النماذج الجادة والمتفوقة من أبناء الوطن على الشاشات وعلى صفحات الجرايد من العلماء والأدباء والمفكرين والفنانين والسياسيين والرياضيين وغيرهم، دون التركيز على طائفة بعينها وإهمال سائر طوائف المجتمع، ليتأسى بهم أبناء الوطن ويحذوا حذوهم.

٨- إتاحة حرية الرأى والتعبير لكل مواطن دون حجر على أحد، فلا تغلق قناة، ولا يُقصف قلم، ولا تُصادر جريدة، ولا يُغلق حزب، ولا يُعتقل صاحب رأى، ولا يُمنع كتاب من النشر والتداول، وحق الرد مكفول للجميع.

٩- الحرية فى الحصول على المعلومات من أى جهة، وحرية تداولها.

١٠- الحرية فى امتلاك قنوات فضائية أو إذاعات أو صحف أو مجلات.

١١- القضاء على احتكار الحكومة للإذاعة والتليفزيون ووسائل الإعلام الأخرى، بل جعلها ملكاً للدولة، وليست ملكاً للحكومة.

١٢- ظهور المذيعات فى التليفزيون المصرى بملابس محتشمة بدلاً من ظهورها بتلك الملابس الفاضحة والمخزية التى تخدش الحياء، وتثير الشهوات المحرمة، لتنال احترام الجماهير باحتشامها وتدينها وأخلاقها العالية.

ثامناً: الإصلاح السياسى

ومن أهم الإجراءات التى يجب اتخاذها للإصلاح السياسى إتباع ما يلى:

١- السماح بتكوين الأحزاب وتعددها بمجرد الإخطار.

٢- نزول الأحزاب السياسية إلى الشارع ليكون لها قاعدة فيه، وليشرح كل حزب برنامجه توجهه السياسى الذى يتبناه للجماهير.

٣- الاهتمام بالتوعية السياسية لدى جماهير الشعب.

٤- الحرية السياسية وعدم التدخل فى شئون الأحزاب.

٥- الاهتمام بالنقابات والاتحادات العمالية وتدعيم دورها، وعدم التدخل فى سياساتها من أى جهة.

٦- حق المواطنين فى التظاهر السلمى والوقفات الاحتجاجية للمطالبة بحقوقهم، والتعبير عن آرائهم.

٧- السماح للطلاب فى الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية بممارسة الأنشطة السياسية المختلفة بحرية مطلقة دون تدخل من جهات الأمن.

٨- خلو الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية من الحرس الجامعى الخاضع لوزارة الداخلية، وأن يكون أفراد الأمن من العاملين فى الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية نفسها.

٩- الاهتمام بالشأن الأفريقى وخصوصاً دول حوض النيل، وإقامة العلاقات المتميزة الطيبة والمشروعات المختلفة فى هذه الدول، وتوقيع الاتفاقيات المختلفة معها للمحافظة على حصة مصر من مياه النيل، الذى هو المصدر الرئيسى للمياه فى مصر.

١٠- إقامة علاقات طيبة وممتازة مع جميع دول العالم وخصوصاً مع الدول العربية والإسلامية، والتى تقوم على حُسن الجوار، وتبادل المنافع والمصالح، وعدم التدخل فى شئون الغير.

١١- رعاية مصالح المصريين المغتربين فى الخارج الذين يعملون ويقيمون فى الدول الأخرى، والوقوف بجانبهم ومساعدتهم، وذلك بفتح أبواب السفارات المصرية لهم، وسماع شكواهم، والعمل على إزالة أسباب هذه الشكاوى.

١٢- الاهتمام بالفرد، واعتباره هو المقصود بكل إصلاح وتنمية.

تاسعاً: الإصلاح الأخلاقى

فالأزمة الحقيقية فى الدولة المصرية هى أزمة أخلاق، فإذا أصلحنا أخلاقنا أصلح الله حالنا، ويتمثل الإصلاح الأخلاقى – فيما أرى – فى الآتى:

١- التزام الصدق فى أقوالنا وأفعالنا ونياتنا وفى كل أحوالنا؛ لأن الصدق هو أساس كل خير وبر، والكذب هو أساس كل شر وفجور، وأى مسئول يثبت كذبه على الشعب يجب إعفاؤه من منصبه، لأنه بكذبه أصبح ليس أهلاً لثقة الشعب فيه.

٢- التحلى بالأمانة، والأمانة بمعناها الشامل: أن يؤدى الإنسان ما كُلّف به على الوجه الأكمل.

٣- تقوى الله، وهى الخوف من الله، وأن يعلم العبد أن الله مُطلع عليه، سميع بجميع أقواله، بصير بجميع أفعاله، عليم بجميع أحواله، يعلم ما يخفيه العبد، وما يُبديه، ويعلم خائنة الأعين وما تُخفى الصدور.

٤- محاربة الغش أو التزوير بجميع أنواعه وألوانه وأطيافه.

٥- القدوة الصالحة وخصوصاً من القادة والمسئولين الكبار وأولياء الأمور، لأن الناس على عادات وطباع رؤسائهم وقادتهم وأولياء أمورهم.

٦- حُب الخير للناس كما تُحب لنفسك، وكراهية الشر للناس كما تكرهه لنفسك، وأن تعامل الناس بما تُحب أن يُعاملوك به، ولا يستحق الحياة مَنْ عاش لنفسه فقط، وما لا ترضاه لنفسك، فلا ترضه لغيرك.

٧- الإيجابية (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر)، وهى أن يكون الإنسان فاعلاً فى بيئته، ومُؤثراً فيمن حوله، ومُصلحاً فى مجتمعه، لا يرضى بالخطأ، ولا يسكت عليه، ولكن يُصوبه أو يمنعه أو يُشارك فى منعه، وأن يكون مُشاركاً فى كل عمل يعود بالخير والنفع على الناس والابتعاد عن السلبية.

٨- مراعاة العدل بين الناس فى كل شئ.

٩- تحرى الكسب من حلال (الكسب المشروع)، والابتعاد وعدم القرب من الكسب الحرام (الكسب الغير مشروع).

١٠- التحلى بالمروءة والشهامة والرجولة والإنسانية والنبل والكرم، وأن يقف الإنسان بجانب الناس فى أفراحهم وأحزانهم ويواسيهم ويُساعدهم ويُخفف عنهم ويُهنئهم.

١١- الإخلاص والصفاء والنقاء، وترك الرياء والنفاق والتملق والكراهية والاستغلال.

١٢- المحبة بين الناس، فإذا أحب الإنسان أخاه الإنسان فإنه لا يظلمه ولا يخذله ولا يحتقره ولا يغشه ولا يخدعه، إنما يخاف عليه، ويسعى فى مصلحته، وفى الخير له وسعادته.

١٣- حُب الوطن والانتماء، فالذى يحب وطنه ويشرف بالانتماء إليه يعمل لرفعته، ويُعلى من شأنه، ويُقدم روحه رخيصة من أجله، ويسعى جاهداً لبنائه ورخائه وتقدمه.

١٤- التراحم والمواساة والتعاطف بين البشر (التكافل الاجتماعى) فالكبير يرحم الصغير ويعطف عليه، والصغير يحترم الكبير ويُبجله ويوقره، والقوى يرحم الضعيف، والضعيف يدعو للقوى ويحبه، والغنى يرحم ويعطف على الفقير والفقير يحب الغنى ولا يحقد عليه، إنما يتمنى له أن يزيده الله من فضله.

١٥- المؤاخاة بين جميع البشر، لأن البشرية أبناء لأب واحد وهو آدم، والمؤاخاة تقتضى أن تعيش البشرية فى أمن وسلام، وحب ووئام، وتبادل للمصالح والمنافع، ولا يبخل الإنسان على أخيه بشئ، ولا يتوانى فى دفع الضر عنه، وجلب الخير له.

١٦- احترام حقوق الإنسان وتفعيلها فى المجتمع.

١٧- جَعْلُ مادة التربية الدينية مادة أساسية تُضاف للمجموع فى جميع مراحل التعليم المختلفة؛ لأن تعاليم الدين وقيمه تدعو إلى كل ما هو جميل ونافع ويعود بالخير والفائدة على الجميع.

حقوق الإنسان

لَمَّا كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم بأسره.

و لَمَّا كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

و لَمَّا كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

و لَمَّا كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قُدُماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

و لَمَّا كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

و لَمَّا كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تنادي بهذا الإعلان العالمي.لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسع كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها

ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة ١

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة ٣

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة ٤

لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

المادة ٥

لا يُعَرَّضُ أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحط بالكرامة.

المادة ٦

لكل إنسان أينما وُجِدَ الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة ٧

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يَخِلُّ بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة ٨

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة ٩

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة ١٠

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة ١١

١- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تُؤَمَّنُ له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

٢- لا يُدَانُ أي شخص مِن جَرَّاء أداء عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جُرْمَاً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة ١٢

لا يُعَرَّضُ أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسُمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة ١٣

١- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

٢- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة ١٤

١- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

٢- لا ينتفع بهذا الحق مَنْ قُدِّمَ للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تُناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ١٥

١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

٢- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة ١٦

١- للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

٢- لا يُبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

٣- الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ١٧

١- لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

٢- لا يجوز تجريد أحد مِنْ مِلْكِهِ تعسفاً.

المادة ١٨

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

المادة ١٩

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢٠

١- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

٢- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة ٢١

١- لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشئون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون اختياراً حراً.

٢- لكل شخص نَفْسُ الحقِ الذي لغيره في تَقَلُّدِ الوظائف العامة في البلاد.

٣- إنَّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قَدَمِ المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة ٢٢

لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها، عَالِمَاً ومتمسكاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة ٢٣

١- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مُرْضِيَةٍ، كما أن له حق الحماية من البطالة.

٢- لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

٣- لكل فرد- يقوم بعمل- الحق في أجر عادل مُرْضٍ يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، تُضاف إليه- عند اللزوم- وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

(٤) لكل شخص الحق في أن يُنشئ وينضم إلى نقابات؛ حمايةً لمصلحته.

المادة ٢٤

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة ٢٥

١- لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية

الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

٢- للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة ٢٦

١- لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأوَّلِي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قَدَمِ المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

٢- يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣- للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة ٢٧

١- لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

٢- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة ٢٨

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاما.

المادة ٢٩

١- على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يُتاح فيه له وَحْدَهُ لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.

٢- يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

(٣) لا يصح بحال من الأحوال أن تُمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٣٠

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يُخَوِّلُ لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

عاشراً: إصلاح التعليم

إذا أردنا إصلاحاً فى التعليم - من وجهة نظرى المتواضعة - فإنَّ الإصلاح يتمثل فى الآتى:

١- حُسن إعداد المعلم مهنياً وتربوياً، وخصوصاً معلمى المرحلة الابتدائية، وأن يكون معلمو هذه المرحلة من حملة المؤهلات العليا؛ لأنى أعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة فى التعليم قاطبة.

٢- تحسين أحوال المعلم المادية والأدبية، ولله دَرُّ القائل:

قُمْ للمعلم وفِهِ التبجيلا   كاد المعلم أن يكون رسولا

٣- أن يكون المعلم قدوة صالحة لتلاميذه أدباً وعلماً وخُلُقاً وهيئة وسلوكاً.

٤- أن يُحسن المعلم إعداد درسه إعداداً وافياً قبل دخوله الحصة أو المحاضرة؛ لأن ذلك يعطه ثقة فى نفسه، وقدرة على إيصال المعلومة إلى تلاميذه بسهولة ووضوح.

٥- تقليل عدد الحصص أو المحاضرات التى يقوم المعلم بتدريسها أثناء اليوم الدراسى حتى لا يُصاب بالإجهاد والإعياء.

٦- أثناء قيام لجان المتابعة بمتابعة أعمال وأداء المعلمين، فليكن تركيزهم على الإيجابيات والإشادة بها والثناء عليها، ثم معالجة السلبيات وذلك ببيانها للمعلم، وكيفية علاجها وتداركها.

٧- الاهتمام بمشكلات المعلمين من جهة المسئولين، وإزالة أسبابها؛ لأنه الركيزة الأولى فى العملية التعليمية، وهو الأولى بالرعاية والاهتمام.

٨- عدم تحميل المعلم بأعباء إدارية تُثقل كاهله، ولكن يجب أن يتفرغ تماماً لعملية التدريس.

٩- تخفيف الضغوط التى تُمارس على المعلم من جهة المسئولين وأولياء الأمور، وليكن المعلم محل تقدير واحترام من الجميع، فلا نسمح بإهانته، ولا الاعتداء عليه بالقول أو بالفعل، أو التقليل من شأنه.

١٠- القضاء على الدروس الخصوصية، وهذه المشكلة المزمنة – تتطلب تضافر الجهود بين كل من وزارة التربية والتعليم وأولياء الأمور والإعلام وغير ذلك من الجهات التى يعنيها الأمر.

١١- التقليل من كثافة الفصول، فكلما كان عدد التلاميذ داخل الفصل أقل كانت درجة الاستفادة أعلى؛ لأن المعلم يتمكن من متابعة التلاميذ، ويتحكم فى إدارة الفصل أثناء الحصة.

١٢- مراعاة المعلم للفروق الفردية بين التلاميذ، فالتلاميذ ليسوا على مستوى واحد فى الفهم، فمنهم من يفهم من أول مرة، ومنهم من يفهم من ثانى مرة، ومنهم من يفهم من ثالث مرة وهكذا، ولذلك كان من هَدْى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تَكَلَّمَ بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تُفهم عنه، فعن أنس، عن النبى صلى الله عليه وسلم: "أنه كان إذا تَكَلَّم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تُفهم عنه، وإذا أتى على قوم فَسَلَّم عليهم، سَلَّم عليهم ثلاثاً". (رواه البخارى) فالإعادة فيها إفادة، وفيها خير كثير.

١٣- التزام المعلمين وانضباطهم فى المواعيد المحددة لهم وعدم تجاوزها، وأن يحسنوا فن التعامل مع التلاميذ، فلكل تلميذ مفتاح يصل من خلاله المعلم إلى معرفة شخصية التلميذ الذى أمامه حتى يحب مادته، فإذا أحب التلميذ المعلم أحب مادته، وإنْ كره التلميذ معلمه كره مادته، فهذه حقيقة تربوية يجب على المعلم ألاَّ يغفل عنها.

١٤- توافر الأماكن المعدة والمجهزة ليمارس فيها التلاميذ أنشطتهم المختلفة داخل المدرسة، لتكون المدرسة جذابة للتلميذ، يجد فيها المتعة والسرور وإشباع حاجاته.

١٥- الاهتمام بتطوير وتحسين وتجميل المدارس والجامعات والمعاهد.

١٦- مراعاة الدقة فى تصحيح امتحانات الطلاب؛ ليأخذ كل طالب حقه، ولا يشعر بالظلم، وذلك بتوفير المتخصصين بأعداد كافية ومناسبة.

١٧- الحرص على انتظام الجدول المدرسى، وألا تتم عملية نقل المعلمين من مكان إلى آخر أثناء العام الدراسى.

١٨- استلام التلاميذ جميع كتبهم الدراسية قبل بدء العام الدراسى، حتى إذا بدأ العام الدراسى يكون كل تلميذ معه كتبه الدراسية كاملة غير منقوصة.

١٩- اختيار القيادات الوطنية المخلصة للتعليم، والتى لا هم لها سوى خدمة الوطن والنهوض به.

٢٠- فتح قيادات التعليم مكاتبها للجمهور، وإلغاء الحُرَّاس والحُجَّاب على الأبواب، ولكن يُسمح لأى فرد صاحب شكاوى بمقابلة الوزير فيما دونه من القيادات، لسماع شكواه، وأن يعاملوا الناس باحترام وبأدب، وليعلموا أنهم (القيادات) خُدام للناس فى هذا الموقع، لا متسلطين عليهم، ولا مستعبدين لهم.

٢١- أن يكون للعاملين بالتعليم رأى فى اختيار قياداتهم حتى يتحقق الانسجام والتفاهم والتناغم والاتفاق بين العاملين وقياداتهم، والوصول بالتعليم إلى مستوى أفضل وأحسن.

٢٢- العناية فى اختيار القيادات التعليمية، وأن يكون الاختيار وفق اختبارات ومعايير علمية، وضوابط وشروط موضوعية ومن أهمها الكفاءة والعلم والخبرة والتحلى بالصدق والأمانة والإخلاص ومكارم الأخلاق.

٢٣- المشاركة المجتمعية الفعالة من أجل النهوض بالتعليم.

٢٤- أن يتم تدريب المعلمين قبل بدء العام الدراسى، ولا يسمح بأى تدريب للمعلم أثناء العام الدراسى حتى لا نخلق فوضى فى المدارس.

٢٥- محاربة الأمية؛ لأنها تُشكل عائقاً كبيراً أمام تنمية الوطن وتقدمه.

٢٦- أن يُركز مشروع الجودة والاعتماد والتربوى فى التعليم على الجوهر (المضمون) لا على الشكل، وألاً يكون عبئاً ثقيلاً على كاهل المعلم يشغله عن تدريس مادته، ويحول بينه وبين التفرغ الكامل لها.

٢٧- حرية المعلم فى اختيار طريقة التدريس التى يجيدها وتتناسب مع مستوى طلابه، لأنه هو الألصق بهم، والأعرف بمستواهم، والأقدر على اختيار طريقة التدريس المناسبة لهم دون غيره.

مميزات ثورة ٢٥ يناير

لقد تميزت الثورة المصرية المباركة بعدة مميزات منها:

١- الهدف منها تحقيق مطالب مشروعة لأبناء الوطن:

فقد هتف الثوار مع بداية انطلاق شرارة الثورة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتغيير نظام الحكم الدكتاتورى القائم على الاستبداد والظلم والقمع والفساد، وكلها مطالب مشروعة فى الأديان وكفلتها حقوق الإنسان.

٢- اتسمت بالنظام، وأظهرت دور الشباب الفعال:

فقد كانت الثورة شديدة النظام حيث كان شباب الثورة ملتزمين به (النظام) فى كل أحوالهم: فى أكلهم وشربهم ونومهم وتحركاتهم وفى سمرهم، وقد أظهرت الثورة دور الشباب الفعال فى تغيير وجه الحياة إلى الأفضل، وفى تحقيق التنمية الشاملة التى نرجوها، والنهوض بالوطن وتقدمه الذى نتطلع إليه، والوصول به إلى مكانة عالية بين دول العالم، فهم أمل الوطن، وسواعده الفتية التى تبنى وتعمر وتنتج وتُشيد، وتقيم الأمجاد، وتحارب الفساد، وتحقق الخير للبلاد والعباد.

٣- أوضحت الثورة حرص الشباب على أمن وسلامة الوطن، وحماية منشأته:

فشباب الثورة كانوا حريصين أشد الحرص على أمن وسلامة الوطن، فلم تمتد أيديهم إلى الوطن ومنشآته بسوء أو بتخريب أو تدمير أو حرق، فقد كانت ثورة سلمية، هتف بها شباب الثورة مع بداية انطلاق شرارتها الأولى: "سلمية، سلمية"، وتصدوا لمحاولة سرق ونهب محتويات المتحف المصرى بالتحرير وغيره من المنشآت والممتلكات العامة، كما كونوا اللجان الشعبية فى

كل مكان من الوطن لحماية الممتلكات والمنشآت والأرواح والأعراض، وإنما الذى قام بأعمال العنف والتدمير والتخريب والحرق هم جماعة من اللصوص والبلطجية ومثيرى الشغب والمساجين الفارين من السجون التى فتحت أبوابها على مصراعيها، والمحتجزين فى أماكن الاحتجاز بأقسام الشرطة، فكل هؤلاء خرجوا واندسوا فى صفوف الثوار، وراحوا يمارسون أعمالهم الإجرامية.

٤- اهتمام الشباب بخدمة المجتمع:

فقد حرصوا على نظافة المكان المجتمعين فيه، ومنهم من قام بتنظيم حركة المرور فى الشوارع والميادين، ومنهم الأطباء الذين أقاموا مستشفى ميدانى فى التحرير وفى المساجد القريبة منه لإسعاف الجرحى والمصابين وعلاجهم، وبعد تنحى الرئيس مبارك عن حكم البلاد، وفك الثوار اعتصامهم بميدان التحرير راحوا ينظفونه ويجملونه حتى أصبح مزاراً سياحياً يحرص على زيارته زعماء العالم الذين يزورون مصر؛ إعجاباً بمكان أعظم ثورة شعبية سلمية عرفتها البشرية حتى الآن، ولم يكتفوا بتنظيف وتجميل ميدان التحرير، بل انطلقوا إلى الشوارع والميادين الأخرى ينظفونها ويجملونها.

٥- التعامل الراقى بين الشباب أثناء أحداث الثورة:

فقد ضرب الثوار فيما بينهم أروع الأمثلة فى التعامل الراقى، فكانوا متعاونين متحابين متكاتفين فيما بينهم، لم نشهد صداماً واحداً بينهم، بل كانت روح الإخاء والمودة هى السائدة بينهم، فقد كانوا شديدى الخوف والحرص على بعضهم، لا فرق بين غنى وفقير، ولا مسلم ومسيحى، ولا أبيض وأسود، فالكل يد واحدة، وقلب واحد ينبض بالحب لأخيه.

٦- أوضحت الانتماء الوطنى والمواطنة الحقيقية بين فئات المجتمع:

فقد وقف المسلم بجانب المسيحى فى صف واحدٍ يهتفون بحب مصر، وكان المسلمون يقيمون صلواتهم فى حراسة إخوانهم المسحيين، وكذلك المسيحيون كانوا يقيمون قداسهم فى حراسة إخوانهم المسلمين، وكانوا يرفعون اللافتات ويهتفون بالشعارات التى تدل على روح الإخاء والمحبة التى تجمع بينهم ومنها: "مسلم ومسيحى إيد واحدة"، فقد كان الثوار من جميع فئات المجتمع تنبض قلوبهم بحب مصر الساكن فيهم، والسارى فى دمائهم، يرجون لها الخير والنماء والتقدم والحرية والديمقراطية، وأن تكون فى صفوف الدول المتقدمة، ويدعون الله أن يحفظها من كل مكروه وسوء، وأن يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن.

٧- أكدت على ثقافة الحوار وتلبية المطالب المشروعة:

فقد دار حوار بين الشباب الثائر، وبين القيادة السياسية من أجل تلبية المطالب المشروعة للثورة، فأعلت الثورة من ثقافة الحوار القائم للوصول إلى الأفضل، والخروج بمصر من أزمتها، والانطلاق بها إلى عالم أفضل، ورحاب أوسع، ومستقبل باهر ومشرق.

٨- التأكيد على دور قواتنا المسلحة فى حماية الثورة، وأمن الوطن:

من أول يوم نزلت فيه القوات المسلحة إلى الشارع، لإعادة الأمن والحياة الطبيعية فى البلاد إلى سيرتها الأولى، صَرَّح قادتها أنهم جاءوا لحماية الثورة وإرادة الشعب، ولن نوجه رصاصنا إلى الثوار، وتولوا إدارة شئون البلاد بعد تنحى الرئيس مبارك بكل حكمة واقتدار، ومازالوا يعملون ليل نهار من أجل تحقيق أهداف الثورة، وحمايتها ممن يتربصون بثورتنا المباركة الدوائر، ومازالوا يعملون جاهدين لتوفير الأمن للوطن والمواطن، وينتقلون

بـالوطن مـن مرحلـة لأخرى هـى أفضـل مـن سـابقتها، حتـى تنتهـى مهمـتهم بانتخـاب الشـعب رئيسـاً للجمهوريـة، وبعـدها يُسـلمون إدارة شـئون الـبلاد إلـى الرئيس المنتخب، ثم يعودون إلى ثكناتهم متفرغين لحمايـة حدود البلاد من كل مكروه وسوء.

مصر للشرفاء

فى أثناء حكم النظام السابق وعلى رأسه الرئيس المخلوع مبارك تعرضت مصر لأكبر عملية نهب وسلب منظم ومقنن فى تاريخها لثرواتها المختلفة، إذ تُقدر الثروات المنهوبة من مصر بحوالى ٢ تريليون دولار أو يزيد، بينما يعانى ٨٠% من الشعب المصرى الفقر والحرمان.

فقد آن الأوان لمحاسبة كل المسئولين الذين كانوا يعملون فى النظام السابق، ومراجعة ثرواتهم التى تضخمت بشكل غير طبيعى، ومصادرة الثروات التى تكونت من طريق غير مشروع، وتقديم أصحابها لمحاكمة عادلة؛ ليكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه أن يحذو حذرهم، ويصنع صنيعهم.

وآن الأوان أن يحكم مصر ريتولى إدارة شئونها الشرفاء الأوفياء المخلصون الذين يعملون لصالح الشعب كله دون الانحياز إلى فئة من فئاته، وأن يعوضوا السواد الأعظم من هذا الشعب عن السنوات العجاف التى عاشها فى ظل النظام السابق الظالم المستبد الفاسد، الذى زاد من معاناة هذا الشعب المسكين، وضاعف من آلامه وأوجاعه وأحزانه وهمومه، وآن الأوان أن يكون أصحاب الأعمال المستثمرين داخل مصر من الشرفاء المخلصين الأوفياء الرحماء، الذين يرفقون بحال هذا الشعب، ولا يكونوا من مصاصى

الدماء، الذين يمصون دماءه ثم يتركونه جثة هامدة، رفقاً بهذا الشعب الذى يرقد فى الإنعاش منذ سنوات طويلة، أَمَا مِن رجل شريف شهم نبيل من أبنائه يعمل من أجله؟ ويسعى جاهداً لبنائه ورخائه، ويضخ فى جسمه وقلبه وشرايينه وعروقه دماءً جديدة؛ فتدب العافية والصحة فيه، فينهض مارداً عملاقاً يشيد ويعمر ويفجر الخير، ويصنع النماء والرخاء، ويبنى حضارة تفوق كل الحضارات، حضارة أساسها مكارم الأخلاق، تقف بجانب المظلوم والمعدوم والمهضوم، وتحارب الجوع والغلاء والاحتكار والظلم والعدوان والفساد، وتقضى على الفقر والجهل والمرض، وتنشر العدل والعلم والحرية والديمقراطية والرحمة والنظام والأمان فى ربوع الأرض، أَمَا آن الأوان؟!...

فإنه لا ينهض بمصر إلا أبناؤها المخلصون الشرفاء الأمناء الصادقون فى كل مجال من المجالات، وفى كل ميدان من الميادين، فمصر أحوج ما يكون إلى الشرفاء – فى هذا الظرف العصيب– الذين يضحون بأموالهم وأوقاتهم وأنفسهم وراحتهم، ويفضلون مصلحة مصر وشعبها على مصلحتهم الذاتية، ويعيشون عيشة عامة الشعب؛ لكى يتعرفوا على مشاكله ومعاناته، فيعملوا على حلها، ورفع المعاناة عن كاهلهم.

ومصر وشعبها لا تنسى من أخلص لها ولشعبها، ودائماً تذكره بالخير والعرفان بالجميل، فشعب مصر شعب أصيل كريم، إذا قدمتَ إليه الخير ملكته، واستحوذتَ عليه، وَأَسَرْتَهُ بمعروفك، وتمكنتَ من قلبه وحبه لك، وسيطرت عليه.

فكل ميدان من ميادين العمل الجاد ينادى بأعلى صوته: أين المخلصون الشرفاء؟ ليُمسكوا بزمامى، ويقودوا مسيرتى، ويوجهوا دَفَّتى،

ويصوبوا مساري، ويمهدوا طريقي، ويُعلوا رايتي، ويُقيموا أركاني، ويُشيدوا بنياني، ويجنوا ثماري، ويُقسموها بالعدل بين عُمالي.

أيها الشرفاء، أمكم مصر تُناديكم، فلبوا النداء، ولا تتأخروا عن تأدية واجبكم نحوها، ولا تتركوا الفرصة للخونة يعيثوا فيها فساداً وخراباً وسُوءاً، أراضيتُم أنْ تُرى مصرُ خراباً، بعدما كانت قِبْلَةً للبناء والعمارة وسحاباً؟!.

يا كل مصري شريف تستطيع أن تصنع لمصر شيئاً، لا تتوانَ في أن تصنع لها شيئاً، فهذه أمانة أضعها في رقبتك، ثم أضعك أمام نفسك وضميرك يسألانِكَ: هل أديت الأمانة؟ أم تقاعستَ وترددتَ؟ فلا يتقاعس ولا يتردد إلاَّ العاجز الجبان، أمَّا الشجاع الجرئ فهو الذي يقتحم الأهوال والصعاب، ويحطم القيود والأغلال، ويتجاوز العوائق والموانع؛ لينتزع النصر، ويُحقق المجد، ويصنع الفخر والعزة والمعجزات.

تم بحمد الله،،

تم الانتهاء من هذا الكتاب في يوم الثلاثاء الموافق الثاني

من شهر جماد الأولى سنة ١٤٣٢هـ، الخامس

من شهر أبريل سنة ٢٠١١م

محمد مصيلحي

كفر الزند – الزقازيق

الفهـــرس

رقم الصفحة	العنـوان
١	- إهداء.
٥	- أسماء الثورة.
٦	- لماذا كان اختيار يوم ٢٥ من يناير.
٨	- أسباب الثورة.
٦٤	- أحداث الثورة.
١٩٢	- بيان ببعض أسماء شهداء ثورة ٢٥ يناير.
١٩٥	- الثورة وكشفها لتلاحم وأخلاق الشعب المصرى.
١٩٦	- الردود المحلية على ثورة ٢٥ يناير.
٢٠٣	- الردود الدولية على ثورة ٢٥ يناير.
٢١٢	- ماذا قالوا عن ثورة ٢٥ يناير.
٢١٢	- اللجان الشعبية.
٢١٥	- الثورة المضادة.
٢١٦	- كلمة إلى القادة والرؤساء.
٢١٩	- تحية إلى القوات المسلحة المصرية.
٢٢٠	- لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.
٢٢٢	- التعديلات الدستورية.
٢٣٢	- الإعلان الدستورى.
٢٥٣	- طريق الإصلاح.
٢٨٤	- مميزات ثورة ٢٥ يناير.
٢٨٧	- مصر للشرفاء.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١١/٧٥٩٠


Bibliotheca Alexandrina
1032039